الفصل الرابع

تحليل البيانات

٤,١ المقدمة

تناول هذا الفصل التحليل الإحصائي الذي تم استخدامه؛ وذلك من أجل ضمان تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات الدراسة، حيث استخدم الباحث للحصول على مخرجات بيانات التحليل المتسخلصة من البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الذي وتم ذلك عن طريق أشكال جداول تم التعليق عليها وفقاً لأسئلة وأهداف الدراسة، وقبل البدء في عرض النتائج سنأتي بشيء من الشرح للأسلوب الإحصائي المستخدم. كما يشمل الفصل الرابع التحليل النوعي والإجابة على أسئلة أسئلة المقابلات واستخدام تقنيات تحليل المحتوي للإجابة على تساؤلات الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة استخدمت المنهج الكمي والمنهج النوعي للإجابة على تساؤلات الدراسة والتعرف بعمق على أثر الشفافية كمتغير وسيط في العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية.

٤,٢ نتائج التحليل الإحصائي

الدراسة تطرقت إلى تفسير تلك العلاقات بناءً على النتائج المتحصل عليها من عملية تحليل البيانات، وعرض تقارير نتائج تحليل البيانات الإحصائية المقترحة في الفصول السابقة، وكذلك المقارنة بينها من خلال اختبار الفرضيات، والإجابة على أسئلة الدراسة، وهذا ما سيتم عرضه بشكل تفصيلي في هذا الفصل.

إن موضوع تقنين الاختبارات والمقاييس في مجال القياس، لم يكن بذلك بديل في الفترات الأولى من تقنين المقاييس وتقدير خصائص السيكومترية بناء على النظرية التقليدية، التي تؤكد أن علمية التقنين من خلال التحكم في العوامل غير المناسبة التي يمكن أن تؤثر في عملية القياس، وتخفيض أخطاء القياس إلى الحد الأدنى عن طريق اختبار اختيار عينة ممثلة لإجراء تطبيق وتصحيح مجتمع يطبق عملية الاختبار، ثم توحيد فقراته وإجراء تطبيقه وتصحيحه بشكل يوفر للاختبار خصائص سيكومترية تتفق مع خصائص الاختبار الجيد. الا أن تطور القياس النفسي جعل من الضروري الاعتماد على أساليب متقدمة في حساب الخصائص السيكومترية أدوات القياس، وبذلك يبرر ضرورة استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في التأكد من استكشاف العوامل الكامنة قبل إجراء التحليل الإحصائي.

تم تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة محل الدراسة واستخراج التحاليل الوصفية، بعد ذلك قام الباحث بالتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات محل الدراسة، بعد التأكد من التوزيع الطبيعي أو كما تسمى التوزيع الاعتدالي للبيانات. أجرى الباحث التحليل العاملي الاستكشافي تحليلا إحصائيا يستخدم في استنطاق بيانات متعددة لها سمات مشتركة، ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة، لتتلخص في صورة تصنيفات مستقلة قائمة بذاتها على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص هذه الأسس التصنيفية واستشفاف ما بينها من خصائص مشتركة وفقاً للإطار النظري والمنطق العلمي الذي بدأ به،

ولذلك يعتبر التحليل العاملي الاستكشافي في الخط البحثي مختلف اختلافاً جذرياً عن الطرق الرياضية والإحصائية الأخرى في العلوم الاقتصادية والاجتماعية، حيث إنه يعتمد على افتراضات إحصائية على سمات مشتركة للبيانات، ويعكس هذا التصنيف قانون الإيجاز الذي يدفع العلم إلى تجنب تعدد المفاهيم التي لا حاجة له بها، إذن فالاستخدام المباشر للتحليل العاملي يتجه نحو فحص العلاقات الارتباطية بين عدد من المتغيرات واستخلاص الأسس التصنيفية العامة بينها.

وتكمن أهمية استخدام هذا النمط الإحصائي في إيجاد جانب جديد للبيانات من خلال تصنيفها بناء على خصائصها ومتغيرتها السيكومترية المشتركة، وهي من الأهمية حيث يتم التطرق الى مجال جديد ومختلف ليس للمتغيرات الوضوح الكافي ومدى الاشتراكات بين متغيرات الدراسة والظواهر الرئيسية. والنتيجة المباشرة لهذه الخطوة الاستكشافية هي إعادة الدراسة والتناول للمتغيرات المهمة في المجال، وبناء الفروض التي تفسر العلاقات بين هذه المتغيرات. والجدير بالذكر أنه يجب أن ندرك في النهاية أن التحليل العاملي أسلوب إحصائي يتطلب شروطا لاستخدامها ودقة في مراعاة هذه الشروط. تم بعد ذلك سيقوم الباحث بتحليل العلاقات بين العوامل باستخدام الانحدار الخطي المتعدد لإيجاد العلاقات بين العوامل المستقلة والعامل التابع. يمكن إجراء العديد من التحليلات الإحصائية وبيانها كالتالي:

٤,٢,١ طبيعة البيانات

لقد تم تحليل عدد ٢٤٢ لعدد حوالي ٥٤ فقرة من الإستبيان. حيث توزيع عدد ٢٨٠ استمارة استبيان وبلغ عدد الاستمارات الغير مكتمله ١٨ أما الإستمارات التي لاتصلح بلغت ٢٠، حيث بلغت نسبة الإستمارات الغير مكتمله حوالي ٦,٤٪، أما الإستمارات التي لاتصلح بلغت ٧,١٪، أما نسبة الإستمارات الصحيحة والتي اعتمدت في التحليل ٨٦,٤٪.

جدول ٤,١: طبيعة البيانات

عدد الإستمارات الموزعة	٢٨٠
عدد الإستمارات الصالحة لإجراء التحليل	٢٤٢ (٨٦,٤٪)
عدد الإستمارات الغير مكتملة	١٨ (٦,٤٪)
عدد الإستمارات التي لاتصلح	٢٠ (٧,١٪)

٤,٢,٢ البيانات المفقودة والبيانات غير الصالحة

أظهرت نتائج التحليل أنه لايوجد بيانات مفقودة أو بيانات غير صالحة، حيث لم تظهر النتائج أية بيانات مفقودة أو تالفة. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المفقودة هي البيانات التي لم تدرج أو تم نسيانها أثناء إجراء التحليل الإحصائي، أما تحليل البيانات غير الصالحة هي البيانات التي حصلت على قيم غير منطقية تكون في الأغلب أعلى بشكل مبالغ فيه أو أقل بشكل مبالغ فيه أثناء إجراء التحليل الإحصائي.

٤,٢,٣ التحليل الوصفي

بغرض التعرف والاستفادة من سمات وخصائص عينة الدراسة، قام الباحث بتحليل البيانات الشخصية والتي تتعلق بالجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والخبرة، أبرزت نتائج التحليل الوصفي لمحاور الدراسة وسوف نستعرض محاور الدراسة من حيث الفقرات وترتيبها بعد الحصول على المخرجات ونتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات الدراسة ومحاورها وينقسم التحليل الوصفي إلى عدة تحليلات كما هو مبين من محاور الدراسة، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي نتائج التحليل كما يلي:

أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن البيانات الرئيسية قد أظهرت أن تحليل الجنس قد أظهر أن الذكر قد حقق عدد من المشاركين ١٧٩ بنسبة ٧٣,٩٪، أما المرآة فكانت مشاركتها بعدد ٦٣ بنسبة ٢٦,١٪. أما المؤهل العلمي فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن نسبة العاملين غير الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ٤ بنسبة ١,٦٪، وبلغت أعلى مشاركة من الجامعيين الحاصلين على شهادة البكالوريوس ١٧٣ بنسبة ٧١,٥٠٪ ويليهم الحاصلين على الماجستير والدكتوراة بعدد ٥٩ بنسبة ٢٦,١٪، وأخيراً الحاصلين على الثانوية العامة من المشاركين حوالي ٦ بنسبة ٢,٦٪. أما المشاركين الحاملين درجة

الماجستير والدكتوراة فبلغ عددهم ٥٩ بنسبة ٢٤,٤٪. أما متغير العمر فقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن الفئة من ٣٠:٢٠ من المشاركين في الإستبيان فقد بلغوا ٣٢ بنسبة ١٣٪، أما الفئة من سن ٣١: ٤٠ فقد بلغوا أعلى المشاركين حيث حققوا ١١٢ بنسبة ٤٦٪، يليهم الفئة العمرية من ٤١: ٥٠ بنسبة مشاركة ٢٨٪ حيث بلغ عدد المشاركين ٦٨. أما متغير الحالة الإجتماعية فقد انقسم عدد المشاركين من المتزوجين إلى ١٧٩ بنسبة ٧٤٪، بينما بلغ عدد العازبين حوالي ٦٣ عازب وعازب بنسبة ٢٦٪. أما متغير سنوات الخبرة فقد بلغ عدد المشاركين الأكثر مشاركة حوالي ١١٢ بنسبة ٤٦,٣٪ من الفئة ذات الخبرة من ١:٥، أما أصحاب الخبرات من سته إلى عشر سنوات فقد بلغ عدد المشاركين ٦٨ بنسبة ٢٨,١٪، وبلغ عدد المشاركين من الفئة أقل من سنة ٣٢ من المشاركين بنسبة ١٣,٢٪، وكذلك فإن الفئة من ١١:١٦ فقد بلغ عدد المشاركين ٣٠ بنسبة ١٢,٤٪. أما متغير الوظيفة فقد بلغ عدد المشاركين من الموظفين بلغ ١٣١ بنسبة ٥٤,١٪، وبلغ عدد المشاركين من المديرين ٧٥ بنسبة ٣١٪، وبلغ عدد المشاركين بدرجة مدير عام ٣٦ بنسبة ١٤,٩٪.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

جدول ٤,٢: التحليل الوصفي

الرقم	المتغير	الفئات	التكرارات (المتوسط الحسابي)	النسبة المئوية
١	الجنس	ذكر	١٧٩	٪٧٣,٩
		إنثي	٦٣	٪٢٦,١
٢	المؤهل العلمي	دون الثانوي	٤	٪١,٦
		ثانوي	٦	٪٢,٥
		جامعي	١٧٣	٪٧١,٥
		ماجستير ودكتوراة	٥٩	٪٢٤,٤
٣	العمر	من ٢٠-٣٠	٣٢	٪١٣
		من ٣١-٤٠	١١٢	٪٤٦
		من ٤١-٥٠	٦٨	٪٢٨
		من ٥١-ما فوق	٣٠	٪١٣
٤	الحالة الإجتماعية	متزوج	١٧٩	٪٧٤
		عازب	٦٣	٪٢٦
٥	سنوات الخبرة	أقل من سنة	٣٢	٪١٣,٢
		من ١-٥	١١٢	٪٤٦,٣
		من ٦-١٠	٦٨	٪٢٨,١
		من ١١-١٦	٣٠	٪١٢,٤
٦	الوظيفة	مدير	٧٥	٪٣١
		موظف	١٣١	% ٥٤,١
		مدير عام	٣٦	٪١٤,٩

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ويشمل التحليل الوصفي تحليل محاور الدراسة، حيث تنقسم إلى ثلاثة متغيرات رئيسية ينقسم كل متغير إلى أربع متغيرات فرعية يشمل كل متغير ٤ فقرات لكل متغير، حيث بلغت عدد الفقرات ٤٨ فقرة. ويمكن استعراض نتائج التحليل الوصفي لكل متغير رئيسي وكل متغير فرعي كما يلي:

أولاً: متغير الحوكمة

يشمل المتغير أربع متغيرات فرعية هما معايير الحوكمة وآليات الحوكمة وجودة التدقيق ومقومات وصلاحيات لجان الفحص حيث يشمل كل متغير فرعي على أربع فقرات من بينها مايلي:

جدول ٤,٣: التحليل الوصفي لمحور معايير الحوكمة

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	تمثل الحوكمة مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تساعد لجنة الفحص في أداء عملها	٩	٢٠	٢٤	٨٥	١٠٤	٣,٩٩	١,١٠١	٢
٢	يقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية بواجباتهم المهنية بموضوعية	١٣	٢٢	٢٦	٩٥	٨٦	٣,٨٣	١,١٤٤	٤
٣	مكافحة الفساد المالي والإداري يستلزم توافر المساءلة والمحاسبة وتطبيق معايير الحوكمة	١٠	٢٢	١٩	١١٠	٨١	٣,٨٨	١,٠٧٢	٣
٤	تطبيق معايير الحوكمة يزيد من الثقة في جهاز الرقابة المالية والإدارية	١٢	٢١	١٢	٨١	١١٦	٤,٠٤	١,١٦٢	١
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٠٢	١,١٣٠	

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن متغير معايير الحوكمة قد أظهر أن الفقرة التي تنص على (تطبيق معايير الحوكمة يزيد من الثقة في جهاز الرقابة المالية والإدارية) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي ٤,٠٤ كما حصلت الفقرة التالية على الترتيب الثاني والتي تنص على (تمثل الحوكمة مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تساعد لجنة الفحص في أداء عملها) بمتوسط حسابي ٣,٩٩. كما أن الفقرة الثالثة قد حصلت على الترتيب الثالث والتي تنص على (مكافحة الفساد المالي والإداري يستلزم توافر المساءلة والمحاسبة وتطبيق معايير الحوكمة) بمتوسط حسابي ٣,٨٨. ولقد حصلت الفقرة الأخيرة والتي تنص على (يقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية بواجباتهم المهنية بموضوعية) بمتوسط حسابي ٣,٨٣. وطبقاً لمعامل ليكارت الخماسي فإن الفقرات تكون مقبولة إذا حققت متوسط حسابي من ٣ إلى ٥. وبالتالي فإن إجمالي المتوسط الحسابي بلغ ٤,٠٢.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

جدول ٤,٤ : التحليل الوصفي لمحور آليات الحوكمة

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	توفر الحوكمة المعلومات بشكل دوري في الوقت المناسب للحد من الفساد المالي والإداري	١١	٢٠	٣٦	٧٨	٩٧	٣,٨٨	١,١٤٠	٣
٢	نشر الكشوف المالية وجداول الأرباح والخسائر وتقرير مدققي الحسابات تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	٩	١٧	٢٤	١٠٢	٩٠	٣,٩٥	١,٠٤٧	٢
٣	وجود افصاح مالي عن مرتبات الإدارة العليا يساهم في التقليل من الفساد المالي والإداري	١١	١٠	١٩	٩٥	١٠٧	٤,٠٨	١,٠٤٩	١
٤	إعداد الكشوف المالية في المؤسسات وفقاً للمعايير المحاسبية يساهم في التقليل من الفساد المالي والإداري	١٠	٢٤	٢٦	١٠٣	٧٨	٣,٨٠	١,١٠٤	٤
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,١٠	١,١٣٢	

ولقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن محور آليات الحوكمة التابع للمتغير الرئيسي الحوكمة أن الفقرة التي تنص على (وجود افصاح مالي عن مرتبات الإدارة العليا يساهم في التقليل من الفساد المالي والإداري) قد حصلت على متوسط حسابي ٤,٠٨، كما حصلت الفقرة التالية التي تنص على (نشر الكشوف المالية وجداول الأرباح والخسائر وتقرير مدققي الحسابات تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري) بمتوسط حسابي ٣,٩٥، وحصلت الفقرة الثالثة والتي تنص على (توفر الحوكمة المعلومات بشكل

دوري في الوقت المناسب للحد من الفساد المالي والإداري) بمتوسط حسابي ٣,٨٨، ولقد حصلت الفقرة التالية التي تنص على (إعداد الكشوف المالية في المؤسسات وفقاً للمعايير المحاسبية يساهم في التقليل من الفساد المالي والإداري) بمتوسط حسابي ٣,٨٠. وطبقاً لمعامل ليكارت الخماسي فإن الفقرات تكون مقبولة إذا حققت متوسط حسابي من ٣ إلى ٥. وبالتالي فإن إجمالي المتوسط الحسابي بلغ ٤,١٠.

جدول ٤,٥: التحليل الوصفي لمحور جودة التدقيق

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	تتمثل جودة التدقيق في تطبيق الإفصاح الكامل عن الأخطاء والمخالفات	٢	١٥	٢١	٩٠	١١٤	٤,١٨	٠,٩١٨	٢
٢	تساهم جودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري ومنع الرشاوي	٤	١٠	١٠	٣١	١٨٧	٤,٥٧	٠,٩٠٣	١
٣	تفترض الحوكمة مبدأ الثواب والعقاب من خلال منح العاملين مكافآت تشجيعية ومعنوية أو فرض عقوبات مالية تساهم في زيادة جودة التدقيق	١٠	١٧	١٢	١١٤	٨٩	٣,٩٩	١,٠٣٨	٤
٤	تستند جودة التدقيق على العديد من القواعد والإجراءات يمكنها اكتشاف الأخطاء والثغرات	٤	١٤	٢٩	١٠٥	٩٠	٤,٠٢	٠,٩٣٣	٣
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,١٥	١,١٧٢	

ولقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متغير جودة التدقيق التابع للمتغير الرئيسي لمتغير الحوكمة. حيث أظهرت النتائج أن الفقرة التالية التي تنص على (تساهم جودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري ومنع الرشاوي) بمتوسط حسابي ٤,٥٧، أما الفقرة الثانية في الترتيب تنص على (تتمثل جودة التدقيق في تطبيق الإفصاح الكامل عن الأخطاء والمخالفات) بمتوسط حسابي ٤,١٨، أما الفقرة الثالثة في الترتيب والتي تنص على (تستند جودة التدقيق على العديد من القواعد والإجراءات يمكنها اكتشاف

الأخطاء والثغرات) بمتوسط حسابي ٤,٠٢، وأخيراً الفقرة الأخيرة في الترتيب والتي تنص على (تفترض الحوكمة مبدأ الثواب والعقاب من خلال منح العاملين مكافآت تشجيعية ومعنوية أو فرض عقوبات مالية تساهم في زيادة جودة التدقيق) بمتوسط حسابي ٣,٩٩. وطبقاً لمعامل ليكارت الخماسي فإن الفقرات تكون مقبولة إذا حققت متوسط حسابي من ٣ إلى ٥. وبالتالي فإن إجمالي المتوسط الحسابي بلغ ٤,١٥.

جدول ٤,٦: محور مقومات وصلاحيات الفحص

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	تقوم لجنة الفحص بالرقابة والتحقق من سلامة الممارسات الداخلية في المؤسسات	٥	١١	١٤	١٠٧	١٠٥	٤,١٧	٠,٩١٨	٢
٢	تقوم لجنة الفحص على متابعة الفحص ومدى تطبيق آليات وقواعد الحوكمة	٨	١٦	٢١	٩٥	١٠٢	٤,٠٤	٠,٩٠٣	٣
٣	تقوم لجنة الفحص بالإشراف على إجراءات اعداد التقارير المالية والسياسات	٨	٣	١٨	٨٥	١٢٨	٤,٢٨	١,٠٣٨	١
٤	تقوم لجنة الفحص على متابعة القوانين والأنظمة بما يساهم في تقليل الفساد المالي والإداري	٣٢	٨٢	٤٠	٥٢	٣٦	٣,٧٦	٠,٩٣٣	٤
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٢٠	١,١٥٢	

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متغير مقومات وصلاحيات الفحص التابع عن متغير الحوكمة، حيث حصلت الفقرة التي تنص على (تقوم لجنة الفحص بالإشراف على إجراءات اعداد التقارير المالية والسياسات) بمتوسط حسابي ٤,٢٨، كما حصلت الفقرة التالية التي تنص على (تقوم لجنة الفحص بالرقابة والتحقق من سلامة الممارسات الداخلية في المؤسسات) بمتوسط حسابي ٤,١٧، وكذلك حصلت الفقرة التالية والتي تنص على (تقوم لجنة الفحص على متابعة الفحص ومدى تطبيق آليات وقواعد الحوكمة)

بمتوسط حسابي ٤,٠٤، ولقد حصلت الفقرة التالية على الترتيب الأخير والتي تنص على (تقوم لجنة الفحص على متابعة القوانين والأنظمة بما يساهم في تقليل الفساد المالي والإداري) بمتوسط حسابي ٣,٧٦. وطبقاً لمعامل ليكارت الخماسي فإن الفقرات تكون مقبولة إذا حققت متوسط حسابي من ٣ إلى ٥. وبالتالي فإن إجمالي المتوسط الحسابي بلغ ٤,٢٠. وبناء على نتائج التحليل الوصفي يمكن القول أن فقرات متغير الإبداع الإداري تعتبر فقرات جيدة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي، كما أن النتائج حققت معايير معامل ليكارت الخماسي حيث أن المتوسط الحسابي حقق في كل الفقرات بين ٣ إلى ٥ وهو ما يعني قبول كافة الفقرات دون استبعاد أي فقرة، ويمكن القول أن فقرات محور الحوكمة بما تحتويها من محاور فرعية قد عكست بشكل كبير معايير وآليات الحوكمة وجودة التدقيق ومقومات لجان الفحص، فقد أظهر كل محور فرعي الفقرات المؤثره بشكل كبير. كما أبرزت النتائج أن المتغيرات الفرعية المنبثقه عن الحوكمة بمثابة العوامل التي تؤثر في عملية الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ثانياً: متغير الشفافية

ويحتوي هذا المتغير على أربعة متغيرات وهي شفافية الإجراءات وشفافية المعلومات وشفافية الأداء .

جدول ٤,٧ : التحليل الوصفي لشفافية الإجراءات

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	تتسم إجراءات العمل بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بالوضوح التام	٢٧	٨٦	٤٧	٥٠	٣٢	٤,١٧	٠,٩٠٨	٢
٢	الأنظمة والقوانين المعمول بها بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية معلنة للمواطنين	٧	١٢	٣٨	١١٩	٦٦	٤,٠٤	١,٠٣٨	٣
٣	تسهيل الإجراءات على العاملين لتأدية مهام الوظيفية في الوقت المناسب	٨	٣٤	٩٠	٥٥	٥٥	٤,٢٨	٠,٩٣٣	١
٤	تقوم لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بإجراءات التدقيق في أوقات مفاجئة	٦	٢٨	٧٦	٩٨	٣٤	٣,٧٦	١,٢٠٩	٤
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,١٥	١,١٧٢	

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أظهرت النتائج أن متغير شفافية الإجراءات التابع لمتغير الشفافية قد أظهر أن الفقرة الأولي التي تنص على (تسهيل الإجراءات على العاملين لتأدية مهام الوظيفية في الوقت المناسب) بمتوسط حسابي ٤,٢٨، أما الفقرة الثانية التي تنص على (تتسم إجراءات العمل بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بالوضوح التام) بمتوسط حسابي ٤,١٧، أما الفقرة الثالثة التي تنص على (الأنظمة والقوانين المعمول بها بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية معلنة للمواطنين) بمتوسط حسابي ٤,٠٤، وأخيراً الفقرة الرابعة التي تنص على (تقوم لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بإجراءات التدقيق في أوقات مفاجئة) بمتوسط حسابي ٣,٧٦. وبلغ المتوسط الحسابي لكافة فقرات محور شفافية الإجراءات ٤,١٥ وهو ما يعتبر متوافق مع معايير معامل ليكارت الخماسي الذي أوضح أن الفقرات تكون متوافقه إذا حققت بين ٣إلى ٥.

جدول ٤,٨: التحليل الوصفي لشفافية المعلومات

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	تتوافر لدى لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية المعلومات اللازمة لأداء عملهم	١٥	٤٢	٤٩	٩٣	٤٣	٣,٣٣	١,١١٢	٤
٢	تتميز المعلومات المتوافرة بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بالمصداقية	٦	٢٤	٣٤	١٢٣	٥٥	٣,٧٣	٠,٩٥٨	٢
٣	سهولة حصول لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية على المعلومات من العاملين والمديرين على السواء	٥	٩	٤٣	١٢٦	٥٩	٣,٨٥	٠,٨٤٩	١
٤	تتصف المعلومات التي تصدر من لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بالدقة الشديدة	٢	٢٣	٦٠	١١٢	٤٥	٣,٦٣	٠,٨٦٥	٣
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٠٧	١,٠١٢	

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متغير شفافية المعلومات التابع لمتغير الشفافية. ولقد حصلت الفقرة الأولي والتي تنص على (سهولة حصول لجنة الفحص بجهاز الرفابة المالية والإدارية على المعلومات من العاملين والمديرين على السواء) بمتوسط حسابي ٣,٨٥. كما أن الفقرة الثانية قد حصلت على متوسط حسابي ٣,٧٣ والتي تنص على (تتميز المعلومات المتوافرة بلجنة الفحص بجهاز الرفابة المالية والإدارية بالمصداقية)، ولقد حصلت الفقرة التي تنص على (تتصف المعلومات التي تصدر من لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بالدقة الشديدة) بمتوسط حسابي ٣,٦٣، وكذلك حصلت الفقرة الأخيرة على متوسط حسابي ٣,٣٣ والتي تنص على (تتوافر لدى لجنة الفحص بجهاز الرفابة المالية والإدارية المعلومات اللازمة لأداء عملهم). وبلغ إجمالي المتوسط العام لمحور شفافية المعلومات ٤,٠٧ وهو ما يعتبر متوافق مع معايير معامل ليكارت الخماسي الذي ينص على أن الفقرات والمحاور تكون جيدة إذا حققت من ٣ إلى ٥.

جدول ٤,٩ : التحليل الوصفي لشفافية الأداء

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	يتم تزويد المواطنين بنتائج الأداء التي توصلت اليها لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية	٧	١٨	٥٥	١١٤	٤٨	٣,٦٥	١,١١٢	٤
٢	يتم تقييم الأداء بناء على النتائج التي توصلت اليها لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية	٦	١٥	٥٨	١٢٢	٤١	٣,٦٤	٠,٩٥٨	٢
٣	من أبرز صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية المساءلة الإدارية لجميع العاملين	٢	١٥	٢٣	١٢٨	٧٤	٤,٠٠	٠,٨٤٩	١
٤	يرتبط تقييم العاملين بالمتطلبات الأساسية لانجاز العمل وإبراز النزاهة المهنية	٤	١٢	٣٣	١١٩	٧٤	٣,٩٥	٠,٨٦٥	٣
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٠١	١,٠٧١	

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي نتائج متغير لشفافية الأداء التابع لمتغير الشفافية. حيث حققت الفقرة الأولي والتي تنص على (من أبرز صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية المساءلة الإدارية لجميع العاملين) بمتوسط حسابي ٤,٠٠، أما الفقرة الثانية والتي تنص على (يتم تقييم الأداء بناء على النتائج التي توصلت اليها لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية) بمتوسط حسابي ٣,٩٥، أما الفقرة الثالثة والتي تنص على (يرتبط تقييم العاملين بالمتطلبات الأساسية لانجاز العمل وإبراز النزاهة المهنية) بمتوسط حسابي ٣,٦٥، أما الفقرة الأخيرة والتي تنص على (يتم تزويد المواطنين بنتائج الأداء التي توصلت اليها لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية) بمتوسط حسابي ٣,٦٤. وبلغ المتوسط العام لمتغير لشفافية الأداء ٤,٠١ حيث أن فقرات متغير شفافية الأداء تعتبر متوافقه مع معامل ليكارت الخماسي

جدول ٤,١٠: التحليل الوصفي لشفافية اتخاذ القرارات

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	يمتلك العاملون بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية الصلاحيات لاتخاذ القرارات	٤	١٧	٤٦	١١٦	٥٩	٣,٧٨	٠,٩٠٠	٤
٢	تحرص لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية على مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات	٢	٧	١٧	٥٢	١٦٤	٤,٥٠	٠,٨٠١	٢
٣	يتم اتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب	٣	٣	١٨	٧١	١٤٧	٤,٤٥	٠,٧٥٤	١
٤	تتم عملية اتخاذ القرارات بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية على أسس علمية وموضوعية	٥	١	٢١	٨٦	١٢٩	٤,٣٣	٠,٨٣٨	٣
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٠٧	١,٠١٢	

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمتغير شفافية اتخاذ القرار التابع لمتغير الشفافية أن الفقرات التي حققت أعلى متوسط حسابي بين الفقرات، حيث حققت الفقرة الأولي والتي تنص على (يتم اتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب) بمتوسط حسابي ٤,٥٠، أما الفقرة الثانية والتي تنص على (تحرص لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية على مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات) بمتوسط حسابي ٤,٤٥، أما الفقرة الثالثة تنص على (تتم عملية اتخاذ القرارات بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية على أسس علمية وموضوعية) بمتوسط حسابي ٤,٣٣، ولقد حققت الفقرة الأخيرة تنص على (يمتلك العاملون بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية الصلاحيات لاتخاذ القرارات) بمتوسط حسابي ٣,٧٨. وبلغ المتوسط العام لمحور ليكارت الخماسي ٤,٠٧حيث أن الفقرات تعتبر متوافقة مع معامل ليكارت الخماسي وبالتالي تكون مقبوله. ولقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي نتائج متغير الشفافية حيث أبرزت النتائج أنها متوافقه مع معايير معامل ليكارت الخماسي، حيث أن هذا المتغير يحتوي على أربعة متغيرات وهي شفافية الإجراءات وشفافية المعلومات وشفافية الأداء وشفافية اتخاذ القرار، ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي فإن فقرات محور الشفافية قد حققت معايير معامل ليكارت الخماسي بين ٣ إلى ٥، وبالتالي فإن كافة الفقرات مقبولة، وهو مايعكس مستوي الشفافية في جهاز الرقابة المالية والإدارية، كما عكست النتائج مستوي الشفافية التي تسير عليها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، كما عكست نتائج الدراسة درجة الشفافية بعمق في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

ثالثاً: متغير الفساد المالي والإداري

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أربع متغيرات فرعية من بينها أنماط الفساد المالي والإداري والعوامل المؤدية للفساد المالي والإداري وواقع الفساد المالي والإداري.

جدول ٤,١١: التحليل الوصفي لأنماط الفساد المالي والإداري

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	الاستيلاء على المال العام والتلاعب بالرواتب والإختلاس من المال العام	٦	٤	٢٦	٩٨	١٠٨	٤,١٨	٠,٨٩٧	١
٢	التهرب الضريبي والجمركي وغسيل الأموال والتلاعب بالعقود المالية الحكومية	٣	٣	٤٧	٨١	١٠٨	٤,١٥	٠,٨٣٨	٢
٣	هروب الموظفين أثناء العمل والانصراف بدون إذن والحصول على اجازات مرضية دون الحاجة اليها	٣	٩	٣٥	١٠٠	٩٥	٤,٠٨	٠,٨٨٤	٣
٤	عدم الرغبة في التعاون مع طاقم العمل والخروج عن النظم واللوائح الإدارية المعمول بها	١	٩	٤٩	٨٦	٩٧	٤,٠٥	٠,٨٨١	٤
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٠٨	١,٠١٥	

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي نتائج متغير أنماط الفساد المالي والإداري أن متغير الفساد المالي والإداري قد أبرز أن الفقرة الأولي التي تنص على (الاستيلاء على المال العام والتلاعب بالرواتب والإختلاس من المال العام) بمتوسط حسابي ٤,١٨، كما أن الفقرة الثانية التي تنص على (التهرب الضريبي والجمركي وغسيل الأموال والتلاعب بالعقود المالية الحكومية) بمتوسط حسابي ٤,١٥، أما الفقرة الثالثة والتي تنص على (هروب الموظفين أثناء العمل والانصراف بدون إذن والحصول على اجازات مرضية دون الحاجة اليها) بمتوسط حسابي ٤,٠٨، وأخيراً الفقرة التي تنص على (عدم الرغبة في التعاون مع طاقم العمل والخروج عن النظم واللوائح الإدارية المعمول بها) بمتوسط حسابي ٤,٠٥. وبلغ المتوسط العام لفقرات متغير أنماط الفساد المالي والإداري ٤,٠٨.

جدول ٤,١٢: التحليل الوصفي للعوامل المؤدية للفساد المالي والإداري

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	انخفاض مستوي الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة	٢٤	٣٩	١٥	١٠٩	٥٥	٣,٤٤	١,٢٥٧	٤
٢	عدم تطبيق اللوائح والقوانين وتضارب القوانين واستغلال ثغراتها	٣٥	١٤	٤٤	٥٥	٩٤	٣,٥٦	١,٤١٤	٢
٣	تعدد القادة الإداريين وتضارب المهام الوظيفية بين عدد من الإداريين	٣	٢١	٥٤	٩٣	٧١	٣,٧٨	٠,٩٦٤	١
٤	غياب الشفافية وعدم الافصاح عن الايرادات الحكومية والسجلات العامة بالمؤسسات	١	٩	٤٩	٨٦	٩٧	٣,٥٥	٠,٨٨١	٣
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٠٦	١,١١٢	

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متغير العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري التابع لمتغير الفساد المالي والإداري قد أوضح أن الفقرة الأولي تنص على (تعدد القادة الإداريين وتضارب المهام الوظيفية بين عدد من الإداريين) بمتوسط حسابي ٣,٧٨، كما أن الفقرة التالية حصلت على الترتيب الثاني والتي تنص على (عدم تطبيق اللوائح والقوانين وتضارب القوانين واستغلال ثغراتها) بمتوسط حسابي ٣,٥٦، وحصلت الفقرة الثالثة على الترتيب الثالث والتي تنص على(غياب الشفافية وعدم الافصاح عن الايرادات الحكومية والسجلات العامة بالمؤسسات) وحصلت الفقرة الرابعة على الترتيب الأخير والتي تنص على (انخفاض مستوي الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة) بمتوسط حسابي قدره ٣,٤٤. وبلغ المتوسط العام لإجمالي محور العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري ٤,٠٦ وهو ما يتوافق مع معامل ليكارت الخماسي، وبالتالي تعتبر كافة الفقرات مقبوله.

جدول ٤,١٣: التحليل الوصفي لمحور لواقع الفساد والإداري

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	الفساد المالي والإداري يؤدي إلى عرقلة خطط التنمية المستدامة	١٢	٣٦	٥٠	٩٥	٤٩	٣,٢٨	٠,٨٥٦	٤
٢	انتشار الفساد المالي والإداري يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروات	١٦	٣٦	١٥	١١١	٦٤	٣,٥٨	٠,٨٥٣	٣
٣	تفشي الفساد المالي والإداري يخفض كفاءة العاملين إدارياً	٩	٣١	١٩	١٢٦	٥٧	٣,٩٢	٠,٨٥٤	١
٤	الفساد المالي والإداري يساهم في زيادة التكاليف وخفض انتاجية المؤسسات	٤٥	٤٢	٣١	٥٠	٧٤	٣,٨٧	٠,٨٥٨	٢
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٠٤	١,١٠٩	

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمتغير واقع الفساد المالي والإداري التابع لمتغير الفساد المالي والإداري، حيث أظهرت النتائج أن الفقرة الأولي التي تنص على (تفشي الفساد المالي والإداري يخفض كفاءة العاملين إدارياً) بمتوسط حسابي ٣,٩٢، كما أن الفقرة الثانية التي تنص على (الفساد المالي والإداري يساهم في زيادة التكاليف وخفض انتاجية المؤسسات) بمتوسط حسابي ٣,٨٧، أما الفقرة الثالثة فقد حققت متوسط حسابي قدرة ٣,٥٨ والتي تنص على (انتشار الفساد المالي والإداري يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروات)، أما الفقرة الأخيرة التي تنص على (الفساد المالي والإداري يؤدي إلى عرقلة خطط التنمية المستدامة) بمتوسط حسابي ٣,٢٨. وبلغ المتوسط العام لإجمالي محور واقع الفساد المالي والإداري ٤,٠٤ وهو ما يتوافق مع معامل ليكارت الخماسي، وبالتالي تعتبر كافة الفقرات مقبوله.

جدول ٤,١٤: التحليل الوصفي لمحور لمعوقات مكافحة الفساد المالي والإداري

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوي الأهمية
١	عدم تطبيق الشفافية في المؤسسات الحكومية	١٢	٣٦	٥٠	٩٥	٤٩	٣,٨٥	٠,٨٥٦	٢
٢	عدم وجود تعاملات الكترونية في المؤسسات الحكومية	١٦	٣٦	١٥	١١١	٦٤	٣,٢٤	٠,٨٥٣	٣
٣	السرية التامة في التعامل مع قضايا الفساد المالي والإداري يجعل من السهل التحايل عليها	٩	٣١	١٩	١٢٦	٥٧	٣,٩٨	٠,٨٥٤	١
٤	عدم وجود توعية اعلامية وعدم التشهير بالمفسدين	٤٥	٤٢	٣١	٥٠	٧٤	٣,١٩	٠,٨٥٨	٤
	إجمالي المتوسط الحسابي						٤,٠٣	١,٥٠٢	

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن متغير معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري قد أوضحت نتائجه أن الفقرة الأولي التي تنص على (السرية التامة في التعامل مع قضايا الفساد المالي والإداري يجعل من السهل التحايل عليها) بمتوسط حسابي ٣,٩٨، كما أن الفقرة الثانية تنص على (عدم تطبيق الشفافية في المؤسسات الحكومية) بمتوسط حسابي ٣,٨٥، أما الفقرة الثالثة تنص على (عدم وجود تعاملات الكترونية في المؤسسات الحكومية) بمتوسط حسابي ٣,٢٤، وأخيراً الفقرة الرابعة التي تنص على (عدم وجود توعية اعلامية وعدم التشهير بالمفسدين) بمتوسط حسابي ٣,١٩. وبلغ المتوسط العام لإجمالي محور معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري ٤,٠٣ وهو ما يتوافق مع معامل ليكارت الخماسي، وبالتالي تعتبر كافة الفقرات مقبوله.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٤,٢,٤ ملخص التحليل الوصفي لفقرات ومحاور الدراسة

جدول ٤,١٥: جدول التحليل الوصفي لفقرات ومحاور الدراسة

المتغير الرئيسي	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الحوكمة	معايير الحوكمة	٤	٤,٠٢	١,١٣٠
	آليات الحوكمة	٤	٤,١٠	١,١٣٢
	جودة التدقيق	٤	٤,١٥	١,١٧٢
	مقومات وصلاحيات لجان الفحص	٤	٤,٢٠	١,١٥٢
الشفافية	شفافية الإجراءات	٤	٤,١٥	١,١٧٢
	شفافية المعلومات	٤	٤,٠٧	١,٠١٢
	شفافية الأداء	٤	٤,٠١	١,٠٧١
	شفافية إتخاذ القرارات	٤	٤,٠٧	١,٠١٢
الفساد المالي والإداري	أنماط الفساد المالي والإداري	٤	٤,٠٨	١,٠١٥
	العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري	٤	٤,٠٦	١,١١٢
	واقع الفساد المالي والإداري	٤	٤,٠٤	١,١٠٩
	معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري	٤	٤,٠٣	١,٥٠٢
إجمالي الإستبانة			٤,٣٣	١,١٠٢

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن ملخص التحليل الإحصائي قد أوضح عدد الفقرات في كل محور فرعي حيث بلغت عدد الفقرات ٤٨ فقرة موزعة على ٤ محاور فرعية، حيث شمل كل محور فرعي أربع فقرات. وبلغ إجمالي المتوسط الحسابي للفقرات ٠,٨٥٥، كما بلغ الإنحراف المعياري ١,١٠٢. كما بلغت المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة من ٠,٦٨٩ إلى ٠,٨٤٦. ووفقاً لمعامل ليكارت الخماسي أن الفقرات تكون مقبولة إذا حققت من ٣: ٥، وبالتالي فإنه وفقاً للنتائج المتحصل عليها في الجدول السابق فإن محاور الدراسة تكون جيدة لإجراء بقية التحليلات الإحصائية.

٤,٣ تحليل الثبات والمصداقية (كروبناغ ألفا)

من المسلّم به أن الاختبارات المتعددة للتأكد من دقة واعتدالية توزيع البيانات كثيرة ومتعددة، وإذا كان بالإمكان عدم القيام ببعض منها، إلا أنه لا يمكن تجاوز بعض من الاختبارات المهمة؛ باعتبارها أدلة ثبات وتحقق من جودة ودقة التوزيع الاعتدالي للبيانات، وهي تعتبر الوسيلة لإعطاء الإذن بالاستمرار في التحليل، وتعتبر كذلك المحدد الأساسي لنوع التحاليل المناسبة للبيانات محل الدراسة. ومنها التوزيع الطبيعي وخطيته وتداخل البيانات (Osborne, ٢٠١٤)،

جدول ٤،١٦: تحليل الثبات والمصداقية لمحاور وفقرات الدراسة

المتغير الرئيسي	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	معامل الثبات للفقرات	ترميز الفقرات
الحوكمة	معايير الحوكمة	٤	.844	.855	PD1
				.850	PD2
				.855	PD3
				.847	PD4
	آليات الحوكمة	٤	.826	.851	AS1
				.850	AS2
				.848	AS3
				.851	AS4
	جودة التدقيق	٤	.811	.849	RM1
				.851	RM2
				.848	RM3
				.850	RM4
	مقومات وصلاحيات لجان الفحص	٤	.781	.850	ON1
				.848	ON2
				.848	ON3
				.863	ON4
الشفافية	شفافية الإجراءات	٤	.799	.859	VO1
				.848	VO2
				.858	VO3
				.848	VO4
	شفافية المعلومات	٤	.818	.853	RO1
				.849	RO2
				.859	RO3
				.848	RO4
	شفافية الأداء	٤	.816	.848	PO1
				.850	PO2
				.848	PO3
				.847	PO4
	شفافية إتخاذ القرارات	٤	.800	.848	NO1
				.849	NO2
				.850	NO3
				.849	NO4
الفساد المالي والإداري	أنماط الفساد المالي والإداري	٤	.811	.848	EI1
				.849	EI2
				.848	EI3
				.850	EI4
	العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري	٤	.689	.857	PM1
				.857	PM2
				.856	PM3
				.854	PM4
	واقع الفساد المالي والإداري	٤	.846	.856	IN1
				.853	IN2
				.854	IN3
				.858	IN4
	معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري	٤	.806	.855	EE1
				.860	EE2
				.854	EE3
				.854	EE4
إجمالي الاستبانة			.855		

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أوضحت نتائج تحليل جدول المصداقية والثبات أن إجمالي معامل كروبناغ ألفا قد بلغ ٠,٨٥٥، ووفقاً لقاعدة تحليل الثبات والمصداقية فإن الفقرات تكون جيدة لإجراء التحليل الإحصائي إذا بلغت محاور الدراسة وفقراتها ٠,٧ أو أعلى من ٠,٧. ولقد تم التحقق من كل فقرة من فقرات الدراسة لتحديد ما إذا كانت البيانات تستوفي الشروط التي تشترط التوزيع الطبيعي للبيانات (Hair et al., 2016)، والجدير بالذكر هنا أن الافتراض الأساسي في التحليل متعدد المتغيرات هو التوزيع الطبيعي البيانات، الذي يشير إلى أن توزيع البيانات لكل متغير يتسم بالاستقلالية والاعتدالية في التوزيع. تم التحقق من التوزيع الاعتدالي (التوزيع الطبيعي) من خلال اختباري الانحراف والتفرطح لكل متغير. والقيم التي يجب ألا تتجاوزها المتغيرات هي (٢+، -٢) على التوالي (Hair et al., 2016).

٤,٤ تحليل التوزيع الطبيعي

لشدة الأهمية اختبر الباحث فرضية التوزيع الاعتدالي للعبارات المكونة لمحور الفساد المالي والإداري، وتشير النتيجة إلى عدم وجود أي انحرافات تذكر في البيانات، حيث أن درجة الالتواء والتفرطح يفترض أن تتراوح بين (−٢، +٢) أي بين مساحة محددة للاختبار، أي أن البيانات صالحة ولا تتأثر بعوامل الصدفة.

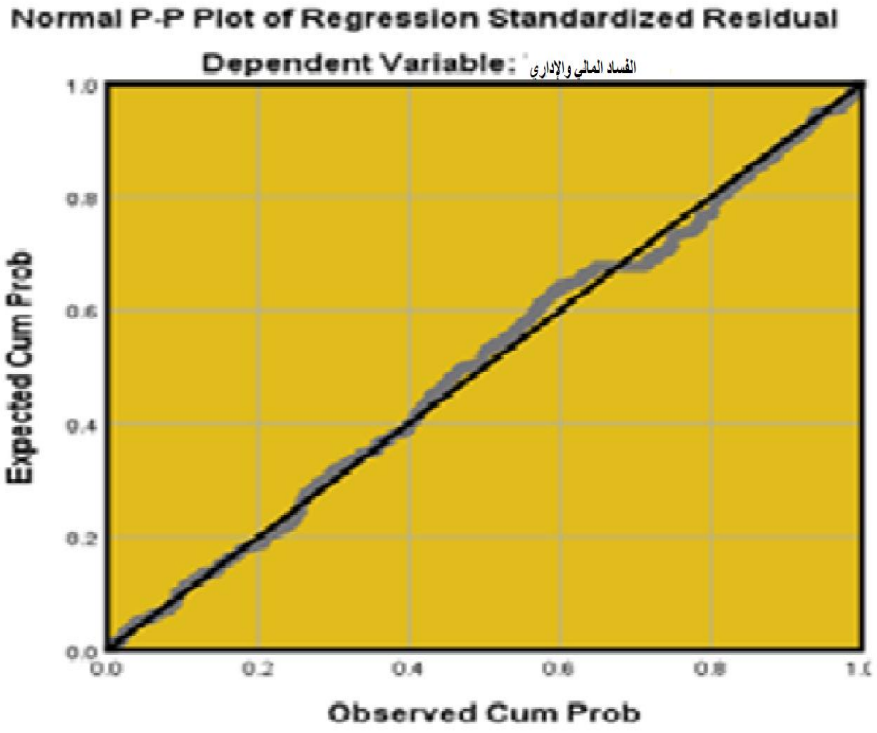

شكل ٤,١: المخي الخطي للتوزيع الطبيعي

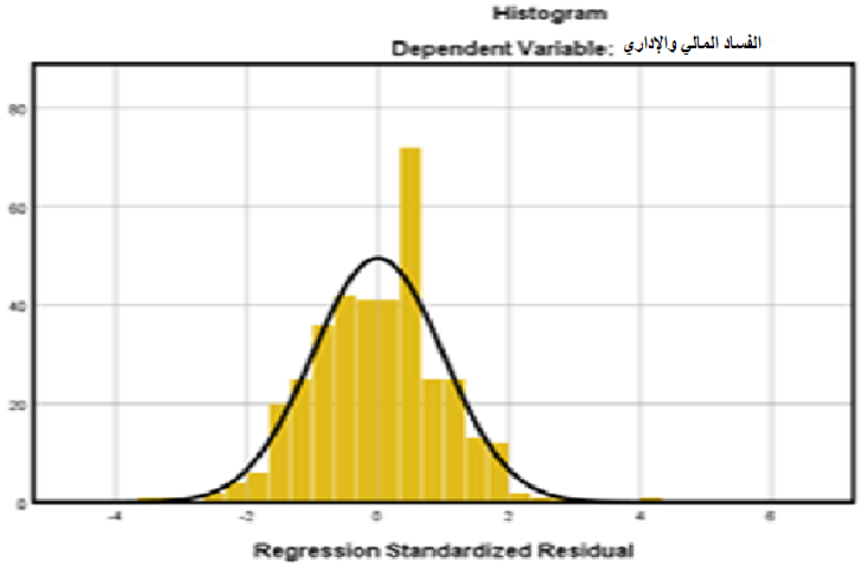

شكل ٤,٢: منحني التوزيع الطبيعي

يظهر منحنى التوزيع الطبيعي Normal Distribution Curve هو من الأدوات كثيرة الاستخدام في التحاليل الإحصائية الواجب التأكد منها للاستمرار بتحاليل مختلفة. هو توزيع احتمالي مستمر كثير الانتشار والاستخدام، يستخدم غالباً تقريبا أوليا لوصف المتغيرات العشوائية التي تميل إلى التمركز حول قيمة متوسطة وحيدة. وذلك لمخطط تابع كثافة الاحتمال المقابل لهذا التوزيع شكل الجرس. بحيث يحقق التقييم نفس شكل التوزيع الطبيعي لضمان قدر من العدالة في توزيع البيانات. ولمنحنى التوزيع الطبيعي استخدامه في دراسة البواقي في تحليل الانحدار.

٤,٥ خطية البيانات للبيانات

خطية البيانات تعني أن هناك علاقة متناسقة في خط مستقيم بين متغيرين، وهي أن تكون العلاقة بين المتغير المستقل أو مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة مستقيمة خطية، وقد تكون هذه العلاقة موجبة أو سالبة، أي كلما تتحرك قيمة المتغير المستقل تتحرك قيمة المتغير التابع إيجابا أو سلبا، أي أن الانحدار قادر على تحديد مقدار التغير في أحد المتغيرين المصاحب لتغير محدد على المتغير الآخر، فهذا يعني القدرة على التنبؤ بقيم أحد المتغيرين من خلال قيم المتغير الآخر، ومن الناحية الإحصائية يمكن أن يستخدم أي متغير للتنبؤ بمتغير آخر، وإذا توفرت علاقة خطية بينهما،

يعتبر التداخل والارتباط العالي جداً بين العوامل المستقلة والاعتماد الخطي للبيانات. والجدير بالذكر أنه يجب التأكد من خلو العلاقة بين المتغيرات المستقلة حتى لا تؤثر في قيمة الانحدار ومعاملات التحديد، وبذلك نضمن أن الاستدلالات الإحصائية التي تم الحصول عليها من البيانات تتسم بالموثوقية وتعبر عن نموذج الانحدار بصورة دقيقة. الاعتماد الخطي للبيانات يمثل الارتباط بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة التفسيرية. عندما يكون هناك ارتباط عالٍ بين اثنين من المتغيرات المستقلة ويتم بناء نموذج

الانحدار فتكون نتيجة معامل الانحدار غير دقيقة والخطأ المعياري كبير في معاملات بيتا، وبالتالي لا يمثل النموذج القيم الصحيحة التي نهدف إليها.

ومن خلال التدقيق في قيم اختبار معامل الاحتمال Tolerance وعامل تضخم التباين Variance Inflation Factor. يعتبر معامل الاحتمال Tolerance مؤشر على كمية التباين في المتغيّر المستقل المعيّن لم تفسره المتغيّرات المستقلّة الأخرى في النموذج، أي بمعنى قيمة التباين أو مقدار الاشتراكات بين العوامل المستقلة بين بعضها بعضاً.

ووفقاً للجدول التالي فإنه يمكن القول بأن هير (٢٠١٦) قد أشار إلي أن معامل تضخم التباين يجب أن لايزيد عن ١٠ حتي لاتعاني البيانات من مشكلة خطية البيانات، كما أن قيمة الإحتمال يجب أن لاتزيد عن ٥، وبالنظر إلى القيم الموجودة في الجدول نجد أن قيم معامل الإحتمال لم تتعدي الواحد الصحيح، كما أن معامل تضخم التباين لم تزيد قيمته في كافة محاور الدراسة عن ٤.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

جدول ٤,١٧: الاعتماد الخطي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	تضخم التباين VIF	قيمة الاحتمال Tolerance
معايير الحوكمة	1.595	.627
آليات الحوكمة	1.469	.681
جودة التدقيق	2.081	.480
مقومات وصلاحيات لجان الفحص	1.247	.802
شفافية الإجراءات	1.808	.553
شفافية المعلومات	1.331	.751
شفافية الأداء	3.046	.328
شفافية إتخاذ القرارات	2.919	.343
أنماط الفساد المالي والإداري	1.640	.610
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري	1.513	.661
واقع الفساد المالي والإداري	1.429	.700
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري	1.247	.802

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٤,٦ التحليل العاملى

تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي، ويتطلب التحليل العاملي الاستكشافي التأكد من فحص البيانات من خلال استبدال البيانات المفقودة، والتأكد من التوزيع الاعتدالي للبيانات. وفحص البيانات يعتبر أمرا ضروريا لتجنب مواجهة المشكلات عند التحليل وفي مرحلة اختبار الفرضيات وتحسين نتيجة النموذج. يهدف فحص البيانات إلى التأكد من أن البيانات قد تم تبويبها بكفاءة من خلال النظر في الاستجابات غير المتسقة من خلال التحقق من البيانات المفقودة والقيم المتطرفة للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك فإنه يعتبر خطوة ذات أهمية عند التعامل مع الأساليب الإحصائية متعددة المتغيرات للتأكيد على أن البيانات المدخلة خالية من الأخطاء المعيارية المشوبة. تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار ٢٥ لفحص البيانات من خلال الكشف عن أي "قيم متطرفة" باستخدام التحليل الوصفي كما تظهر في التحاليل الإحصائية اللاحقة والتي تم الطرق أولا للبيانات المفقودة.

تبنت الدراسة بعد التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات التحليل العاملي الاستكشافي في إجراء هذا البحث الميداني، وذلك لتلخيص المتغيرات واختصارها في عدد قليل من العوامل بغية اختبار مصداقية هذه الفقرات ومن خلال دراسة صدقها التكويني واستخدام العوامل المستخلصة في دراسة فرضيات الدراسة، وكذلك الكشف عن البنية العاملية للمتغيرات ذات المصداقية، سواء من ناحية الجودة أو ناحية الإيجاز، فالتحليل العاملي عبارة عن طريقة إحصائية تستعمل عادة في تقليل عدد فقرات الاستبانة الطويلة إلى العوامل الكامنة المختصرة ، كما تستعمل في دراسة صدق التكوين لهذه الفقرات، وقد تم ذلك بعد التأكد من صلاحية البيانات في الخطوات السابقة (تيغزة، ٢٠١٢).

فالتحليل العاملي هو أسلوب إحصائي يستخدم في دراسة الظواهر بهدف إرجاعها إلى العوامل المؤثرة فيها، وهو عملية رياضية تستهدف تفسير معاملات الارتباط التي لها دلالة معنوية بين المتغيرات المختلفة. يلخص المتغيرات في عدد أقل من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر الظاهرة. كذلك تبيان مجموعة العناصر الكامنة التي يصعب الكشف عنها، والتي يمكن أن يكون لها دور في تفسير العلاقات بين عدد المتغيرات، وأيضا الحصول على مجموعة جديدة من المتغيرات (العوامل) وبعدد أقل لتحل جزئيا أو كليا محل المجموعة الأصلية من المتغيرات، وكذلك يقوم التحليل العاملي بالتعرف على المتغيرات التي لها دلالة إحصائية مهمة، والتي تتطلب مزيدا من عمليات التحليل المختلفة. يعتبر التحليل العاملي أسلوبا مفيدا في خفض العلاقات المعقدة بين مجموعة من المتغيرات إلى صورة خطية بسيطة نسبيا، كما أنها تكشف عن العلاقات المخفية وغير المتوقعة. وبذلك يحل مشكلة المتغيرات التفسيرية مثل مشكلة الارتباطات العالية بين المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى عدم ثبات قيم معاملاتها الانحدارية المعيارية في التحاليل الإحصائية.

يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير عروفة؛ وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصف إليها المتغيرات.

من أهم الاختبارات اختبار مقياس كايزر – ماير – أولكين. ويستخدم اختبار كايزر–ماير–أولكين والذي يطلق عليه مقياس كيمو (KMO)، واختبار بارتليت Bartlett، لمعرفة مدى ملاءمة حجم العينة للتحليل.

وهو محك رياضي في طبيعته واقترحه جوتمان عام ١٩٥٤م، وهو يعتمد على حجم التباين الذي يعبر عنه العامل. ومن أجل أن يكون العامل بمثابة فئة تصنيفية، فالبدء أن يكون تباينه أو جذره الكامن

أكبر أو مساوٍ على الأقل لحجم التباين الأصلي للمتغير، وبما أننا لا نستطيع نظريا استخلاص كل تباين المتغير في عامل واحد، فإن حصولنا على عامل جذره الكامن ألا يقل عن واحد صحيح البد أن يكون مصدر تباينه أكثر من متغير؛ وبالتالي يكون عاملا معبراً عن تباين مشترك بين متغيرات متعددة. وعلى ذلك فإن هذا المحك يتطلب مراجعة الجذر الكامن للعوامل الناتجة، وعلى أن تقبل العوامل التي يزيد جذرها الكامن عن الواحد الصحيح، وتعد عوامل عامة. لذا فإن العوامل الدالة في هذه الطريقة هي العوامل التي يساوي أو يزيد جذرها الكامن على واحد صحيح بشرط أن يكون قد وضع في الخلايا القطرية واحد صحيح.

ومن المتفق عليه عند خبراء الإحصاء أن الحد الأدنى المقبول لقيمة الاختبار هي (٠,٥٠) حتى يمكن الحكم بكفاية حجم العينة، أما في حالة كانت قيمته أقل من ذلك، فإنه يتعين زيادة حجم العينة (تيغزة، ٢٠١٢). بينما اختبار بارتليت يجب أن يكون ذا دلالة إحصائية، أي مستوى الدلالة أقل من (٠,٠٥) للوصول إلى الجودة العالية للمقياس، وأن البيانات تتمتع بجودة عالية لإجراء التحليل (تيغزة،٢٠١٢).

استخلاص العوامل :تتعلق عملية استخلاص العوامل باختيار مجموعة تتعمق فيها المتغيرات التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين الكلي، وهذا ما يشكل العامل الأول، ثم يقوم البرنامج باختيار مجموعة المتغيرات التي تفسر أكبر قدر ممكن من التباين المتبقي بعد استخلاص العامل الأول، وهذا ما يشكل العامل الثاني وهكذا.

أظهر اختبار كايزر واختبار بارتليت للقياس الجودة الكلية للاختبار بكفاية العينة مما يدل على أن العينة ممثلة لمجتمع الدراسة خير تمثيل، والجدير بالذكر أن عينة البحث الحالي (٢٢٦) حالة، وهذا العدد دليل على تمثيل المجتمع لعينة الدراسة، وقد أشار خبراء الإحصاء إلى أن لكي تعتبر قيمة اختبار كيمو ذات

موثوقية للدلالة على كفاية العينة، يجب ألا تقل عن ٠,٧٠، بينما قيمة اختبار بارتليت يجب أن يكون ذا دلالة إحصائية أي أن يكون أقل من (٠,٠٥).

جدول ٤,١٨: مقياس كيمو واختبار بارتليت لمحاور الدراسة

مقياس كايزر – ماير – أولكين	0.830	
اختبار بارتليت	مربع كاي التقريبي	6491.950
	درجة الحرية	1128
	مستوى الدلالة	0.000

نلاحظ من الجدول (٤,١٨) أعلاه أن قيمة اختبار كيمو (٠,٨٨٩) وهي قيمة مناسبة، ومستوى الدلالة على اختبار باتليت تساوي (٠,٠٠٠) وهي دالة إحصائيا وهذا يدل أن العينة مناسبة للتحليل العاملي لتحقيق الشروط المذكورة.

يتضح أيضا بأننا قد حصلنا على قيمة قياس KMO وهي أكبر من (٠,٠٥) وهذا يدل على زيادة الاعتمادية للعوامل التي نحصل عليها من التحليل العاملي، وكذلك نحكم بكفاية حجم العينة، كما نجد أن قيمة مستوى الدالة الاختبار بارتلت Barlett للدائرية. تساوي(٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) وهذا يؤكد على وجود علاقة دالة إحصائيا، وبذلك يمكن إجراء التحليل العاملي.

٤,٦,١ مصفوفة الارتباط والارتباط المضاد:

لاختبار مدى الجودة والكفاية لكل فقرة من فقرات المقياس تم فحص قيم مصفوفة الارتباط المضاد، وأظهرت قيم فقرات المقياس على أنها ذات موثوقية عالية، والجدول (٤,١٩) التالي يبين قيم معامل الشيوع، والارتباطات المضادة لدراسة الجودة الكلية والانفرادية للبيانات على التوالي، والجدير بالذكر أن قيمة الارتباط المضاد يمكن أن تصل إلى ١,٠٠، فكلما اقتربت الدرجة من واحد كان أفضل.

يتضح من الجدول بأننا حصلنا على مصفوفة معاملات الارتباطات البينية والتي هي تعد الحل الأولي للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي. ونلاحظ أن قيمة Determinant أكبر من ٠,٠٠١ وبالتالي لا نقوم بحذف أي من المتغيرات.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

جدول ٤,١٩: معاملات الشيوع والإرتباط المضاد لفقرات الدراسة

المتغير	الفقرات	الشيوع	الارتباط المتضاد
معايير الحوكمة١	تمثل الحوكمة مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تساعد لجنة الفحص في أداء عملها	0.676	0.784[a]
معايير الحوكمة٢	يقوم جهاز الرقابة المالية والإدارية بواجباتهم المهنية بموضوعية	0.653	0.773[a]
معايير الحوكمة٣	مكافحة الفساد المالي والإداري يستلزم توافر المساءلة والمحاسبة وتطبيق معايير الحوكمة	0.730	0.750[a]
معايير الحوكمة٤	تطبيق معايير الحوكمة يزيد من الثقة في جهاز الرقابة المالية والإدارية	0.768	0.905[a]
آليات الحوكمة١	توفر الحوكمة المعلومات بشكل دوري في الوقت المناسب للحد من الفساد المالي والإداري	0.759	0.784[a]
آليات الحوكمة٢	نشر الكشوف المالية وجداول الأرباح والخسائر وتقرير مدققي الحسابات تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	0.741	0.840[a]
آليات الحوكمة٣	وجود افصاح مالي عن مرتبات الإدارة العليا يساهم في التقليل من الفساد المالي والإداري	0.726	0.830[a]
آليات الحوكمة٤	إعداد الكشوف المالية في المؤسسات وفقاً للمعايير المحاسبية يساهم في التقليل من الفساد المالي والإداري	0.717	0.759[a]
جودة التدقيق١	تتمثل جودة التدقيق في تطبيق الإفصاح الكامل عن الأخطاء والمخالفات	0.664	0.789[a]
جودة التدقيق٢	تساهم جودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري ومنع الرشاوي	0.700	0.844[a]
جودة التدقيق٣	تفترض الحوكمة مبدأ الثواب والعقاب من خلال منح العاملين مكافآت تشجيعية ومعنوية أو فرض عقوبات مالية تساهم في زيادة جودة التدقيق	0.803	0.808[a]
جودة التدقيق٤	تستند جودة التدقيق على العديد من القواعد والإجراءات يمكنها اكتشاف الأخطاء والثغرات	0.645	0.765[a]
مقومات وصلاحيات لجان الفحص١	تقوم لجنة الفحص بالرقابة والتحقق من سلامة الممارسات الداخلية في المؤسسات	0.702	0.829[a]
مقومات وصلاحيات لجان الفحص٢	تقوم لجنة الفحص على متابعة الفحص ومدى تطبيق آليات وقواعد الحوكمة	0.740	0.788[a]

المتغير	الفقرات	الشيوع	الارتباط المتضاد
مقومات وصلاحيات لجان الفحص٣	تقوم لجنة الفحص بالإشراف على إجراءات اعداد التقارير المالية والسياسات	0.729	0.826[a]
مقومات وصلاحيات لجان الفحص٤	تقوم لجنة الفحص على متابعة القوانين والأنظمة بما يساهم في تقليل الفساد المالي والإداري	0.802	0.812[a]
شفافية الإجراءات١	تتسم إجراءات العمل بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بالوضوح التام	0.621	0.792[a]
شفافية الإجراءات٢	الأنظمة والقوانين المعمول بها بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية معلنة للمواطنين	0.547	0.823[a]
شفافية الإجراءات٣	تسهيل الإجراءات على العاملين لتأدية مهام الوظيفية في الوقت المناسب	0.603	0.788[a]
شفافية الإجراءات٤	تقوم لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بإجراءات التدقيق في أوقات مفاجئة	0.588	0.826[a]
شفافية المعلومات١	تتوافر لدى لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية المعلومات اللازمة لأداء عملهم	0.651	0.770[a]
شفافية المعلومات٢	تتميز المعلومات المتوافرة بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بالمصداقية	0.728	0.864[a]
شفافية المعلومات٣	سهولة حصول لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية على المعلومات من العاملين والمديرين على السواء	0.733	0.856[a]
شفافية المعلومات٤	تتصف المعلومات التي تصدر من لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بالدقة الشديدة	0.796	0.871[a]
شفافية الأداء١	يتم تزويد المواطنين بنتائج الأداء التي توصلت اليها لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية	0.638	0.891[a]
شفافية الأداء٢	يتم تقييم الأداء بناء على النتائج التي توصلت اليها لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية	0.612	0.799[a]
شفافية الأداء٣	من أبرز صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية المساءلة الإدارية لجميع العاملين	0.717	0.893[a]
شفافية الأداء٤	يرتبط تقييم العاملين بالمتطلبات الأساسية لانجاز العمل وإبراز النزاهة المهنية	0.795	0.898[a]
شفافية إتخاذ القرارات١	يمتلك العاملون بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية الصلاحيات لاتخاذ القرارات	0.788	0.834[a]

المتغير	الفقرات	الشيوع	الارتباط المتضاد
شفافية إتخاذ القرارات٢	تحرص لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية على مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات	0.710	0.857[a]
شفافية إتخاذ القرارات٣	يتم اتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب	0.709	0.847[a]
شفافية إتخاذ القرارات٤	تتم عملية اتخاذ القرارات بلجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية على أسس علمية وموضوعية	0.720	0.874[a]
أنماط الفساد المالي والإداري١	الاستيلاء على المال العام والتلاعب بالرواتب والإختلاس من المال العام	0.778	0.894[a]
أنماط الفساد المالي والإداري٢	التهرب الضريبي والجمركي وغسيل الأموال والتلاعب بالعقود المالية الحكومية	0.818	0.885[a]
أنماط الفساد المالي والإداري٣	هروب الموظفين أثناء العمل والانصراف بدون إذن والحصول على اجازات مرضية دون الحاجة اليها	0.732	0.844[a]
أنماط الفساد المالي والإداري٤	عدم الرغبة في التعاون مع طاقم العمل والخروج عن النظم واللوائح الإدارية المعمول بها	0.730	0.788[a]
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري١	انخفاض مستوي الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة	0.757	0.826[a]
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري٢	عدم تطبيق اللوائح والقوانين وتضارب القوانين واستغلال ثغراتها	0.740	0.812[a]
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري٣	تعدد القادة الإداريين وتضارب المهام الوظيفية بين عدد من الإداريين	0.625	0.792[a]
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري٤	غياب الشفافية وعدم الافصاح عن الايرادات الحكومية والسجلات العامة بالمؤسسات	0.787	0.823[a]
واقع الفساد المالي والإداري١	الفساد المالي والإداري يؤدي إلى عرقلة خطط التنمية المستدامة	0.650	0.772[a]
واقع الفساد المالي والإداري٢	انتشار الفساد المالي والإداري يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروات	0.793	0.808[a]
واقع الفساد المالي والإداري٣	تفشي الفساد المالي والإداري يخفض كفاءة العاملين إدارياً	0.734	0.751[a]
واقع الفساد المالي والإداري٤	الفساد المالي والإداري يساهم في زيادة التكاليف وخفض انتاجية المؤسسات	0.758	0.798[a]

المتغير	الفقرات	الشيوع	الارتباط المتضاد
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري١	عدم تطبيق الشفافية في المؤسسات الحكومية	0.791	0.808[a]
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري٢	عدم وجود تعاملات الكترونية في المؤسسات الحكومية	0.776	0.770[a]
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري٣	السرية التامة في التعامل مع قضايا الفساد المالي والإداري يجعل من السهل التحايل عليها	0.766	0.782[a]
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري٤	عدم وجود توعية اعلامية وعدم التشهير بالمفسدين	0.757	0.754[a]

معاملات الشيوع أو ما يطلق عليها أحياناً بالاشتراكات Communalities : هي مجموع مربع تحميلة العامل على المتغيرات المختلفة والتي استخلصت في المصفوفة العاملية. إن كل متغير يساهم بأحجام مختلفة في كل عامل من العوامل، ومجموع مربعات هذه الإسهامات أو التشعبات في العوامل هي قيمة الاشتراكات.

قامت الدراسة باختبار الشيوع بين فقرات الدراسة، واليي بيّن أن التشعبات بين فقرات الدراسة في معامل الشيوع كانت ذات قيمة إحصائية جيدة، كما في جدول (٤,١٩) ومن خلال النظر لاشتراكات الفقرات في معامل الشيوع الذي يمثل قيمته الافتراضية. وعند تحليل وتفسير النتائج فإنه يستخدم هذا المعامل مع كل فقرة. ويتم تقييم الفقرات وفق التشعبات التي حصلت على أعلى القيم والتي تكون أكبر من ٠,٣.

استخدم في الدراسة التحليل العاملي على التدوير المتعامد Varimax وذلك بسبب أن العوامل المستخرجة لا تمثل أفضل وضع بتفسير الظاهرة، ومن خلال التدوير تم الحصول على التشعب الأقوى، وقد تم حذف فقرة واحدة وهي الفقرة السادسة؛ لأن معامل التشعب أقل عن ٠,٥٠، والجداول التالية تمثل

توزيع الفقرات ودرجة التشعب مع العوامل الثلاثة، وقد تم تسمية العوامل على حسب العامل المتشعب الأكثر.

يعتبر التشعب العاملي للمفردة القابلة للاعتماد في هذا التحليل يصل إلى ٠,٥٠ أو أكثر، وقد تم حذف مفردات التشعبات العاملية الأقل من ٠,٥٠ بغية الحصول على عوامل هادفة وبسيطة وذات معنى (Tabachnick et al ,. 2001).

الجذر الكامن Eigenvalue :يقيس حجم التباينات في كل المتغيرات التي تحسب على عامل واحد، فقيمة الجذر الكامن المحك كايزر ليست نسبة لتفسير التباين، ولكنها قياس حجم التباين المستخدم لأهداف المقارنة، وفق Kaiser يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة Eigen أكبر من واحد صحيح، أما إذا كانت قيمة Eigen أقل من واحد صحيح فيتم رفض العامل.

ولقد والجذر الكامن كايزر يقيس حجم التباينات في كل المتغيرات التي تحسب على عامل واحد، فقيمة الجذر الكامن المحك كايزر ليست نسبة لتفسير التباين، ولكنها قياس حجم التباين المستخدم لأهداف المقارنة، وفق المحك يتم قبول العامل الذي تكون فيه قيمة الجذر الكامن أكبر من واحد صحيح، أما إذا كانت قيمة الجذر الكامن أقل من واحد صحيح فيتم رفض العامل.

٤,٦,٢ إجمالي التباين المفسر والتشبعات العاملية

جدول ٤,٢٠: إجمالي التباين المفسر

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	12.067	25.139	25.139	12.067	25.139	25.139	5.591	11.648	11.648
2	4.208	8.767	33.906	4.208	8.767	33.906	5.498	11.455	23.103
3	3.186	6.637	40.543	3.186	6.637	40.543	4.058	8.454	31.557
4	2.404	5.008	45.551	2.404	5.008	45.551	3.995	8.323	39.880
5	2.155	4.491	50.041	2.155	4.491	50.041	3.483	7.256	47.136
6	1.832	3.816	53.858	1.832	3.816	53.858	2.026	4.220	51.356
7	1.480	3.082	56.940	1.480	3.082	56.940	1.921	4.002	55.358
8	1.381	2.876	59.816	1.381	2.876	59.816	1.672	3.484	58.842
9	1.233	2.568	62.385	1.233	2.568	62.385	1.396	2.909	61.751
10	1.162	2.422	64.806	1.162	2.422	64.806	1.343	2.798	64.549
11	1.082	2.254	67.061	1.182	2.258	67.061	1.215	2.011	67.061
12	.996	2.075	69.135	1.082	2.254	67.060	1.205	2.511	67.060
13	.923	1.922	71.057						
14	.878	1.829	72.886						
15	.802	1.671	74.557						
16	.766	1.596	76.153						
17	.730	1.522	77.675						
18	.716	1.492	79.167						
19	.698	1.453	80.620						
20	.655	1.365	81.985						
21	.599	1.248	83.233						
22	.568	1.183	84.416						
23	.557	1.160	85.576						
24	.539	1.122	86.698						
25	.516	1.074	87.772						
26	.507	1.057	88.830						
27	.447	.930	89.760						
28	.426	.887	90.647						
29	.403	.839	91.486						
30	.368	.767	92.253						
31	.356	.741	92.995						
32	.344	.717	93.712						
33	.320	.666	94.378						
34	.306	.637	95.015						
35	.280	.583	95.597						
36	.273	.568	96.165						
37	.253	.527	96.692						
38	.232	.484	97.176						
39	.191	.398	97.574						
40	.183	.382	97.956						
41	.181	.377	98.333						
42	.162	.338	98.671						
43	.151	.315	98.986						
44	.121	.253	99.239						
45	.110	.230	99.469						
46	.099	.207	99.675						
47	.089	.185	99.860						
48	.067	.140	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

أظهر الجدول أن إجمالي التباين المفسر هو ١,٢٠٥ أي أن إجمالي التباين المفسر للفقرات قادر على تفسير ٦٧,٠٦٠٪ من الفقرات واستخلاصها في سبعة عشرة فقرة فقط من بين أثنان وسيعون فقرة والتي تمثل فقرات الإستبيان.

ويظهر الشكل البياني للاختبار هضبة العوامل المستخلصة عن طريق الجذور الكامنة، وقد تطابقت نتيجة اختبار الهضبة مع ما توصلت إليه الجذور الكامنة، حيث أشار المخطط التمثيلي إلى وجود سبعة عشرة عوامل كامنة موزعة على المتغيرات صياغة الأهداف الإستراتيجية والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرضا الوظيفي.

في حالة العينة الكبيرة نسبياً يعتبر اختبار الهضبة اختباراً مفضلا، وعندما تكون نسبة قيم الشيوع مرتفعة، ونسبة عدد العوامل إلى نسبة عدد المتغيرات المقاسة لا تقل عن ثلاثة متغيرات على العامل الواحد (تيغزة، ٢٠١٢). ويجب ألا تقل قيمة الجذر الكامن Eigenvalue عن الواحد الصحيح، وهو يقيس قوة العلاقة بين إجمالي الفقرات والعامل (Pallant, 2013).

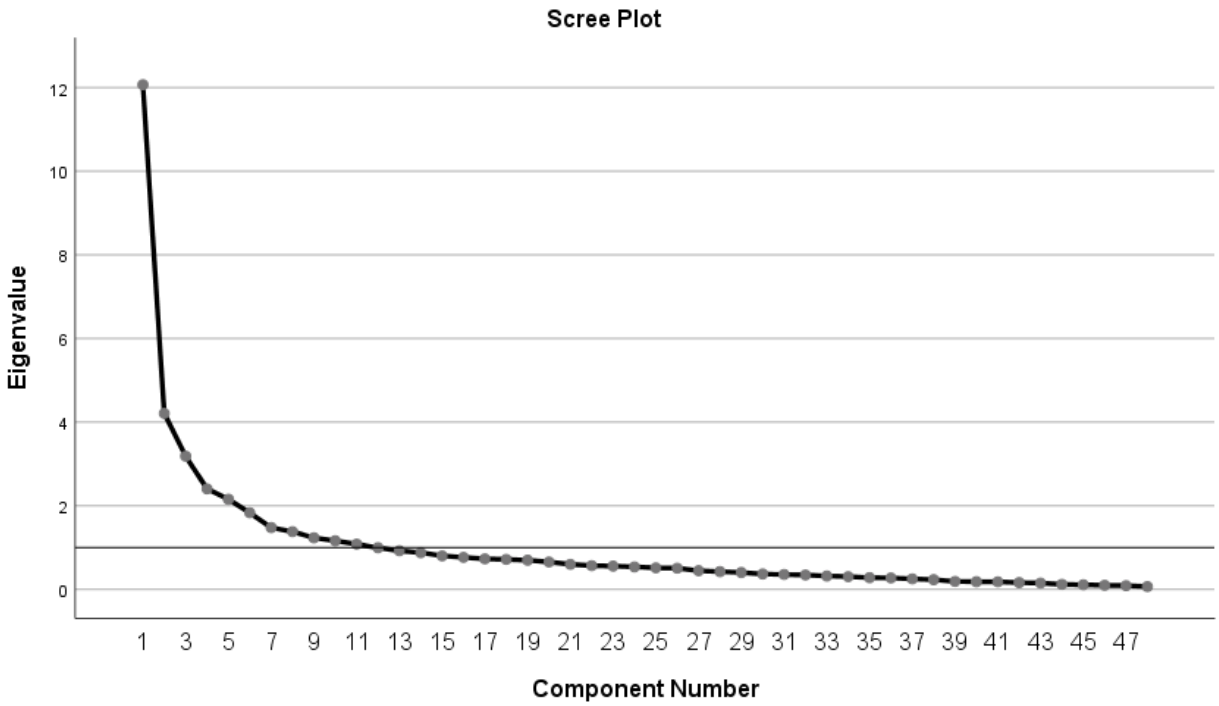

شكل ٤,٣: منحني معامل إيجن

UNIVERSITI SAINS ISLAM
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF M

جدول ٤,٢١ : التشعبات العاملية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الأول المشبع	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر
معايير الحوكمة١								0.587			
معايير الحوكمة٢								0.593			
معايير الحوكمة٣								0.645			
معايير الحوكمة٤									0.610		
آليات الحوكمة١									.644		
آليات الحوكمة٢										.646	
آليات الحوكمة٣									.594		
آليات الحوكمة٤						0.692					
جودة التدقيق١						0,785					
جودة التدقيق٢						0.765					
جودة التدقيق٣						0.608					
جودة التدقيق٤						0.523					

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

المتغيرات	الأول العاشر	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر
مقومات وصلاحيات لجان الفحص١			0.640								
مقومات وصلاحيات لجان الفحص٢			0.742								
مقومات وصلاحيات لجان الفحص٣			0.715								
مقومات وصلاحيات لجان الفحص٤			0.675								
شفافية الإجراءات١									0.641		
شفافية الإجراءات٢					0.687						
شفافية الإجراءات٣										0.687	
شفافية الإجراءات٤								0.699			
شفافية المعلومات١						0.682					

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

المتغيرات	الأول العاشر	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر
شفافية المعلومات٢		0.750									
شفافية المعلومات٣				0.562							
شفافية المعلومات٤				0.655							
شفافية الأداء١							0.780				
شفافية الأداء٢				0.757							
شفافية الأداء٣								0.765			
شفافية الأداء٤											0.733
شفافية إتخاذ القرارات١									0.810		
شفافية إتخاذ القرارات٢		0.610									
شفافية إتخاذ القرارات٣									0.765		
شفافية إتخاذ القرارات٤				0.501							
أنماط الفساد المالي والإداري١	0.620										

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

المتغيرات	الأول العاشر	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر
أنماط الفساد المالي والإداري٢							0.560				
أنماط الفساد المالي والإداري٣								0.540			
أنماط الفساد المالي والإداري٤					0.579						
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري١										0.626	
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري٢					0.735						
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري٣					0.667						
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري٤								0.742			
واقع الفساد المالي والإداري١					0.608						

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

المتغيرات	العاشر الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر
واقع الفساد المالي والإداري٢	0.710										
واقع الفساد المالي والإداري٣				0.698							
واقع الفساد المالي والإداري٤											0.765
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري١							0.519				
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري٢							0.656				
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري٣							0.505				
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري٤							0.601				

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أوضح الجدول ٤,٢١ التشعبات العاملية لمتغيرات الدراسة، أوضح الجدول أن التشبعات العاملية في ١٢ متغير تأكيداً لما توصلت إليه نتائج التباين المفسر، كما أن التباين المفسر قد أبرز أن هناك ١٢ متغير قادر على تفسير حوالي ٦٧٪ من فقرات الدراسة، وأوضح الجدول أن التشبعات العاملية هي خلاصة إجمالي التباين المفسر بعد عملية تدوير العوامل بإستخدام طريقة المركبات الرئيسية. كما تأكدت التشبعات العاملية من خلال وجود ١٢ متغير في منحني screeplots.

٤,٧ تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

أشارت إمتثال (٢٠١٣) أن تحليل الإرتباط هو تحليل يهدف إلى التعرف على العلاقات بين متغيرات الدراسة، ويتضح من تحليل الإرتباط نتائج معامل بيرسون، حيث أوضحت النتائج أن القيم المتحصل عليها أقل من ٠,٧ وخاصة في العلاقة بين المتغيرات وهو ما يدعم استخدام برنامج SMART PLS لنمذجة الهندسة البنائية وذلك للتعرف على نتائج الفرضيات والإنحدار. ومن خلال مخرجات تحليل الإرتباط يمكن فهم قوة الإرتباط بين المتغيرات بعضها البعض. وتساهم هندسة النمذجة البنائية في استكشاف العلاقات بين المتغيرات.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

جدول ٤,٢٢: تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations

		معايير الحوكمة	آليات الحوكمة	جودة التدقيق	مقومات وصلاحيات لجان الفحص	شفافية الإجراءات	شفافية المعلومات	شفافية الأداء	شفافية إتخاذ القرارات	أنماط الفساد المالي والإداري	العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري	واقع الفساد المالي والإداري	معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري
معايير الحوكمة	Pearson Correlation	1	.489**	.503**	.436**	.212**	.323**	.320**	.356**	.310**	-.073	-.016	-.050
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.001	.000	.000	.000	.000	.276	.816	.456
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
آليات الحوكمة	Pearson Correlation	.489**	1	.440**	.357**	.131*	.273**	.330**	.374**	.433**	-.044	-.006	-.083
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.049	.000	.000	.000	.000	.514	.927	.216
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
جودة التدقيق	Pearson Correlation	.503**	.440**	1	.590**	.279**	.395**	.485**	.515**	.371**	-.068	.017	-.039
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.312	.805	.564
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
مقومات وصلاحيات لجان الفحص	Pearson Correlation	.436**	.357**	.590**	1	.417**	.225**	.314**	.340**	.306**	.030	.077	.126
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.001	.000	.000	.000	.649	.250	.059
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
شفافية الإجراءات	Pearson Correlation	.212**	.131*	.279**	.417**	1	.251**	.366**	.320**	.248**	.111	.149*	.123
	Sig. (2-tailed)	.001	.049	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.096	.025	.065
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
شفافية المعلومات	Pearson Correlation	.323**	.273**	.395**	.225**	.251**	1	.655**	.738**	.608**	-.095	.029	.003
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.001	.000		.000	.000	.000	.152	.665	.964
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
شفافية الأداء	Pearson Correlation	.320**	.330**	.485**	.314**	.366**	.755**	1	.740**	.606**	-.058	.067	.049
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.388	.314	.463
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
شفافية إتخاذ القرارات	Pearson Correlation	.356**	.374**	.515**	.340**	.320**	.738**	.740**	1	.808**	-.145*	-.034	-.085
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.029	.615	.203
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
أنماط الفساد المالي والإداري	Pearson Correlation	.310**	.433**	.371**	.306**	.248**	.608**	.606**	.808**	1	-.107	-.015	-.025
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.108	.817	.713
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري	Pearson Correlation	-.073	-.044	-.068	.030	.111	-.095	-.058	-.145*	-.107	1	.552**	.554**
	Sig. (2-tailed)	.276	.514	.312	.649	.096	.152	.388	.029	.108		.000	.000
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226

واقع الفساد المالي والإداري	Pearson Correlation	-.016	-.006	.017	.077	.149*	.029	.067	-.034	-.015	.552**	1	.523**
	Sig. (2-tailed)	.616	.627	.805	.250	.025	.665	.314	.615	.817	.000		.000
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري	Pearson Correlation	-.050	-.083	-.039	.126	.123	.003	.049	-.085	-.025	.554**	.523**	1
	Sig. (2-tailed)	.456	.216	.564	.059	.065	.664	.463	.203	.613	.000	.000	
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

4.8 تقييم نوعية نموذج الدراسة

وهذا يبين أن النموذج له صلاحية تمايز أفضل مقارنة بالبناءات الاخرى الممكنة، بالإضافة لذلك يتم تسليط الضوء على الصدق المركب والصدق الظاهرى والصدق التنبؤى والصدق التقاربي والتمايزى من معاملات التحميل التقاطعية مع معاملات التحميل الخارجية لكل متغير كامن من خلال الجدول التالي:

النموذج القياسي (الصدق والثبات)

١-الصدق التقاربي

ويشمل الصدق التقاربي العديد من أنواع الصدق ومن بينها الصدق التنبؤى والصدق المركب ومعامل الثبات.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

جدول ٤,٢٣: الصلاحية المترابطة لمشاهدات متغيرات القياس (الصدق التقاربي)

تركيب النموذج	الفقرات	معامل التحميل	AVE متوسط نسبة التباين (الصدق التنبؤى)	CR (الصدق المركب)	معامل كروبناغ ألفا (معامل الثبات)
الحوكمة	PD1	0.701	0.581	0.855	0.710
	PD2	0.575			
	PD3	0.722			
	PD4	0.751			
	AS1	0.612			
	AS2	0.658			
	AS3	0.689			
	AS4	0.587			
	RM1	0.675			
	RM2	0.539			
	RM3	0.717			
	RM4	0.649			
	ON1	0.663			
	ON2	0.653			
	ON3	0.669			
	ON4	0.725			
الشفافية	VO1	0.731	0.556	0.887	0.850
	VO2	0.750			
	VO3	0.750			
	VO4	0.669			
	RO1	0.712			
	RO2	0.744			
	RO3	0.789			
	RO4	0.743			
	PO1	0.788			
	PO2	0.642			
	PO3	0.754			

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

	PO4	0.761			
	NO1	0.718			
	NO2	0.714			
	NO3	0.679			
	NO4	0.702			
الفساد المالي والإداري	EI1	0.830	0.552	0.930	0.886
	EI2	0.821			
	EI3	0.712			
	EI4	0.812			
	PM1	0.817			
	PM2	0.780			
	PM3	0.919			
	PM4	0.779			
	IN1	0.735			
	IN2	0.716			
	IN3	0.710			
	IN4	0.813			
	EE1	0.765			
	EE2	0.815			
	EE3	0.910			
	EE4	0.899			

أشار الجدول السابق إلى صلاحية النموذج للقياس (الصدق التقاربي) حيث يتضح أن المتغير الكامن الإبداع الإداري ويشمل الفقرات للمتغيرات التابعة له، كما يشمل المتغيرات الكامنة الأخرى الثقافة التنظيمية والمتغير الكامن الأداء التنظيمي. يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. يبين جدول أن جميع معاملات الارتباط في جميع المتغيرات ومجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠٥ وبذلك يعتبر جميع محاور الإستبانة صادقه لما وضعت لقياسه. كما أن الجدول يوضح أيضاً متوسط التباين المشترك (AVE) وذلك للتحقق من

الصدق التنبؤي Average Variance Extracted بين متغيرات وأبعاد الدراسة، يقوم الصدق التنبؤي على قياس قدرة الاختبار على التنبؤ، تم استخلاص نتائج التحليل بإستخدام smart pls3، متوسط التباين المستخلص (AVE)، يهدف تحليل convergant validity الي التحقق من مدي تقارب الفقرات مع بعضها البعض. يتضح من الجدول التالي أن معامل كروبناغ ألفا أعلي من ٠,٧ مما يدل علي مدي صلاحية البيانات، وكذلك composite reability (CR) فقد سجلت قيم أعلي ٠,٧

٢- الصدق التمييزى

إن المقياس المستخدم في التحليل الكمي واستبانة البحث، هو مقياس التقييم ليكرت (Likert Scale) الخماسي الذي يتكون من مجموعة من ٥ فئات مصممة للحصول على معلومات أولية من المبحوثين في عينة البحث. ويعد هذا المقياس شائع الاستخدام في معظم البحوث الكمية، ويمثل أسلوب لقياس متغيرات البحث في الاختبارات الإحصائية المعتمدة على الاستبيانات وقد استنبطه عالم النفس رينسيس ليكرت. والجدول ٤,٢٤ يوضح معاملات الارتباط لجميع المحاور علماً أن معامل ارتباط فرونول ليكار كما يلى:

جدول ٤,٢٤: جدول معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة (الصدق التمييزى)

المحاور	الحوكمة	الشفافية	الفساد المالي والإداري
الحوكمة	**٠,٧٤٩**		
الشفافية	٠,٦٤٥	**٠,٨٥٣**	
الفساد المالي والإداري	٠,٤٩٩	٠,٧٣٨	**٠,٧٤٢**

ويتضح من الجدول السابق مدي الإرتباط بين المتغيرات الكامنة بعضها البعض والتي تمثل الجذر التربيعي للتباين المستخرج عند كل متغير كامن مع أكبر معاملات الإرتباط بين المتغيرات الكامنة المختلفة والتي تمثل البناءات المختلفة الممكنة وهو ما يؤكد أن أن النموذج له صلاحية تمايز أفضل عند كل متغير كامن مع أكبر معاملات الارتباط بين المتغيرات الكامنة المختلفة والتي تمثل البناءات المختلفة الممكنة تضح من الجدول السابق ان البيانات داخل المحاور لاتعاني من مشكلة التداخل وأن المخرجات تؤكد قابلية البيانات للقياس والتحليل. ويشير معامل فيرونال ليكار إلى تحقيق مستوي الأهمية في الحوكمة والشفافية والفساد المالي والإداري رأسياً وأفقياً حيث بلغ متغير الحوكمة ٠,٧٤٩، كما بلغت الشفافية ٠,٨٥٣، أما الفساد المالي والإداري ٠,٧٤٢.

جدول ٤,٢٥: معاملات التحميل التقاطعيه (Cross loading) (الصدق التمييزى)

تركيب النموذج	الفقرات	الحوكمة	الشفافية	الفساد المالي والإداري
الحوكمة	PD1	**0.701**	٠,١٧٤	٠,٠٥٦
	PD2	**0.575**	٠,٣١٢	٠,١٤٣
	PD3	**0.722**	٠,٤٠٢	٠,٥٧٦
	PD4	**0.751**	٠,٣٢٠	٠,١٢١
	AS1	**0.612**	٠,٥١٥	٠,١٠٨
	AS2	**0.658**	٠,٣٧٨	٠,١٩٠
	AS3	**0.689**	٠,٣٨٢	٠,١٩٧
	AS4	**0.587**	٠,٤٦٨	٠,٢٣٧
	RM1	**0.675**	٠,٤٢٢	٠,٤٣٥
	RM2	**0.539**	٠,٣٦٤	٠,٣١٣
	RM3	**0.717**	٠,٣٨٦	٠,٣٥٤
	RM4	**0.649**	٠,١٧١	٠,٤٥٦
	ON1	**0.663**	٠,٣٣٧	٠,٣٧٠
	ON2	**0.653**	٠,٤٢٢	٠,٤٣٩
	ON3	**0.669**	٠,٠٨١	٠,٤١٣
	ON4	**0.725**	٠,٤٢٠	٠,٢٤٨

الشفافية	VO1	٠,٣٥٢	0.731	٠,٠٥٦
	VO2	٠,٤٧١	0.750	٠,١٤٣
	VO3	٠,٠٤٨	0..750	٠,٥٧٦
	VO4	٠,٥٣١	0.669	٠,١٢١
	RO1	٠,٥٢٣	0.712	٠,١٠٨
	RO2	٠,٤٠٠	0.744	٠,١٩٠
	RO3	٠,٤٦٥	0.789	٠,٥٩٧
	RO4	٠,٣٨٤	0.743	٠,١٣٧
	PO1	٠,٣٣٦	0.788	٠,٤٣٥
	PO2	٠,٤٣٢	0.642	٠,٣١٣
	PO3	٠,٢٤٤	0.754	٠,٣٥٤
	PO4	٠,٢١٥	0.761	٠,٤٥٦
	NO1	٠,٥٩٩	0.718	٠,٣٧٠
	NO2	٠,٤٨٦	0.714	٠,٤٣٩
	NO3	٠,٤٥١	0.679	٠,٤١٣
	NO4	٠,٤٨٧	0.702	٠,٢٤٨
الفساد المالي والإداري	EI1	٠,٣٠٣	٠,٣٦٥	0.830
	EI2	٠,٣٥٧	٠,٤٣٢	0.821
	EI3	٠,٤١٤	٠,٤٤١	0.712
	EI4	٠,٣٢٧	٠,٣١٧	0.812
	PM1	٠,٣٤٤	٠,٣٩٦	0.817
	PM2	٠,٥٠٥	٠,٣٦٥	0.780
	PM3	٠,٣٥٢	٠,٤٣٢	0.919
	PM4	٠,٤٧١	٠,٤٤١	0.779
	IN1	٠,٠٤٨	٠,٣١٧	0.735
	IN2	٠,٥٣١	٠,٣٩٦	0.716
	IN3	٠,٥٢٣	٠,٣٦٥	0.710
	IN4	٠,٤٠٠	٠,٤٣٢	0.813
	EE1	٠,٤٦٥	٠,٤٤١	0.765
	EE2	٠,٣٨٤	٠,٣١٧	0.815
	EE3	٠,٣٣٦	٠,٣٩٦	0.910
	EE4	٠,٤٣٢	٠,٣٦٥	0.899

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معاملات التحميل الخارجية للمتغيرات الكامنة سجلت قيم أعلى مقارنة بمعاملات التحميل التقاطعية للبناءات الأخرى الممكنة، يتضح من الجدول التالي تحليل cross loading والذي يبين أن الفقرات الخاصة بكل محور حققت أعلي قيم بالمقارنه بباقي الفقرات حيث تتضح الفقرات أن الفقرات المظللة في محور الحوكمة حيث حقق من ٠,٥٣٩ حتي ٠,٧٥١، كما أن محور الشفافية قد حقق من ٠,٦٤٢ إلى ٠,٧٨٨. وكذلك فإن الفساد المالي والإداري قد بلغ من ٠,٧١٠ إلى ٠,٩١٠.

النموذج الهيكلى

الشكل يوضح الآثار المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات الكامنة في النموذج الهيكلي ومعاملات التحديد عند المتغير الكامن المؤثر والمتغير الكامن التابع، وكل متغير كامن موصول بمتغيرات جلية تعبر عن الفقرات المتعلقة بكل متغير من المتغيرات الكامنة، والذى يعني أن كل متغير كامن يتم قياسه انطلاقاً من مجموعة من المتغيرات المقاسه الخاصة، ولقد أقر هير (٢٠١٦) بعدم حذف الفقرات التى تحقق من ٠,٤٠ إلى ٠,٧٠ حيث بشرط أن يكون صدق المحتوى أو التباين المركب مرتفع، وكذلك ما أقره كوهين (٢٠١٠) حيث يقول بحذف الفقرات التى تقل عن ٠,٣٠. وبالتالى فإن كافة الفقرات تعتبر فقرات هامه لايمكن حذفها لانها حذفها سوف يؤثر على صدق المحتوى. ويتضح من الشكل أن الشفافية هي المتغير الوسيط في العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي والإداري.

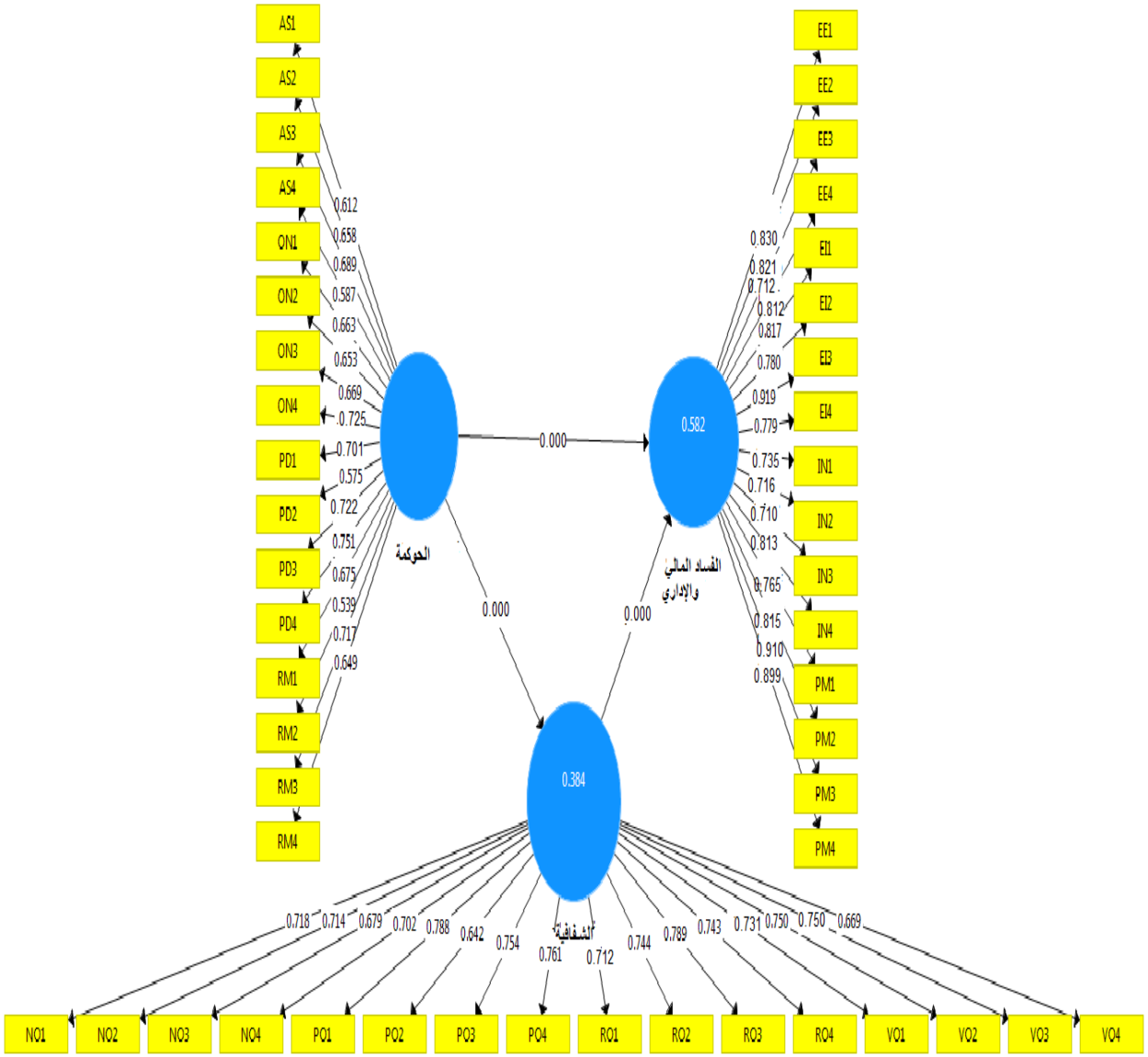

شكل ٤,٤: النموذج الهيكلي

UNIVERSITI ISLAMIC SCIENCE

اختبار فرضيات الدراسة

هناك العديد من الفرضيات التي تغطيها هذة الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة المباشرة تم الاستعانة بتحليل المسار Path Coefficient باستخدام برنامج smart pls الإصدار الثالث المدعوم ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك للتحقق من الشفافية كعامل وسيط في العلاقة بين الحوكمة والفساد المالي والإداري. حيث تم إجراء تحليل Boost rapping. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إستخدام طريقة بارون والتى تقضي بأهمية وجود العلاقة المباشرة بين المتغيرات (Baron and Kenny 1986). ويرى بارون (١٩٨٦) أن المؤثر كمتغير يمثل كل أو جزء من العلاقة بين المتغيرات بعضها البعض.

أولاً: الفرضيات المباشرة باستخدام Boost rapping

جدول ٤,٢٦: تحليل الفرضيات المباشرة وغير المباشرة بإستخدام الشفافية

الفرضية	العلاقة	قيم بيتا	sample mean (M) متوسط العينة	standard deviation الانحراف المعياري	T statistics احصاء ستودنت	معامل p P value	القرار
H1	الحوكمة على الفساد المالي والإدااري	0.098	0.108	0.057	1.717	0.000	قبول الفرضية

	فرضية مباشرة						
H2	الحوكمة على الشفافية فرضية مباشرة	0.620	0.632	0.034	18.129	0.000	قبول الفرضية
H3	الشفافية على الفساد المالي والإداري فرضية مباشرة	0.698	0.692	0.050	13.860	0.000	قبول الفرضية
H4	الحوكمة على الفساد المالي والإداري (باستخدام الشفافية كمتغير وسيط) فرضية غير مباشرة	0.432	0.437	0.041	10.516	0.000	قبول الفرضية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي والنتائج المستخرجة من تحليل برنامج SMART PLSوجود علاقة إيجابية وأثر ذو دلالة إحصائية بين ويتضح من الجدول السابق أن الفرضية قد حققت مستوي المعنوية وبالتالي هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة والفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، وكانت جميع القيم تدل على أن مستوي المعنوية عند0.000.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وخاصة تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة إيجابية وأثر ذو دلالة إحصائية بين ويتضح من الجدول السابق أن الفرضية قد حققت مستوي المعنوية وبالتالي هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة والشفافية، وكانت جميع القيم تدل على مطابقه جيده وكانت جميع القيم تدل على أن مستوي المعنوية عند0.000. وكذلك وجود علاقة إيجابية وأثر ذو دلالة إحصائية بين ويتضح من الجدول السابق أن الفرضية قد حققت مستوي المعنوية وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والفساد المالي والإداري وكانت جميع القيم تدل على مطابقه جيده وكانت جميع القيم تدل على أن مستوي المعنوية عند0.000. كما أن الفرضية قد تحققت حيث حصلت على مستوي المعنوية ٠,٠٠٠ وهو مايشير إلى وجود الحوكمة والفساد المالي والإداري بإستخدام الشفافية بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

اخنبارات أخرى

معامل Rومعامل Rالمعدل (Coefficient of Determination)

جدول ٤,٢٧: تحليل معامل التحديد

المتغيرات	قيمة معامل R2	قيمة معامل R2 المعدل	النتيجة
الشفافية	٠,٣٨٤	٠,٣٨١	متوسط
الفساد المالي والإداري	٠,٥٨٢	٠,٥٧٨	متوسط

المصدر: من مخرجات برنامج (smart pls)

قيمة معامل R للمتغير التابع بلغت ٥٨٢ حيث أقر Falk and Miller (1992) بأن قيمة معامل R المعدل لابد أن تكون أقل شئ ١٠٪ ولكن chin (1998) أقر بأن معامل R المعدل إذا بلغ ٦٧٪ يكون مرتفع أو إذا بلغ ٣٣٪ يكون متوسط أو أن يبلغ ١٩٪ يكون ضغيف ويرفض. وبالتالي وبناء علي ما تقدم فإن قيمة معامل R المعدل للمتغير التابع قد بلغت قيمة من متوسط إلي مرتفع.

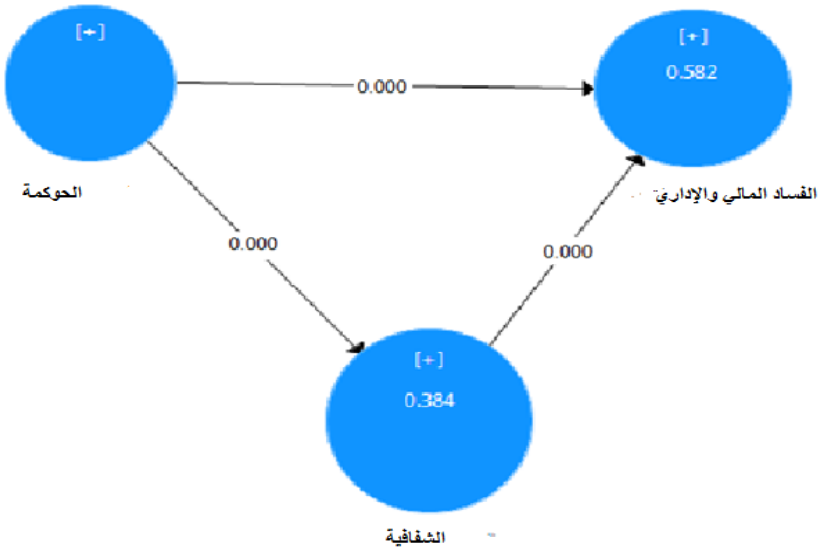

شكل ٤,٥: معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل

تحليل Effect size (F square)

يبين هذا التحليل مدي تأثير كل متغير علي حده. (Cohen)1998 حيث أقر بأن نتائج التحليل إذا حققت ٣٥٪ يكون كبير وأن بين ٠,١٥ إلي ٠,٣٥ يكون متوسط وبين ٠,٠٢ إلي ٠,١٥ يكون صغير أما إذا حقق أقل من ٠,٠٢ يكون بلا تأثير.

جدول ٤,٢٨: تحليل Effect size

المتغيرات	قيمة f square	**درجة التأثير**

محور الحوكمة	٠,٤٦	متوسط
محور الشفافية	٠,٤٠	متوسط
محور الفساد المالي والإداري	٠,٢١	متوسط

تحليل القدرة علي التنبؤ Construct crossvalidated Redundancy

يتم إجراء تحليل القدرة على التنبؤ وهو ما يطلق عليه (Q^2) predictive relevance والغرض من هذا التحليل هو قدرة هذا النموذج على التنبؤ بالمتغير التابع. حيث أوضح الجدول أن الرقم المعني به أعلي من صفر ولذلك فإن الرقم 0.192 وهى قيمة مقبولة.

جدول ٤,٢٩: تحليل القدرة علي التنبؤ

	Total	SSO	SSE	Q^2(=1-SSE/SSO)
محور الحوكمة	٣٦١٦	٣٦١٦	٣٠٢٠,٥٥	٠,١١٩
محور الشفافية	٣٦١٦	٣٦١٦	٣٦١٦	
محور الفساد المالي والإداري	٣٦١٦	٣٦١٦	٣٠٢٠,٥٥	٠,١٦٥

المصدر: من مخرجات برنامج (smart pls)

تحليل إمكانية الإعتماد علي النموذج Goodness of fit of the model (GOF)

حيث يعمل على قياس مدي إمكانية الاعتماد علي نموذج الدراسة، ويتم إجراء الأختبار من خلال المعادلة التالية :

$GOF=\sqrt{R^2}*AVE$ **وبالتالي فإن = Gof ٠.٥٥** ويمكن القول بأن قدرة الاعتماد علي النموذج تعتبر مرتفعة

نتائج المقابلات

تم مقابلة عدد خمس مسؤولين من أصل سبع مسؤولين بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، وبلغ عدد أسئلة المقابلات حوالي ستة وعشرون سؤال تم توجيه تلك الأسئلة للمشاركين في المقابلات وتم عقد المقابلات من خلال شبكة الإنترنت بإستخدام برنامج الواتس آب، واستمرت المقابلات حوالي مايزيد على ثلاث ساعات لمدة اسبوع يومياً حتي استكمال كافة الأجوبة. ولقد اتبعت الدراسة طريقة براون (٢٠١٩) التي تشير إلى استخدام ستة خطوات من أجل إجراء المقابلات من ببينها مايلي:

١.إعداد أسئلة المقابلات

٢.الحصول على الأجوبة من خلال التسجيل الصوتي

٣.تفريغ الأجوبة

٤.ارجاع الأجوبة مرة أخرى للمشاركين في المقابلات للتأكد من أجوبتهم

٥.تأكد المشاركين من مشاركتهم في المقابلات

٦.تلخيص نتائج المقابلات

إجابة المشارك الأول:

١.ما وظيفتك في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب بأنه يعمل كرئيس لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان فرع مسقط وأنه لديه خبره كبيرة في عمل جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، وأن تلك الخبرة تؤهله للرد على كافة التساؤلات حول طبيعة عمل جهاز الرقابة المالية والإدارية، حيث يقوم بتطبيق ومناقشة كافة الأمور المتعلقة بالحوكمة وكيفية تطبيقها وتفعليها بجهاز الرقابة المالية والإدارية.

٢.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من الأجهزة الحكومية والسيادية بسلطنة عمان، ما المشكلة التي تواجه جهاز الرقابة المالية والإدارية؟

أجاب بأن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من أبرز الأجهزة السيادية وأن هناك العديد من التوصيات الملكية منذ عهد الراحل السلطان قابوس بن سعيد ومن بعده السلطان هيثم بأنه من الضروري تطبيق الحوكمةبالمؤسسات العمانية. وكذلك فإن المؤسسات العمانية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان لم يستخدم معايير الحوكمة ولم تطبق آليات الحوكمة بشكل عام، كما أن العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية ليست لديهم الخبرة الكافية في التعامل مع آليات الحوكمة، كما أن هناك تدني ملحوظ في مستوي جودة التدقيق وبروز العديد من الأخطاء، وكذلك فإن هناك لجان الفحص قد يسيئون استخدام صلاحياتهم وأن محدودية الصلاحيات الممنوحه لهم لاتمكنهم من تفعيل معايير الحوكمة وتطبيق آليات الحوكمة بشكل صحيح. ومن جانب آخر فإن تطبيق الشفافية في المؤسسات العمانية محل شك كبير من العديد من الجهات، كما يوجد هناك تعتيم عن المعلومات وكذلك فإنه لايوجد شفافية في إجراءات جهاز الرقابة المالية، كما لايوجد شفافية في الأداء وأن اتخاذ القرارات يخضع لحسابات أخري غير الشفافية مما يزيد من حدة الفساد الإداري والمالي ويساهم في تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية، كما أن

أنماط الفساد تتزايد وواقع الفساد المالي والإداري يتسع رقعته وتقل فرصة مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٣.في رأيكم كيف يمكن استخدام معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك بأنه يعتمد جهاز الرقابة المالية والإدارية على معايير الحوكمة التي تم إقرارها من خلال المناقشات الحكومية واستخدمت بمرسوم ملكي، وأن معايير الحوكمة في حد ذاتها تختلف بحسب طبيعة الجهة التي يتم فيها عمليات الفحص والتدقيق. وكذلك فإن معايير الحوكمة تختلف وفقاً للقطاع الحكومي عنها في القطاعات الخاصة وغيرها في القطاعات الإستثمارية. على سبيل المثال تستخدم معايير الحوكمة للشركات النفطية التي تتضمن معايير المراجعة والتدقيق على الأنشطة النفطية والتي تختلف عنها في الأنشطة الأخري. وكذلك معايير الحوكمة في القطاع الخاص والأنشطة الصغيرة والمتوسطة التي تخضع لرقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ولكن يراعي أن تلك المعايير والقواعد يراعي فيها ضرورة المساواة بين والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأفراد ومراعاة أصحاب المصالح حتي لايتم تعطيل الأعمال قبل وبعد عملية الفحص. ويمكن القول أن تلك المعايير تهدف في المقام الأول للحفاظ على أموال الشعب بالقدر الكافي.

٤.كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في تطوير معايير الحوكمة؟

أجاب المشارك أن معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية تحتاج إلى تطوير بمايلاءم الأداء الحكومي أكثر فأكثر. وتحتاج أيضاً إلى إيضاح ومناقشة بين العديد من العاملين حيث تقوم تلك المعايير على ضرورة تدريب العاملين على تلك المعايير وكيفية تطبيقها بين الشركات الخاصة والشركات الحكومية وكيف للعاملين تنويع قدرات استخدامها بين الشركات. ويري المشارك أن معايير الحوكمة غالباً ما يكون كلاماً نظرياً وأن هناك العديد من التجاوزات التي تمت وحالات من الخروقات المالية والإدارية التي تمت

في الكثير من الشركات والمؤسسات العمانية وأن هناك للأسف محابة للكثير من رجال الأعمال وأصحاب السلطة والنفوذ وأن تلك القضايا يوجد تعتيم عنها بشكل واضح، وبالتالي فإن الحديث عن أن تطوير معايير الحوكمة يعد كلاماً نظرياً وليس تطبيقياً. وعلى ذلك فإن معايير الحوكمة التقليدية إذا طبقت فإن فكرة المساواة من رأيي يجب أن تكون هي الفكرة المسيطرة على تطوير معايير الحوكمة بشكل واضح وأن يتم اعداد معايير الحوكمة الجديدة وفقاً لفكرة وقوف كافة الشركات والأشخاص الإعتبارية على قدم المساواة مع كافة العاملين في الدولة.

٥. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان يستخدم آليات الحوكمة وأن قرار تفعيل تلك الآليات أصبح يطبق بشكل حديث فكيف سوف يتم تفعيل تلك الآليات؟

من المؤكد أن آليات الحوكمة يجب أن يستخدمها العاملين في لجان الفحص وفقاً لطرق معينة، من بين أبرز تلك الآليات استخدام التكنولوجيا في الفحص، حيث يمكن إجراء الفحص والتدقيق من خلال استخدام برامج معينة التي تستخدمها المؤسسات الحكومية إلا أن لجان الفحص تعاني من الطرق التقليدية التي يعمل بها القطاع الخاص أو الأنشطة الإقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويستخدم جهاز الرقابة المالية والإدارية العديد من الآليات من بينها الآليات الداخلية لحوكمة الشركات العامة والتي تختلف عن الآليات الخارجية التي يتم من خلالها استخدام حوكمة الشركات خارجياً. حيث تركز دائماً آليات الحوكمة على جهاز مجلس الإدارة بشكل ملحوظ حيث ترتكز كافة القرارات الإدارية والمالية على مجلس إدارة الشركة بشكل كامل. وبالتالي فإن محاسبة مجلس الإدارة قد تطول لفترة من الوقت لحين استكمال إجراءات التدقيق المالية والإدارية. ولكي تتمكن لجنة الفحص من العمل فإنه يمكن القول أنه تم اكتشاف الكثير من حالات الاختلاسات المالية وخاصة منذ عام ٢٠١٥ وحتي الوقت الراهن.

٦. كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة؟

أجاب المشارك بأنه يمكن لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة في الشركات العامة حيث يمكن إجراء المراجعات للجان الفحص على الشئون المالية والإدارية والتي تخص مجلس الإدارة وكذلك مراجعة الشئون المالية والإدارية التي تخص لجان المكافآت وغيرها من اللجان المطلوبة. كما أكد المشارك أن آليات الحوكمة لايجب أن يكون هناك تنوع في استخدامها وذلك من أجل تحقيق الشفافية المنشودة والرغبة في ضبط الشئون المالية والإدارية في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، كما أن جهاز الرقابة المالية والإدارية يجب أن يوجد أسلوب العمل في لجان الفحص لتحقيق مبدأ وحدة الممارسات الإدارية المعمول به داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية.

٧. كما تعلمون حساسية المهام الموكلة لدي جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن مهمة الحفاظ على الأموال العامة مقدمه على كافة المهام وبالتالي فإن جودة التدقيق لابد أن تكون على مستوي يحدده جهاز الرقابة المالية والإدارية، برأيكم كيف تكون جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن مهمة حماية أموال الشعب هي من صميم أعمال جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن لجان التدقيق هي التي تقوم بالتدقيق ومراجعة الأعمال المالية والإدارية بشكل كامل، وأن لجان الفحص هي من ترفع التقارير لقيادات جهاز الرقابة المالية والإدارية من أجل التعرف على انتظام سير العمل في المؤسسات العمانية بشكل كامل وأن المؤسسات العمانية ملزمة بالتعامل مع لجان الفحص والتدقيق من منطلق الإفصاح الكامل، وبعبارة أخرى إنه في حالة وجود اختلاس أو سرقة من أموال الشعب فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية من خلال لجان الفحص والتدقيق من يحدد ويكشف المغالطات المهنية ويقدرها،

ويقدر أيضاً كيفية حدوث المغالطات المالية والإدارية. كما أن لجان الفحص تحدد مستوي الجودة المطلوبة في المخرجات المالية والإدارية وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة الأداء المالي وأهمية القطاع الذي تمارس فيه لجان الفحص والتدقيق أعمال المراجعة. وكذلك فإن لجان الفحص والتدقيق تحدد الوقت والزمن الملائم من أجل إجراء المراجعة وذلك في حضور العاملين المسؤولين عن القيد المحاسبي أو الشئون الإدارية، كما يجب حضور العاملين حتي لو بعد وقت الدوام الرسمي من أجل اتمام عمليات المراجعة على أساس التعاون الكامل مع لجان الفحص والتدقيق وتوفير كافة المعلومات اللازمة للفحص.

٨. كيف يمكن تطوير جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطوير جودة التدقيق مرهون بتطوير العمل على الأسس والمعايير التي أقرتها الأجهزة الرقابية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية، وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالقيد والتسجيل في دفاتر منتظمة أو برامج ونظم محاسبية دقيقة لايرقي إليها الشك أو مخاطر ضياع البيانات بشكل كامل، كما يجب على المؤسسات التواصل مع جهاز الرقابة المالية والإدارية لإختيار الطرق الأنسب للقيد المحاسبي، حتي لاتتعرض المؤسسات للعديد من التعديلات والملحوظات على أداء القيد المحاسبي. وكذلك فإن تطوير جودة التدقيق تتم من خلال تنويع أوقات التدقيق في العديد من الأوقات المختلفة. ومن المؤسف أن طرق التدقيق مازالت تقليدية تخضع للوائح قديمة وأن العاملين في لجان التدقيق لايتم اختيارهم على أسس الكفاءة المهنية أو خبرتهم العالية في استخراج الأخطاء المهنية وإنما يتم تعيينهم من خلال الواسطة والمحسوبية.

٩. كما تعلمون أن هناك صلاحيات واسعة للجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية، على حسب معرفتكم كيف يمكن استخدام مقومات وصلاحيات الفحص في مراجعة الشركات؟

أجاب المشارك بأنه من المؤكد أن لجان الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية يتمتع بالعديد من المقومات والصلاحيات التي تمنح للجان الفحص والتدقيق، ومن المؤسف أن هناك العديد من التجاوزات

في الصلاحيات برزت للعديد من العاملين في لجان الفحص، حيث يعاني جهاز الرقابة المالية والإدارية من وجود عاملين في لجان الفحص يحاول استغلال مناصبهم للحصول لذويهم على أعمال في شركات خاصة وتعزيز موقفهم من خلال التجاوز عن الأخطاء المهنية بشكل ملموس، كما أن لجان الفحص تمتلك العديد من المقومات من بينها أن لجان الفحص تقوم بأمور المراجعة وفقاً للوائح خاصة ومعايير محدده لايمكن تجاوزها، إلا أن الواقع قد أثبت بدون شك أن هناك تجاوزات كبيرة في مقومات لجان الفحص وتهاون غير مسبوق مقابل الحصول على منفعة أو تسهيل مصلحة معينة أو الحصول على أموال بغير حق بطريقة غير شرعية من أجل التغافل عن الأخطاء أو إمكانية تعديل الأخطاء الفادحة وعدم تبليغ السلطات عن الأخطاء الجسيمة في أداء الشركات وخاصة في الشئون المالية والإدارية بجهاز الرقابة المالية والإدارية.

١٠. كيف يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من خلال القيام بتحديث طرق الفحص في حد ذاتها بمعني أن تغيير موعد لجان الفحص يؤدي إلى زيادة التأكد من الظروف والملابسات التي تقوم الشركات العامة والخاصة من أجل ضبط العمل، كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص يجب أن يشمل أن تتخذ اللجنة قراراً مباشراً من أجل عدم ترك فرصة للعاملين للتحايل وإعادة ضبط الأرقام التي بها انحرافات أو اختلاسات أو ترك مساحة للنقاش مع العاملين واللجنة أو الدخول في مفاوضات مع ضعاف النفوس من أجل تمرير تلك الأخطاء والممارسات بدون وجه حق. كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص مرهون بما تحققه لجان الفحص من انجازات مهنية من حيث اكتشاف الأخطاء المهنية، وللأسف أن الحوافز والمكافآت مرهونة بما ستحققه لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١١.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة في سلطنة عمان، وبالتالي لابد أن تكون الإجراءات أكثر شفافية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة بسلطنة عمان، وبالتالي فإن التركيز على مسألة الشفافية من أهم المبادئ التي تعتمد عليها لجان الفحص في تقديم الإجراءات بطريقة شفافة، ولااعتقد أن هناك إجراءات شفافة في أداء عمل لجان الفحص والتدقيق حيث أن الكثير من الأعمال المنحرفه والتي قد تكشف مع الوقت معظمها كانت تخضع لإجراءات غير شفافة وغير نزيهة على الإطلاق، كما أن مشكلة جهاز الرقابة المالية والإدارية في عدم وضوح الإجراءات للعديد من الجهات، وبالتالي فإن مجرد النقد أو الطعن في شفافية الإجراءات هو طعن على الإجراءات التي تتخذها لجان الفحص، حيث من الممكن أن تكون لجنة الفحص غير حيادية على الإطلاق.

١٢.كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطبيق شفافية الإجراءات يمكن من خلال ضبط معايير الحوكمة وايضاحها في الشركات المرغوب مراجعتها مالياً وإدارياً، أو بعبارة أخرى أن معايير الحوكمة بمكنها أن تحقق شفافية الإجراءات من خلال تبيان طبيعة النشاط المرغوب مراجعته والرجوع مباشرة إلى اللوائح والقوانين المطبقة على النشاط الإقتصادي في حد ذاته وطريقة المراجعة وإيضاح مهام وقدرات لجان الفحص بشكل مباشر، إلا أن الواقع قد يثبت أن لجان الفحص قد تتخذ بعض الإجراءات الغامضة من أجل تحقيق منافع ومصالح شخصية تؤثر بشكل سلبي على أداء جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٣. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة التي تؤدي وظائف مهمة في الدولة، وبالتالي تحتاج إلى توفير المعلومات وشفافية المعلومات، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية قد لايمكنه تجميع المعلومات الدقيقة عن أي نشاط إلا من خلال العاملين في هذا النشاط، وللأسف قد يخطئ العاملين في لجان الفحص والتدقيق بشأن احتساب بعض الأخطاء التقنية والإدارية مما يدل على عدم فهم لطبيعة النشاط الإقتصادي الذي تمارسه المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة على السواء. وكذلك فإن شفافية المعلومات بالرغم من أنها تحقق الكثير للعاملين والمؤسسات على السواء إلا أن هناك أنشطة كثيرة لايمكن الأفصاح عن طبيعتها نظراً لحساسية طبيعة المؤسسات التي تمارس تلك الأنشطة، مما يدل على أن فكرة العمل على توفير المعلومات حول النشاط التي تمارسه الشركات وتحقيق شفافية المعلومات فكرة غير صائبة، بل إن التجاوزات المالية والإدارية تتم وفقاً لعدم الشفافية.

١٤. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين وشفافية المعلومات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من الحوكمة من خلال ربط شفافية المعلومات بإجراءات وآليات الحوكمة، فالحوكمة ترتبط بشكل كلي وجزئي من خلال توفير المعلومات على طبيعة النشاط الأقتصادي الذي تمارسه الشركات العامة والخاصة على السواء، كما أن الحوكمة في حد ذاتها وخاصة معايير وآليات الحوكمة تحتاج إلى مزيداً من الإيضاح، حيث أن اقبال لجنة الفحص على التعامل فقط مع مجلس الإدارة في حد ذاته يدل على مركزية المعلومات في يد مجلس الإدارة، الأمر الذي ينعكس سلباً على شفافية المعلومات، وبالتالي لن تتحقق شفافية المعلومات بشكل كامل.

١٥. كما تعلمون أن أداء العاملين في الأجهزة الرقابية دائماً محل أنظار العديد من المتخصصين وغير المتخصصين، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن شفافية الأداء من الأمور التي يمكن أن يتوصل إليها لجنة الفحص في نهاية رحلة المراجعة والتدقيق على الشركات والمؤسسات إلا أن الأداء لايمكن أن يكون شفافاً إلا في الشركات ذات البعد الإستراتيجي التي من الصعب تحقيق فساد فيها بشكل كبير وذلك لتواجد لجان الفحص بشكل دوري، وبالتالي فإن الإعتقاد بأن شفافية الأداء يصعب تحقيقها درباً من دروب عدم الفهم لطبيعة مخرجات تقارير لجان الفحص. وأكد المشارك أن التقارير الخاصة بشفافية الأداء غالباً ما يكون لدي الشركات العامة أخطاء مهنية ويتم تسويتها بشكل قانوني في نهاية الأمر ويكتب في التقرير النهائي عن كيفية تعديل تلك الأخطاء.

١٦. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تقارير لجان الفحص أكدت أنه يمكن الإستفادة من شفافية الأداء من خلال التقارير المنشورة بالجريدة الرسمية عن التعديلات التي تمت في ميزانيات الشركات وعن مواضع تلك التعديلات وعن مكامن الأخطاء وأسباب حدوثها أو الالتباس في القيود المحاسبية وذكر طرق معالجتها، وهذا الأمر يسري فقط مع الشركات التي تحقق أوضاع اقتصادية متميزه، ولكن هناك العديد من الشركات التي لم تحقق شفافية الأداء المنشودة بسبب غموض معايير الحوكمة وازدواجية التطبيق بين المؤسسات العامة ومحابة الشخصيات العامة في المجتمع العماني. وبالتالي فإن تحقيق شفافية الأداء مرهون تحقيق تقدم ملموس في توضبح معايير الحوكمة وأن الجميع متساويين أمام القانون وأنه لايوجد أحد فوق القانون واللوائح المطبقه.

١٧.كما تعلمون أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية ضروري للغاية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية يحدده طبيعة الإجراء الذي يجب اتخاذه حيال المخالفات المالية والإدارية وكذلك فإن شفافية اتخاذ القرارات أمام تحدي كبير، حيث أن العديد من القرارات تم التغطية عليها داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية وذلك نظراً لحساسية من يقوم بممارسة الاعمال الإدارية، ومن جانب أخر فإن شفافية القرارات يترتب عليها الوصول إلى قناعة بأن الشركة تؤدي المهام المنوط بها أو العكس صحيح، كما أن شفافية القرارات يترتب عليها التواصل مع الجهات القضائية أو الإطمئنان على سير انتظام العمل في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٨. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من آليات الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ومن خلال توضيح آليات الحوكمة التي يتم اتخاذها في الشركات يمكن الإطمئنان أن الشركة قد حققت أداء متميز وأنه لايوجد أي أخطاء مهنية أو أن الأخطاء المهنية التي ظهرت تمت التسوية بصددها لعدم تأثيرها على المال العام ولا أن تلك الأخطاء قد تسببت في خطأ إداري يمكن الخضوع للمساءلة القانونية بشأنه. وكذلك فإن معايير الحوكمة مازالت في حاجه إلى مزيداً من الإيضاح حتي تتضح الرؤية ويدرك أصحاب القرار الإداري بأنه يمكن اتخاذ القرار الملائم، وبالتالي فإن شفافية اتخاذ القرارات مقترنه بوضوح آليات ومعايير الحوكمة.

١٩. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، كيف تكون أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، من بين تلك الأنماط قد يتمثل الفساد المالي والإداري في العمولات التي يحصل عليها الموظف العام من أجل تسهيل الحصول على منافع معينة، ولقد برزت العديد من قضايا الفساد التي توضح طبيعة أنماط الفساد المالي والإداري حيث أحيل للنيابة العامة العديد من الموظفين العموميين في مصلحة الجمارك الذين حصلوا أثناء التفتيش الميداني على أموال من الغير بغير وجه حق، وكما أن كافة الوزارات خضعت لمشاكل الفساد المالي والإداري ويوجد العديد من القضايا التي تظهر وجود الفساد المالي والإداري. وكما أن العديد من الوزارات أصبحت تطبق نظم جديدة لتحصيل الأموال من المواطنين والجمهور بشكل عام.

٢٠. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تواجه أنماط الفساد المالي والإداري إذا توافرت في لجنة الفحص الخبرة الكافية في التعامل مع اللوائح والقوانين والمرور على الشركات وفحصها بشكل غير دوري وبشكل مفاجئ لتحسين مستوي الشفافية المطلوبة. وبالرغم من تقليدية الحلول المقترحه إلا أن الشفافية هي التي تساعد معايير الحوكمة ولآليات الحوكمة وتمهد لها كافة السبل لقيام الشركات بتطبيقها بشكل جوهري. كما أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تحد من الفساد المالي والإداري إذا ما كان هناك توعيه حقيقية وإدارك بالعقاب الذي ينتظر كل من تسول له نفسه الحصول على مبالغ مالية من المال العام تحايلاً أو مقابل تسهيل خدمات معينة.

٢١.كما تعلمون أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي للفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، ما العوامل المؤدية الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن هناك العديد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. من بين تلك العوامل منح مزيد من السلطات للجنة الفحص والتدقيق دون رقابة حقيقية، كما أن الموظف العام في كافة المؤسسات الذي يمنح تفويضاً للتحكم في الإنفاق العام للشركات يمنح له أيضاً دون وجود رقابة بالشكل الملائم، وكذلك فإن ضيق المعيشة وعدم وجود ما يسد احتياجات الأسر قد يدفع العديد من العاملين إلى الحصول على العديد من المنافع من المواطنين مقابل التسهيل في المصالح أو الإجراءات وهو ما يشوه بشكل إيجابي لصورة القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان.

٢٢.كيف للحوكمة والشفافية الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه لابد أن يكون للجنة الفحص القدرة على شرح معايير الحوكمة بشكل كامل وتطبيق آليات الحوكمة في الشركات التي تقوم بفحصها، ومن ثم تطبيق معايير الشفافية بالكامل ومن بينها شفافية اتخاذ القرارات والتي ترتبط بردود أفعال حقيقية يمكن اتخاذها للحد من الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن الحوكمة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي من خلال شفافية المعلومات وشفافية الأداء وبالتالي يمكن الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. إن التوجهات الحكومية قد اثبتت بما لايدع مجالاً للشك في رغبة جهاز الرقابة المالية والإدارية بضبط الأمور المالية والإدارية في الشركات والمؤسسات وهو ما يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري.

٢٣. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري يؤثر على كافة الانشطة الإقتصادية، برأيكم كيف يكون واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري قد استشري في العديد من المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة بشكل عام. حيث ظهرت العديد من قضايا الفساد في وزارة التربية والتعليم بشكل خاص، وتعتبر وزارة التربية والتعليم من أبرز وأهم الجهات الحكومية بسلطنة عمان. وكذلك فإن قضايا الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان قد أحيلت إلى النيابة العامة والقضاء وتم إصدار العديد من الأحكام برد أموال الشعب إلى الخزانة العامة للدولة وإلزام الموظفين المتورطين في تنفيذ الجزاءات الملائمة أو توقيع عقوبة السحن على بعضهم، مما يؤكد أن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية. وكانت القضايا التي تورط فيها العديد من العاملين بوزارة التربية والتعليم متهمين بإختلاسات مالية كبيرة.

٢٤. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن الحوكمة والشفافية قادرة على مواجهة الفساد المالي والإداري وخاصة بجهاز الرقابة المالية والإدارية حيث تقوم لجان الفحص بإستخدام معايير الحوكمة وآلياتها من أجل محاصرة الفساد المالي ومواجهة الفساد المالي والإداري ومحاولة حل المشكلات المالية والإدارية إذا لم تكن تؤثر على المال العام، وبالتالي فإن لجان الفحص قد تقوم بالعديد من الأدوار التي من خلالها يمكن حماية المال العام، ومن بين تلك الأدوار هي مطالبة الشركات بضرورة الإقفال المالي والإداري كل ثلاثة أشهر، أو كل ست أشهر أو كل تسعة أشهر أو كل سنة، إلا أن النظام الأكثر تطبيقاً هو المراجعة والمطابقة كل شهر.

٢٥.كما تعلمون أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، برأيكم كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، ومن بين أبرز تلك المعوقات مسألة المساواة بين العاملين، وكذلك محابة أصحاب السلطة والنفوذ وبعض الموجودين في الحكومة من الذين تورطوا في الفساد المالي والإداري، وبروز الفساد في المؤسسات النفطية ذات البعد الإستراتيجي ومن بينها شركة نفط عمان التي أحدثت قضايا الفساد المالي والإداري فيها ضجة كبيرة في المجتمع العماني، وبالتالي فإن لجان الفحص يواجهون العديد من التحديات من أجل تفعيل أسس الحوكمة بشكل فعال وبطريقة قانونية، كما يقومون بالشفافية في إتخاذ القرارات إذا ما حدثت تجاوزات ادارية.

٢٦.كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري تبرز من خلال عدم وجود أدلة كافية للإدانة وعدم وجود شفافية في اللوائح وأن القوانين بها التباس كبير من شأنه أن يؤدي إلى خلل جوهري بأداء العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن تدني تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم في زيادة حدة الفساد المالي والإداري، كما أن ارتفاع مستوي المعيشة قد دفع العديد من الموظفين إلى الكسب بدون وجه حق من الأعمال التي يمارسونها من أجل توفير الأموال اللازمة ليعيش بمستوي إجتماعي معين، وكذلك فإن مكافحة الفساد المالي والإداري من شأنها أن تقترن بقواعد الحوكمة والشفافية.

إجابة المشارك الثاني:

١.ما وظيفتك في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب بأنه يعمل كنائب لرئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان فرع مسقط. وأن العمل

يخول له التعرف على طبيعة عمل جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٢.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من الأجهزة الحكومية والسيادية بسلطنة عمان، ما المشكلة التي تواجه جهاز الرقابة المالية والإدارية؟

أجاب بأن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من أهم الأجهزة السيادية وأن هناك العديد من التوصيات السامية منذ عهد الراحل السلطان قابوس بن سعيد ومن بعده السلطان هيثم بأنه من الضروري تطبيق الحوكمةبالمؤسسات العمانية. وكذلك فإن المؤسسات العمانية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان .لايوجد مايعرف بمعايير الحوكمة ولكن يوجد لوائح وقوانين ومعايير يطلب تطبيقها في المؤسسات. ولايمكن معرفة آليات الحوكمة بشكل عام، كما أن العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية ليست لديهم الخبرة الكافية في التعامل مع آليات الحوكمة، كما أن هناك تدني ملحوظ في مستوي جودة التدقيق وبروز العديد من الأخطاء، وكذلك فإن هناك لجان الفحص قد يسيئون استخدام صلاحياتهم وأن محدودية الصلاحيات الممنوحه لهم لاتمكنهم من تفعيل معايير الحوكمة وتطبيق آليات الحوكمة بشكل صحيح. ومن جانب آخر فإن تطبيق الشفافية في المؤسسات العمانية محل شك كبير من العديد من الجهات، كما يوجد هناك تعتيم عن المعلومات وكذلك فإنه لايوجد شفافية في إجراءات جهاز الرقابة المالية، كما لايوجد شفافية في الأداء وأن اتخاذ القرارات يخضع لحسابات أخري غير الشفافية مما يزيد من حدة الفساد الإداري والمالي ويساهم في تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية، كما أن أنماط الفساد تتزايد وواقع الفساد المالي والإداري يتسع رقعته وتقل فرصة مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٣.في رأيكم كيف يمكن استخدام معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك بأن معايير الحوكمة تختلف بحسب المؤسسات التي يتم فيها عمليات المراجعة المالية

والإدارية. وكذلك فإن معايير الحوكمة تختلف وفقاً للقطاع الحكومي عنها في القطاعات الخاصة وغيرها في القطاعات الإستثمارية أو الجهات الحكومية. على سبيل المثال تستخدم معايير الحوكمة لوزارة التعدين التي تتضمن معايير المراجعة والتدقيق على الأنشطة االتعدينية والتي تختلف عنها في الأنشطة الأخري. وكذلك معايير الحوكمة في وزارة البيئة ووزارة الصحة والسكان التي تخضع لرقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ولكن يراعي أن تلك المعايير والقواعد يراعي فيها ضرورة تطبيق الشفافية حتي لايتم تعطيل الأعمال قبل وبعد عملية الفحص.

٤. كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في تطوير معايير الحوكمة؟

أجاب المشارك أن معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية كافية ولاتحتاج إلى تطوير حيث تلاءم الأداء الحكومي بشكل كبير. ولاتحتاج إلى إيضاح ويمكن الاكفاء بتعريف العاملين بها حيث تقوم تلك المعايير على ضرورة تدريب العاملين على تلك المعايير وكيفية تطبيقها بين الجهات الحكومية والمؤسسات العامة. ويري المشارك أن معايير الحوكمةتعتبر قواعد نظرية وأن هناك العديد من التجاوزات التي تمت وحالات من الخروقات المالية والإدارية التي تمت في الكثير على سبيل المثال في وزارة التعدين ووزارة البيئة والصحة والسكان وأن هناك للأسف محابة للكثير من أصحاب الأعمال وأن تلك القضايا يوجد تعتيم عنها بشكل واضح.

٥. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان يستخدم آليات الحوكمة وأن قرار تفعيل تلك الآليات أصبح يطبق بشكل حديث فكيف سوف يتم تفعيل تلك الآليات؟

من المؤكد أن آليات الحوكمة يجب أن يستخدمها العاملين في لجان الفحص وفقاً لطرق معينة، من بين أبرز تلك الآليات استخدام التكنولوجيا في الفحص، حيث يمكن إجراء الفحص والتدقيق من خلال استخدام برامج معينة التي تستخدمها المؤسسات الحكومية إلا أن لجان الفحص تعاني من الطرق التقليدية

التي يعمل بها القطاع الخاص أو الأنشطة الإقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويستخدم جهاز الرقابة المالية والإدارية العديد من الآليات من بينها الآليات الداخلية لحوكمة الشركات العامة والتي تختلف عن الآليات الخارجية التي يتم من خلالها استخدام حوكمة الشركات خارجياً. حيث تركز دائماً آليات الحوكمة على جهاز مجلس الإدارة بشكل ملحوظ حيث ترتكز كافة القرارات الإدارية والمالية على مجلس إدارة الشركة بشكل كامل. وبالتالي فإن محاسبة مجلس الإدارة قد تطول لفترة من الوقت لحين استكمال إجراءات التدقيق المالية والإدارية. ولكي تتمكن لجنة الفحص من العمل فإنه يمكن القول أنه تم اكتشاف الكثير من حالات الاختلاسات المالية وخاصة منذ عام ٢٠١٥ وحتي الوقت الراهن.

٦. كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة؟

أجاب المشارك بأنه يمكن لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة في الشركات العامة حيث يمكن إجراء المراجعات للجان الفحص على الشئون المالية والإدارية والتي تخص مجلس الإدارة وكذلك مراجعة الشئون المالية والإدارية التي تخص لجان المكافآت وغيرها من اللجان المطلوبة. كما أكد المشارك أن آليات الحوكمة لايجب أن يكون هناك تنوع في استخدامها وذلك من أجل تحقيق الشفافية المنشودة والرغبة في ضبط الشئون المالية والإدارية في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، كما أن جهاز الرقابة المالية والإدارية يجب أن يوجد أسلوب العمل في لجان الفحص لتحقيق مبدأ وحدة الممارسات الإدارية المعمول به داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية.

٧. كما تعلمون حساسية المهام الموكلة لدي جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن مهمة الحفاظ على الأموال العامة مقدمه على كافة المهام وبالتالي فإن جودة التدقيق لابد أن تكون على مستوي يحدده جهاز الرقابة المالية والإدارية، برأيكم كيف تكون جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن مهمة حماية أموال الشعب هي من صميم أعمال جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن لجان التدقيق هي التي تقوم بالتدقيق ومراجعة الأعمال المالية والإدارية بشكل كامل، وأن لجان الفحص هي من ترفع التقارير لقيادات جهاز الرقابة المالية والإدارية من أجل التعرف على انتظام سير العمل في المؤسسات العمانية بشكل كامل وأن المؤسسات العمانية ملزمة بالتعامل مع لجان الفحص والتدقيق من منطلق الإفصاح الكامل، وبعبارة أخرى إنه في حالة وجود اختلاس أو سرقة من أموال الشعب فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية من خلال لجان الفحص والتدقيق من يحدد ويكشف المغالطات المهنية ويقدرها، ويقدر أيضاً كيفية حدوث المغالطات المالية والإدارية. كما أن لجان الفحص تحدد مستوي الجودة المطلوبة في المخرجات المالية والإدارية وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة الأداء المالي وأهمية القطاع الذي تمارس فيه لجان الفحص والتدقيق أعمال المراجعة. وكذلك فإن لجان الفحص والتدقيق تحدد الوقت والزمن الملائم من أجل إجراء المراجعة وذلك في حضور العاملين المسؤولين عن القيد المحاسبي أو الشئون الإدارية، كما يجب حضور العاملين حتي لو بعد وقت الدوام الرسمي من أجل اتمام عمليات المراجعة على أساس التعاون الكامل مع لجان الفحص والتدقيق وتوفير كافة المعلومات اللازمة للفحص.

٨. كيف يمكن تطوير جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطوير جودة التدقيق مرهون بتطوير العمل على الأسس والمعايير التي أقرتها الأجهزة الرقابية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية، وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالقيد والتسجيل في دفاتر منتظمة أو برامج ونظم محاسبية دقيقة لايرقي إليها الشك أو مخاطر ضياع البيانات بشكل كامل، كما يجب على المؤسسات التواصل مع جهاز الرقابة المالية والإدارية لإختيار الطرق الأنسب للقيد المحاسبي، حتي لاتتعرض المؤسسات للعديد من التعديلات والملحوظات على أداء القيد المحاسبي. وكذلك فإن تطوير جودة التدقيق تتم من خلال تنويع أوقات التدقيق في العديد من الأوقات المختلفة. ومن المؤسف أن طرق التدقيق مازالت تقليدية تخضع للوائح قديمة وأن العاملين في لجان التدقيق لايتم اختيارهم على أسس الكفاءة المهنية أو خبرتهم العالية في استخراج الأخطاء المهنية وإنما يتم تعيينهم من خلال الواسطة والمحسوبية.

٩. كما تعلمون أن هناك صلاحيات واسعة للجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية، على حسب معرفتكم كيف يمكن استخدام مقومات وصلاحيات الفحص في مراجعة الشركات؟

أجاب المشارك بأنه من المؤكد أن لجان الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية يتمتع بالعديد من المقومات والصلاحيات التي تمنح للجان الفحص والتدقيق، ومن المؤسف أن هناك العديد من التجاوزات في الصلاحيات برزت للعديد من العاملين في لجان الفحص، حيث يعاني جهاز الرقابة المالية والإدارية من وجود عاملين في لجان الفحص يحاول استغلال مناصبهم للحصول لذويهم على أعمال في شركات خاصة وتعزيز موقفهم من خلال التجاوز عن الأخطاء المهنية بشكل ملموس، كما أن لجان الفحص تمتلك العديد من المقومات من بينها أن لجان الفحص تقوم بأمور المراجعة وفقاً للوائح خاصة ومعايير محدده لايمكن تجاوزها، إلا أن الواقع قد أثبت بدون شك أن هناك تجاوزات كبيرة في مقومات لجان الفحص وتهاون غير مسبوق مقابل الحصول على منفعة أو تسهيل مصلحة معينة أو الحصول على أموال بغير حق بطريقة غير شرعية من أجل التغافل عن الأخطاء أو إمكانية تعديل الأخطاء الفادحة وعدم تبليغ السلطات عن

الأخطاء الجسيمة في أداء الشركات وخاصة في الشئون المالية والإدارية بجهاز الرقابة المالية والإدارية.

١٠. كيف يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من خلال القيام بتحديث طرق الفحص في حد ذاتها بمعني أن تغيير موعد لجان الفحص يؤدي إلى زيادة التأكد من الظروف والملابسات التي تقوم الشركات العامة والخاصة من أجل ضبط العمل، كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص يجب أن يشمل أن تتخذ اللجنة قراراً مباشراً من أجل عدم ترك فرصة للعاملين للتحايل وإعادة ضبط الأرقام التي بها انحرافات أو اختلاسات أو ترك مساحة للنقاش مع العاملين واللجنة أو الدخول في مفاوضات مع ضعاف النفوس من أجل تمرير تلك الأخطاء والممارسات بدون وجه حق. كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص مرهون بما تحققه لجان الفحص من انجازات مهنية من حيث اكتشاف الأخطاء المهنية، وللأسف أن الحوافز والمكافآت مرهونة بما ستحققه لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١١. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة في سلطنة عمان، وبالتالي لابد أن تكون الإجراءات أكثر شفافية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة بسلطنة عمان، وبالتالي فإن التركيز على مسألة الشفافية من أهم المبادئ التي تعتمد عليها لجان الفحص في تقديم الإجراءات بطريقة شفافة، ولااعتقد أن هناك إجراءات شفافة في أداء عمل لجان الفحص والتدقيق حيث أن الكثير من الأعمال المنحرفه والتي قد تكشف مع الوقت معظمها كانت تخضع لإجراءات غير شفافة وغير نزيهة على

الإطلاق، كما أن مشكلة جهاز الرقابة المالية والإدارية في عدم وضوح الإجراءات للعديد من الجهات، وبالتالي فإن مجرد النقد أو الطعن في شفافية الإجراءات هو طعن على الإجراءات التي تتخذها لجان الفحص، حيث من الممكن أن تكون لجنة الفحص غير حيادية على الإطلاق.

١٢. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطبيق شفافية الإجراءات يمكن من خلال ضبط معايير الحوكمة وايضاحها في الشركات المرغوب مراجعتها مالياً وإدارياً، أو بعبارة أخرى أن معايير الحوكمة بمكنها أن تحقق شفافية الإجراءات من خلال تبيان طبيعة النشاط المرغوب مراجعته والرجوع مباشرة إلى اللوائح والقوانين المطبقة على النشاط الإقتصادي في حد ذاته وطريقة المراجعة وإيضاح مهام وقدرات لجان الفحص بشكل مباشر، إلا أن الواقع قد يثبت أن لجان الفحص قد تتخذ بعض الإجراءات الغامضة من أجل تحقيق منافع ومصالح شخصية تؤثر بشكل سلبي على أداء جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٣. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة التي تؤدي وظائف مهمة في الدولة، وبالتالي تحتاج إلى توفير المعلومات وشفافية المعلومات، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية قد لايمكنه تجميع المعلومات الدقيقة عن أي نشاط إلا من خلال العاملين في هذا النشاط، وللأسف قد يخطئ العاملين في لجان الفحص والتدقيق بشأن احتساب بعض الأخطاء التقنية والإدارية مما يدل على عدم فهم لطبيعة النشاط الإقتصادي الذي تمارسه المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة على السواء. وكذلك فإن شفافية المعلومات بالرغم من أنها تحقق الكثير للعاملين والمؤسسات على السواء إلا أن هناك أنشطة كثيرة لايمكن الأفصاح عن طبيعتها نظراً

لحساسية طبيعة المؤسسات التي تمارس تلك الأنشطة، مما يدل على أن فكرة العمل على توفير المعلومات حول النشاط التي تمارسه الشركات وتحقيق شفافية المعلومات فكرة غير صائبة، بل إن التجاوزات المالية والإدارية تتم وفقاً لعدم الشفافية.

١٤. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين وشفافية المعلومات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من الحوكمة من خلال ربط شفافية المعلومات بإجراءات وآليات الحوكمة، فالحوكمة ترتبط بشكل كلي وجزئي من خلال توفير المعلومات على طبيعة النشاط الأقتصادي الذي تمارسه الشركات العامة والخاصة على السواء، كما أن الحوكمة في حد ذاتها وخاصة معايير وآليات الحوكمة تحتاج إلى مزيداً من الإيضاح، حيث أن اقبال لجنة الفحص على التعامل فقط مع مجلس الإدارة في حد ذاته يدل على مركزية المعلومات في يد مجلس الإدارة، الأمر الذي ينعكس سلباً على شفافية المعلومات، وبالتالي لن تتحقق شفافية المعلومات بشكل كامل.

١٥. كما تعلمون أن أداء العاملين في الأجهزة الرقابية دائماً محل أنظار العديد من المتخصصين وغير المتخصصين، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن شفافية الأداء من الأمور التي يمكن أن يتوصل إليها لجنة الفحص في نهاية رحلة المراجعة والتدقيق على الشركات والمؤسسات إلا أن الأداء لايمكن أن يكون شفافاً إلا في الشركات ذات البعد الإستراتيجي التي من الصعب تحقيق فساد فيها بشكل كبير وذلك لتواجد لجان الفحص بشكل دوري، وبالتالي فإن الإعتقاد بأن شفافية الأداء يصعب تحقيقها درباً من دروب عدم الفهم لطبيعة مخرجات تقارير لجان الفحص. وأكد المشارك أن التقارير الخاصة بشفافية الأداء غالباً ما يكون لدي الشركات العامة أخطاء مهنية ويتم تسويتها بشكل قانوني في نهاية الأمر ويكتب في التقرير النهائي عن كيفية تعديل تلك

الأخطاء.

١٦. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تقارير لجان الفحص أكدت أنه يمكن الإستفادة من شفافية الأداء من خلال التقارير المنشورة بالجريدة الرسمية عن التعديلات التي تمت في ميزانيات الشركات وعن مواضع تلك التعديلات وعن مكامن الأخطاء وأسباب حدوثها أو الالتباس في القيود المحاسبية وذكر طرق معالجتها، وهذا الأمر يسري فقط مع الشركات التي تحقق أوضاع اقتصادية متميزه، ولكن هناك العديد من الشركات التي لم تحقق شفافية الأداء المنشودة بسبب غموض معايير الحوكمة وازدواجية التطبيق بين المؤسسات العامة ومحابة الشخصيات العامة في المجتمع العماني. وبالتالي فإن تحقيق شفافية الأداء مرهون تحقيق تقدم ملموس في توضبح معايير الحوكمة وأن الجميع متساويين أمام القانون وأنه لايوجد أحد فوق القانون واللوائح المطبقه.

١٧. كما تعلمون أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية ضروري للغاية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية يحدده طبيعة الإجراء الذي يجب اتخاذه حيال المخالفات المالية والإدارية وكذلك فإن شفافية اتخاذ القرارات أمام تحدي كبير، حيث أن العديد من القرارات تم التغطية عليها داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية وذلك نظراً لحساسية من يقوم بممارسة الاعمال الإدارية، ومن جانب أخر فإن شفافية القرارات يترتب عليها الوصول إلى قناعة بأن الشركة تؤدي المهام المنوط بها أو العكس صحيح، كما أن شفافية القرارات يترتب عليها التواصل مع الجهات القضائية أو الإطمئنان على سير انتظام العمل في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٨. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من آليات الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ومن خلال توضيح آليات الحوكمة التي يتم اتخاذها في الشركات يمكن الإطمئنان أن الشركة قد حققت أداء متميز وأنه لايوجد أي أخطاء مهنية أو أن الأخطاء المهنية التي ظهرت تمت التسوية بصددها لعدم تأثيرها على المال العام ولا أن تلك الأخطاء قد تسببت في خطأ إداري يمكن الخضوع للمساءلة القانونية بشأنه. وكذلك فإن معايير الحوكمة مازالت في حاجه إلى مزيداً من الإيضاح حتي تتضح الرؤية ويدرك أصحاب القرار الإداري بأنه يمكن اتخاذ القرار الملائم، وبالتالي فإن شفافية اتخاذ القرارات مقترنه بوضوح آليات ومعايير الحوكمة.

١٩. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، كيف تكون أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، من بين تلك الأنماط قد يتمثل الفساد المالي والإداري في العمولات التي يحصل عليها الموظف العام من أجل تسهيل الحصول على منافع معينة، ولقد برزت العديد من قضايا الفساد التي توضح طبيعة أنماط الفساد المالي والإداري حيث أحيل للنيابة العامة العديد من الموظفين العمومين في مصلحة الجمارك الذين حصلوا أثناء التفتيش الميداني على أموال من الغير بغير وجه حق، وكما أن كافة الوزارات خضعت لمشاكل الفساد المالي والإداري ويوجد العديد من القضايا التي تظهر وجود الفساد المالي والإداري. وكما أن العديد من الوزارات أصبحت تطبق نظم جديدة لتحصيل الأموال من المواطنين والجمهور بشكل عام.

٢٠.كيف للحوكمة والشفافية مواجهة أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تواجه أنماط الفساد المالي والإداري إذا توافرت في لجنة الفحص الخبرة الكافية في التعامل مع اللوائح والقوانين والمرور على الشركات وفحصها بشكل غير دوري وبشكل مفاجئ لتحسين مستوي الشفافية المطلوبة. وبالرغم من تقليدية الحلول المقترحه إلا أن الشفافية هي التي تساعد معايير الحوكمة ولآليات الحوكمة وتمهد لها كافة السبل لقيام الشركات بتطبيقها بشكل جوهري. كما أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تحد من الفساد المالي والإداري إذا ما كان هناك توعيه حقيقية وإدارك بالعقاب الذي ينتظر كل من تسول له نفسه الحصول على مبالغ مالية من المال العام تحايلاً أو مقابل تسهيل خدمات معينة.

٢١.كما تعلمون أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي للفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، ما العوامل المؤدية الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن هناك العديد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. من بين تلك العوامل منح مزيد من السلطات للجنة الفحص والتدقيق دون رقابة حقيقية، كما أن الموظف العام في كافة المؤسسات الذي يمنح تفويضاً للتحكم في الإنفاق العام للشركات يمنح له أيضاً دون وجود رقابة بالشكل الملائم، وكذلك فإن ضيق المعيشة وعدم وجود ما يسد احتياجات الأسر قد يدفع العديد من العاملين إلى الحصول على العديد من المنافع من المواطنين مقابل التسهيل في المصالح أو الإجراءات وهو ما يشوه بشكل إيجابي لصورة القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان.

٢٢.كيف للحوكمة والشفافية الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه لابد أن يكون للجنة الفحص القدرة على شرح معايير الحوكمة بشكل كامل وتطبيق آليات الحوكمة في الشركات التي تقوم بفحصها، ومن ثم تطبيق معايير الشفافية بالكامل ومن بينها شفافية اتخاذ القرارات والتي ترتبط بردود أفعال حقيقية يمكن اتخاذها للحد من الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن الحوكمة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي من خلال شفافية المعلومات وشفافية الأداء وبالتالي يمكن الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. إن التوجهات الحكومية قد اثبتت بما لايدع مجالاً للشك في رغبة جهاز الرقابة المالية والإدارية بضبط الأمور المالية والإدارية في الشركات والمؤسسات وهو ما يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري.

٢٣.كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري يؤثر على كافة الانشطة الإقتصادية، برأيكم كيف يكون واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري قد استشري في العديد من المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة بشكل عام. حيث ظهرت العديد من قضايا الفساد في وزارة التربية والتعليم بشكل خاص، وتعتبر وزارة التربية والتعليم من أبرز وأهم الجهات الحكومية بسلطنة عمان. وكذلك فإن قضايا الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان قد أحيلت إلى النيابة العامة والقضاء وتم إصدار العديد من الأحكام برد أموال الشعب إلى الخزانة العامة للدولة وإلزام الموظفين المتورطين في تنفيذ الجزاءات الملائمة أو توقيع عقوبة السحن على بعضهم، مما يؤكد أن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية. وكانت القضايا التي تورط فيها العديد من العاملين بوزارة التربية والتعليم متهمين بإختلاسات

مالية كبيرة.

٢٤. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن الحوكمة والشفافية قادرة على مواجهة الفساد المالي والإداري وخاصة بجهاز الرقابة المالية والإدارية حيث تقوم لجان الفحص بإستخدام معايير الحوكمة وآلياتها من أجل محاصرة الفساد المالي ومواجهة الفساد المالي والإداري ومحاولة حل المشكلات المالية والإدارية إذا لم تكن تؤثر على المال العام، وبالتالي فإن لجان الفحص قد تقوم بالعديد من الأدوار التي من خلالها يمكن حماية المال العام، ومن بين تلك الأدوار هي مطالبة الشركات بضرورة الإقفال المالي والإداري كل ثلاثة أشهر، أو كل ست أشهر أو كل تسعة أشهر أو كل سنة، إلا أن النظام الأكثر تطبيقاً هو المراجعة والمطابقة كل شهر.

٢٥. كما تعلمون أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، برأيكم كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، ومن بين أبرز تلك المعوقات مسألة المساواة بين العاملين، وكذلك محابة أصحاب السلطة والنفوذ وبعض الموجودين في الحكومة من الذين تورطوا في الفساد المالي والإداري، وبروز الفساد في المؤسسات النفطية ذات البعد الإستراتيجي ومن بينها شركة نفط عمان التي أحدثت قضايا الفساد المالي والإداري فيها ضجة كبيرة في المجتمع العماني، وبالتالي فإن لجان الفحص يواجهون العديد من التحديات من أجل تفعيل أسس الحوكمة بشكل فعال وبطريقة قانونية، كما يقومون بالشفافية في إتخاذ القرارات إذا ما حدثت تجاوزات ادارية.

٢٦.كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري تبرز من خلال عدم وجود أدلة كافية للإدانة وعدم وجود شفافية في اللوائح وأن القوانين بها التباس كبير من شأنه أن يؤدي إلى خلل جوهري بأداء العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن تدني تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم في زيادة حدة الفساد المالي والإداري، كما أن ارتفاع مستوي المعيشة قد دفع العديد من الموظفين إلى الكسب بدون وجه حق من الأعمال التي يمارسونها من أجل توفير الأموال اللازمة ليعيش بمستوي إجتماعي معين، وكذلك فإن مكافحة الفساد المالي والإداري من شأنها أن تقترن بقواعد الحوكمة والشفافية.

إجابة المشارك الثالث:

١.ما وظيفتك في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب بأنه يعمل كنائب لرئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان فرع مسقط. وأن العمل يخول له التعرف على طبيعة عمل جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٢.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من الأجهزة الحكومية والسيادية بسلطنة عمان، ما المشكلة التي تواجه جهاز الرقابة المالية والإدارية؟

أجاب بأن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من أهم الأجهزة السيادية وأن هناك العديد من التوصيات السامية منذ عهد الراحل السلطان قابوس بن سعيد ومن بعده السلطان هيثم بأنه من الضروري تطبيق الحوكمةبالمؤسسات العمانية. وكذلك فإن المؤسسات العمانية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان .لايوجد مايعرف بمعايير الحوكمة ولكن يوجد لوائح وقوانين ومعايير يطلب تطبيقها في المؤسسات. ولايمكن معرفة آليات الحوكمة بشكل عام، كما أن العاملين بجهاز الرقابة المالية

والإدارية ليست لديهم الخبرة الكافية في التعامل مع آليات الحوكمة، كما أن هناك تدني ملحوظ في مستوي جودة التدقيق وبروز العديد من الأخطاء، وكذلك فإن هناك لجان الفحص قد يسيئون استخدام صلاحياتهم وأن محدودية الصلاحيات الممنوحه لهم لاتمكنهم من تفعيل معايير الحوكمة وتطبيق آليات الحوكمة بشكل صحيح. ومن جانب آخر فإن تطبيق الشفافية في المؤسسات العمانية محل شك كبير من العديد من الجهات، كما يوجد هناك تعتيم عن المعلومات وكذلك فإنه لايوجد شفافية في إجراءات جهاز الرقابة المالية، كما لايوجد شفافية في الأداء وأن اتخاذ القرارات يخضع لحسابات أخري غير الشفافية مما يزيد من حدة الفساد الإداري والمالي ويساهم في تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية، كما أن أنماط الفساد تتزايد وواقع الفساد المالي والإداري يتسع رقعته وتقل فرصة مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٣.في رأيكم كيف يمكن استخدام معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك بأن معايير الحوكمة تختلف بحسب المؤسسات التي يتم فيها عمليات المراجعة المالية والإدارية. وكذلك فإن معايير الحوكمة تختلف وفقاً للقطاع الحكومي عنها في القطاعات الخاصة وغيرها في القطاعات الإستثمارية أو الجهات الحكومية. على سبيل المثال تستخدم معايير الحوكمة لوزارة التعدين التي تتضمن معايير المراجعة والتدقيق على الأنشطة االتعدينية والتي تختلف عنها في الأنشطة الأخري. وكذلك معايير الحوكمة في وزارة البيئة ووزارة الصحة والسكان التي تخضع لرقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ولكن يراعي أن تلك المعايير والقواعد يراعي فيها ضرورة تطبيق الشفافية حتي لايتم تعطيل الأعمال قبل وبعد عملية الفحص.

٤.كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في تطوير معايير الحوكمة؟

أجاب المشارك أن معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية كافية ولاتحتاج إلى تطوير حيث تلاءم

الأداء الحكومي بشكل كبير. ولاتحتاج إلى إيضاح ويمكن الاكفاء بتعريف العاملين بها حيث تقوم تلك المعايير على ضرورة تدريب العاملين على تلك المعايير وكيفية تطبيقها بين الجهات الحكومية والمؤسسات العامة. ويري المشارك أن معايير الحوكمةتعتبر قواعد نظرية وأن هناك العديد من التجاوزات التي تمت وحالات من الخروقات المالية والإدارية التي تمت في الكثير على سبيل المثال في وزارة التعدين ووزارة البيئة والصحة والسكان وأن هناك للأسف محابة للكثير من أصحاب الأعمال وأن تلك القضايا يوجد تعتيم عنها بشكل واضح.

٥. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان يستخدم آليات الحوكمة وأن قرار تفعيل تلك الآليات أصبح يطبق بشكل حديث فكيف سوف يتم تفعيل تلك الآليات؟

من المؤكد أن آليات الحوكمة يجب أن يستخدمها العاملين في لجان الفحص وفقاً لطرق معينة، من بين أبرز تلك الآليات استخدام التكنولوجيا في الفحص، حيث يمكن إجراء الفحص والتدقيق من خلال استخدام برامج معينة التي تستخدمها المؤسسات الحكومية إلا أن لجان الفحص تعاني من الطرق التقليدية التي يعمل بها القطاع الخاص أو الأنشطة الإقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويستخدم جهاز الرقابة المالية والإدارية العديد من الآليات من بينها الآليات الداخلية لحوكمة الشركات العامة والتي تختلف عن الآليات الخارجية التي يتم من خلالها استخدام حوكمة الشركات خارجياً. حيث تركز دائماً آليات الحوكمة على جهاز مجلس الإدارة بشكل ملحوظ حيث ترتكز كافة القرارات الإدارية والمالية على مجلس إدارة الشركة بشكل كامل. وبالتالي فإن محاسبة مجلس الإدارة قد تطول لفترة من الوقت لحين استكمال إجراءات التدقيق المالية والإدارية. ولكي تتمكن لجنة الفحص من العمل فإنه يمكن القول أنه تم اكتشاف الكثير من حالات الاختلاسات المالية وخاصة منذ عام ٢٠١٥ وحتي الوقت الراهن.

٦. كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة؟

أجاب المشارك بأنه يمكن لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة في الشركات العامة حيث يمكن إجراء المراجعات للجان الفحص على الشئون المالية والإدارية والتي تخص مجلس الإدارة وكذلك مراجعة الشئون المالية والإدارية التي تخص لجان المكافآت وغيرها من اللجان المطلوبة. كما أكد المشارك أن آليات الحوكمة لايجب أن يكون هناك تنوع في استخدامها وذلك من أجل تحقيق الشفافية المنشودة والرغبة في ضبط الشئون المالية والإدارية في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، كما أن جهاز الرقابة المالية والإدارية يجب أن يوجد أسلوب العمل في لجان الفحص لتحقيق مبدأ وحدة الممارسات الإدارية المعمول به داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية.

٧. كما تعلمون حساسية المهام الموكلة لدي جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن مهمة الحفاظ على الأموال العامة مقدمه على كافة المهام وبالتالي فإن جودة التدقيق لابد أن تكون على مستوي يحدده جهاز الرقابة المالية والإدارية، برأيكم كيف تكون جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن مهمة حماية أموال الشعب هي من صميم أعمال جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن لجان التدقيق هي التي تقوم بالتدقيق ومراجعة الأعمال المالية والإدارية بشكل كامل، وأن لجان الفحص هي من ترفع التقارير لقيادات جهاز الرقابة المالية والإدارية من أجل التعرف على انتظام سير العمل في المؤسسات العمانية بشكل كامل وأن المؤسسات العمانية ملزمة بالتعامل مع لجان الفحص والتدقيق من منطلق الإفصاح الكامل، وبعبارة أخرى إنه في حالة وجود اختلاس أو سرقة من أموال الشعب فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية من خلال لجان الفحص والتدقيق من يحدد ويكشف المغالطات المهنية ويقدرها،

ويقدر أيضاً كيفية حدوث المغالطات المالية والإدارية. كما أن لجان الفحص تحدد مستوي الجودة المطلوبة في المخرجات المالية والإدارية وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة الأداء المالي وأهمية القطاع الذي تمارس فيه لجان الفحص والتدقيق أعمال المراجعة. وكذلك فإن لجان الفحص والتدقيق تحدد الوقت والزمن الملائم من أجل إجراء المراجعة وذلك في حضور العاملين المسؤولين عن القيد المحاسبي أو الشئون الإدارية، كما يجب حضور العاملين حتي لو بعد وقت الدوام الرسمي من أجل اتمام عمليات المراجعة على أساس التعاون الكامل مع لجان الفحص والتدقيق وتوفير كافة المعلومات اللازمة للفحص.

٨. كيف يمكن تطوير جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطوير جودة التدقيق مرهون بتطوير العمل على الأسس والمعايير التي أقرتها الأجهزة الرقابية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية، وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالقيد والتسجيل في دفاتر منتظمة أو برامج ونظم محاسبية دقيقة لايرقي إليها الشك أو مخاطر ضياع البيانات بشكل كامل، كما يجب على المؤسسات التواصل مع جهاز الرقابة المالية والإدارية لإختيار الطرق الأنسب للقيد المحاسبي، حتي لاتتعرض المؤسسات للعديد من التعديلات والملحوظات على أداء القيد المحاسبي. وكذلك فإن تطوير جودة التدقيق تتم من خلال تنويع أوقات التدقيق في العديد من الأوقات المختلفة. ومن المؤسف أن طرق التدقيق مازالت تقليدية تخضع للوائح قديمة وأن العاملين في لجان التدقيق لايتم اختيارهم على أسس الكفاءة المهنية أو خبرتهم العالية في استخراج الأخطاء المهنية وإنما يتم تعيينهم من خلال الواسطة والمحسوبية.

٩. كما تعلمون أن هناك صلاحيات واسعة للجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية، على حسب معرفتكم كيف يمكن استخدام مقومات وصلاحيات الفحص في مراجعة الشركات؟

أجاب المشارك بأنه من المؤكد أن لجان الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية يتمتع بالعديد من المقومات والصلاحيات التي تمنح للجان الفحص والتدقيق، ومن المؤسف أن هناك العديد من التجاوزات

في الصلاحيات برزت للعديد من العاملين في لجان الفحص، حيث يعاني جهاز الرقابة المالية والإدارية من وجود عاملين في لجان الفحص يحاول استغلال مناصبهم للحصول لذويهم على أعمال في شركات خاصة وتعزيز موقفهم من خلال التجاوز عن الأخطاء المهنية بشكل ملموس، كما أن لجان الفحص تمتلك العديد من المقومات من بينها أن لجان الفحص تقوم بأمور المراجعة وفقاً للوائح خاصة ومعايير محدده لايمكن تجاوزها، إلا أن الواقع قد أثبت بدون شك أن هناك تجاوزات كبيرة في مقومات لجان الفحص وتهاون غير مسبوق مقابل الحصول على منفعة أو تسهيل مصلحة معينة أو الحصول على أموال بغير حق بطريقة غير شرعية من أجل التغافل عن الأخطاء أو إمكانية تعديل الأخطاء الفادحة وعدم تبليغ السلطات عن الأخطاء الجسيمة في أداء الشركات وخاصة في الشئون المالية والإدارية بجهاز الرقابة المالية والإدارية.

١٠. كيف يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من خلال القيام بتحديث طرق الفحص في حد ذاتها بمعني أن تغيير موعد لجان الفحص يؤدي إلى زيادة التأكد من الظروف والملابسات التي تقوم الشركات العامة والخاصة من أجل ضبط العمل، كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص يجب أن يشمل أن تتخذ اللجنة قراراً مباشراً من أجل عدم ترك فرصة للعاملين للتحايل وإعادة ضبط الأرقام التي بها انحرافات أو اختلاسات أو ترك مساحة للنقاش مع العاملين واللجنة أو الدخول في مفاوضات مع ضعاف النفوس من أجل تمرير تلك الأخطاء والممارسات بدون وجه حق. كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص مرهون بما تحققه لجان الفحص من انجازات مهنية من حيث اكتشاف الأخطاء المهنية، وللأسف أن الحوافز والمكافآت مرهونة بما ستحققه لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١١.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة في سلطنة عمان، وبالتالي لابد أن تكون الإجراءات أكثر شفافية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة بسلطنة عمان، وبالتالي فإن التركيز على مسألة الشفافية من أهم المبادئ التي تعتمد عليها لجان الفحص في تقديم الإجراءات بطريقة شفافة، ولااعتقد أن هناك إجراءات شفافة في أداء عمل لجان الفحص والتدقيق حيث أن الكثير من الأعمال المنحرفه والتي قد تكشف مع الوقت معظمها كانت تخضع لإجراءات غير شفافة وغير نزيهة على الإطلاق، كما أن مشكلة جهاز الرقابة المالية والإدارية في عدم وضوح الإجراءات للعديد من الجهات، وبالتالي فإن مجرد النقد أو الطعن في شفافية الإجراءات هو طعن على الإجراءات التي تتخذها لجان الفحص، حيث من الممكن أن تكون لجنة الفحص غير حيادية على الإطلاق.

١٢.كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطبيق شفافية الإجراءات يمكن من خلال ضبط معايير الحوكمة وايضاحها في الشركات المرغوب مراجعتها مالياً وإدارياً، أو بعبارة أخرى أن معايير الحوكمة بمكنها أن تحقق شفافية الإجراءات من خلال تبيان طبيعة النشاط المرغوب مراجعته والرجوع مباشرة إلى اللوائح والقوانين المطبقة على النشاط الإقتصادي في حد ذاته وطريقة المراجعة وإيضاح مهام وقدرات لجان الفحص بشكل مباشر، إلا أن الواقع قد يثبت أن لجان الفحص قد تتخذ بعض الإجراءات الغامضة من أجل تحقيق منافع ومصالح شخصية تؤثر بشكل سلبي على أداء جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٣ .كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة التي تؤدي وظائف مهمة في الدولة، وبالتالي تحتاج إلى توفير المعلومات وشفافية المعلومات، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية قد لايمكنه تجميع المعلومات الدقيقة عن أي نشاط إلا من خلال العاملين في هذا النشاط، وللأسف قد يخطئ العاملين في لجان الفحص والتدقيق بشأن احتساب بعض الأخطاء التقنية والإدارية مما يدل على عدم فهم لطبيعة النشاط الإقتصادي الذي تمارسه المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة على السواء. وكذلك فإن شفافية المعلومات بالرغم من أنها تحقق الكثير للعاملين والمؤسسات على السواء إلا أن هناك أنشطة كثيرة لايمكن الأفصاح عن طبيعتها نظراً لحساسية طبيعة المؤسسات التي تمارس تلك الأنشطة، مما يدل على أن فكرة العمل على توفير المعلومات حول النشاط التي تمارسه الشركات وتحقيق شفافية المعلومات فكرة غير صائبة، بل إن التجاوزات المالية والإدارية تتم وفقاً لعدم الشفافية.

١٤ . كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين وشفافية المعلومات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من الحوكمة من خلال ربط شفافية المعلومات بإجراءات وآليات الحوكمة، فالحوكمة ترتبط بشكل كلي وجزئي من خلال توفير المعلومات على طبيعة النشاط الأقتصادي الذي تمارسه الشركات العامة والخاصة على السواء، كما أن الحوكمة في حد ذاتها وخاصة معايير وآليات الحوكمة تحتاج إلى مزيداً من الإيضاح، حيث أن اقبال لجنة الفحص على التعامل فقط مع مجلس الإدارة في حد ذاته يدل على مركزية المعلومات في يد مجلس الإدارة، الأمر الذي ينعكس سلباً على شفافية المعلومات، وبالتالي لن تتحقق شفافية المعلومات بشكل كامل.

١٥. كما تعلمون أن أداء العاملين في الأجهزة الرقابية دائماً محل أنظار العديد من المتخصصين وغير المتخصصين، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن شفافية الأداء من الأمور التي يمكن أن يتوصل إليها لجنة الفحص في نهاية رحلة المراجعة والتدقيق على الشركات والمؤسسات إلا أن الأداء لايمكن أن يكون شفافاً إلا في الشركات ذات البعد الإستراتيجي التي من الصعب تحقيق فساد فيها بشكل كبير وذلك لتواجد لجان الفحص بشكل دوري، وبالتالي فإن الإعتقاد بأن شفافية الأداء يصعب تحقيقها درباً من دروب عدم الفهم لطبيعة مخرجات تقارير لجان الفحص. وأكد المشارك أن التقارير الخاصة بشفافية الأداء غالباً ما يكون لدي الشركات العامة أخطاء مهنية ويتم تسويتها بشكل قانوني في نهاية الأمر ويكتب في التقرير النهائي عن كيفية تعديل تلك الأخطاء.

١٦. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تقارير لجان الفحص أكدت أنه يمكن الإستفادة من شفافية الأداء من خلال التقارير المنشورة بالجريدة الرسمية عن التعديلات التي تمت في ميزانيات الشركات وعن مواضع تلك التعديلات وعن مكامن الأخطاء وأسباب حدوثها أو الالتباس في القيود المحاسبية وذكر طرق معالجتها، وهذا الأمر يسري فقط مع الشركات التي تحقق أوضاع اقتصادية متميزه، ولكن هناك العديد من الشركات التي لم تحقق شفافية الأداء المنشودة بسبب غموض معايير الحوكمة وازدواجية التطبيق بين المؤسسات العامة ومحابة الشخصيات العامة في المجتمع العماني. وبالتالي فإن تحقيق شفافية الأداء مرهون تحقيق تقدم ملموس في توضيح معايير الحوكمة وأن الجميع متساويين أمام القانون وأنه لايوجد أحد فوق القانون واللوائح المطبقه.

١٧. كما تعلمون أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية ضروري للغاية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية يحدده طبيعة الإجراء الذي يجب اتخاذه حيال المخالفات المالية والإدارية وكذلك فإن شفافية اتخاذ القرارات أمام تحدي كبير، حيث أن العديد من القرارات تم التغطية عليها داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية وذلك نظراً لحساسية من يقوم بممارسة الاعمال الإدارية، ومن جانب أخر فإن شفافية القرارات يترتب عليها الوصول إلى قناعة بأن الشركة تؤدي المهام المنوط بها أو العكس صحيح، كما أن شفافية القرارات يترتب عليها التواصل مع الجهات القضائية أو الإطمئنان على سير انتظام العمل في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٨. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من آليات الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ومن خلال توضيح آليات الحوكمة التي يتم اتخاذها في الشركات يمكن الإطمئنان أن الشركة قد حققت أداء متميز وأنه لايوجد أي أخطاء مهنية أو أن الأخطاء المهنية التي ظهرت تمت التسوية بصددها لعدم تأثيرها على المال العام ولا أن تلك الأخطاء قد تسببت في خطأ إداري يمكن الخضوع للمساءلة القانونية بشأنه. وكذلك فإن معايير الحوكمة مازالت في حاجه إلى مزيداً من الإيضاح حتي تتضح الرؤية ويدرك أصحاب القرار الإداري بأنه يمكن اتخاذ القرار الملائم، وبالتالي فإن شفافية اتخاذ القرارات مقترنه بوضوح آليات ومعايير الحوكمة.

١٩. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، كيف تكون أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، من بين تلك الأنماط قد يتمثل الفساد المالي والإداري في العمولات التي يحصل عليها الموظف العام من أجل تسهيل الحصول على منافع معينة، ولقد برزت العديد من قضايا الفساد التي توضح طبيعة أنماط الفساد المالي والإداري حيث أحيل للنيابة العامة العديد من الموظفين العمومين في مصلحة الجمارك الذين حصلوا أثناء التفتيش الميداني على أموال من الغير بغير وجه حق، وكما أن كافة الوزارات خضعت لمشاكل الفساد المالي والإداري ويوجد العديد من القضايا التي تظهر وجود الفساد المالي والإداري. وكما أن العديد من الوزارات أصبحت تطبق نظم جديدة لتحصيل الأموال من المواطنين والجمهور بشكل عام.

٢٠. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تواجه أنماط الفساد المالي والإداري إذا توافرت في لجنة الفحص الخبرة الكافية في التعامل مع اللوائح والقوانين والمرور على الشركات وفحصها بشكل غير دوري وبشكل مفاجئ لتحسين مستوي الشفافية المطلوبة. وبالرغم من تقليدية الحلول المقترحه إلا أن الشفافية هي التي تساعد معايير الحوكمة ولآليات الحوكمة وتمهد لها كافة السبل لقيام الشركات بتطبيقها بشكل جوهري. كما أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تحد من الفساد المالي والإداري إذا ما كان هناك توعيه حقيقية وإدارك بالعقاب الذي ينتظر كل من تسول له نفسه الحصول على مبالغ مالية من المال العام تحايلاً أو مقابل تسهيل خدمات معينة.

٢١.كما تعلمون أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي للفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، ما العوامل المؤدية الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن هناك العديد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. من بين تلك العوامل منح مزيد من السلطات للجنة الفحص والتدقيق دون رقابة حقيقية، كما أن الموظف العام في كافة المؤسسات الذي يمنح تفويضاً للتحكم في الإنفاق العام للشركات يمنح له أيضاً دون وجود رقابة بالشكل الملائم، وكذلك فإن ضيق المعيشة وعدم وجود ما يسد احتياجات الأسر قد يدفع العديد من العاملين إلى الحصول على العديد من المنافع من المواطنين مقابل التسهيل في المصالح أو الإجراءات وهو ما يشوه بشكل إيجابي لصورة القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان.

٢٢.كيف للحوكمة والشفافية الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه لابد أن يكون للجنة الفحص القدرة على شرح معايير الحوكمة بشكل كامل وتطبيق آليات الحوكمة في الشركات التي تقوم بفحصها، ومن ثم تطبيق معايير الشفافية بالكامل ومن بينها شفافية اتخاذ القرارات والتي ترتبط بردود أفعال حقيقية يمكن اتخاذها للحد من الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن الحوكمة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي من خلال شفافية المعلومات وشفافية الأداء وبالتالي يمكن الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. إن التوجهات الحكومية قد اثبتت بما لايدع مجالاً للشك في رغبة جهاز الرقابة المالية والإدارية بضبط الأمور المالية والإدارية في الشركات والمؤسسات وهو ما يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري.

٢٣. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري يؤثر على كافة الانشطة الإقتصادية، برأيكم كيف يكون واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري قد استشري في العديد من المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة بشكل عام. حيث ظهرت العديد من قضايا الفساد في وزارة التربية والتعليم بشكل خاص، وتعتبر وزارة التربية والتعليم من أبرز وأهم الجهات الحكومية بسلطنة عمان. وكذلك فإن قضايا الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان قد أحيلت إلى النيابة العامة والقضاء وتم إصدار العديد من الأحكام برد أموال الشعب إلى الخزانة العامة للدولة وإلزام الموظفين المتورطين في تنفيذ الجزاءات الملائمة أو توقيع عقوبة السحن على بعضهم، مما يؤكد أن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية. وكانت القضايا التي تورط فيها العديد من العاملين بوزارة التربية والتعليم متهمين بإختلاسات مالية كبيرة.

٢٤. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن الحوكمة والشفافية قادرة على مواجهة الفساد المالي والإداري وخاصة بجهاز الرقابة المالية والإدارية حيث تقوم لجان الفحص بإستخدام معايير الحوكمة وآلياتها من أجل محاصرة الفساد المالي ومواجهة الفساد المالي والإداري ومحاولة حل المشكلات المالية والإدارية إذا لم تكن تؤثر على المال العام، وبالتالي فإن لجان الفحص قد تقوم بالعديد من الأدوار التي من خلالها يمكن حماية المال العام، ومن بين تلك الأدوار هي مطالبة الشركات بضرورة الإقفال المالي والإداري كل ثلاثة أشهر، أو كل ست أشهر أو كل تسعة أشهر أو كل سنة، إلا أن النظام الأكثر تطبيقاً هو المراجعة والمطابقة كل شهر.

٢٥.كما تعلمون أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، برأيكم كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، ومن بين أبرز تلك المعوقات مسألة المساواة بين العاملين، وكذلك محابة أصحاب السلطة والنفوذ وبعض الموجودين في الحكومة من الذين تورطوا في الفساد المالي والإداري، وبروز الفساد في المؤسسات النفطية ذات البعد الإستراتيجي ومن بينها شركة نفط عمان التي أحدثت قضايا الفساد المالي والإداري فيها ضجة كبيرة في المجتمع العماني، وبالتالي فإن لجان الفحص يواجهون العديد من التحديات من أجل تفعيل أسس الحوكمة بشكل فعال وبطريقة قانونية، كما يقومون بالشفافية في إتخاذ القرارات إذا ما حدثت تجاوزات ادارية.

٢٦.كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري تبرز من خلال عدم وجود أدلة كافية للإدانة وعدم وجود شفافية في اللوائح وأن القوانين بها التباس كبير من شأنه أن يؤدي إلى خلل جوهري بأداء العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن تدني تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم في زيادة حدة الفساد المالي والإداري، كما أن ارتفاع مستوي المعيشة قد دفع العديد من الموظفين إلى الكسب بدون وجه حق من الأعمال التي يمارسونها من أجل توفير الأموال اللازمة ليعيش بمستوي إجتماعي معين، وكذلك فإن مكافحة الفساد المالي والإداري من شأنها أن تقترن بقواعد الحوكمة والشفافية.

إجابة المشارك الرابع:

١.ما وظيفتك في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب بأنه يعمل مدير عام التدقيق الداخلي جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان فرع مسقط.

وأن العمل يخول له التعرف على طبيعة عمل جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٢.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من الأجهزة الحكومية والسيادية بسلطنة عمان، ما المشكلة التي تواجه جهاز الرقابة المالية والإدارية؟

أجاب بأن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من أهم الأجهزة السيادية وأن هناك العديد من التوصيات السامية منذ عهد الراحل السلطان قابوس بن سعيد ومن بعده السلطان هيثم بأنه من الضروري تطبيق الحوكمةبالمؤسسات العمانية. وكذلك فإن المؤسسات العمانية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان .لايوجد مايعرف بمعايير الحوكمة ولكن يوجد لوائح وقوانين ومعايير يطلب تطبيقها في المؤسسات. ولايمكن معرفة آليات الحوكمة بشكل عام، كما أن العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية ليست لديهم الخبرة الكافية في التعامل مع آليات الحوكمة، كما أن هناك تدني ملحوظ في مستوي جودة التدقيق وبروز العديد من الأخطاء، وكذلك فإن هناك لجان الفحص قد يسيئون استخدام صلاحياتهم وأن محدودية الصلاحيات الممنوحه لهم لاتمكنهم من تفعيل معايير الحوكمة وتطبيق آليات الحوكمة بشكل صحيح. ومن جانب آخر فإن تطبيق الشفافية في المؤسسات العمانية محل شك كبير من العديد من الجهات، كما يوجد هناك تعتيم عن المعلومات وكذلك فإنه لايوجد شفافية في إجراءات جهاز الرقابة المالية، كما لايوجد شفافية في الأداء وأن اتخاذ القرارات يخضع لحسابات أخري غير الشفافية مما يزيد من حدة الفساد الإداري والمالي ويساهم في تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية، كما أن أنماط الفساد تتزايد وواقع الفساد المالي والإداري يتسع رقعته وتقل فرصة مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٣.في رأيكم كيف يمكن استخدام معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك بأن معايير الحوكمة تختلف بحسب المؤسسات التي يتم فيها عمليات المراجعة المالية والإدارية. وكذلك فإن معايير الحوكمة تختلف وفقاً للقطاع الحكومي عنها في القطاعات الخاصة وغيرها في القطاعات الإستثمارية أو الجهات الحكومية. على سبيل المثال تستخدم معايير الحوكمة لوزارة التعدين التي تتضمن معايير المراجعة والتدقيق على الأنشطة االتعدينية والتي تختلف عنها في الأنشطة الأخري. وكذلك معايير الحوكمة في وزارة البيئة ووزارة الصحة والسكان التي تخضع لرقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ولكن يراعي أن تلك المعايير والقواعد يراعي فيها ضرورة تطبيق الشفافية حتي لايتم تعطيل الأعمال قبل وبعد عملية الفحص.

٤.كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في تطوير معايير الحوكمة؟

أجاب المشارك أن معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية كافية ولاتحتاج إلى تطوير حيث تلاءم الأداء الحكومي بشكل كبير. ولاتحتاج إلى إيضاح ويمكن الاكفاء بتعريف العاملين بها حيث تقوم تلك المعايير على ضرورة تدريب العاملين على تلك المعايير وكيفية تطبيقها بين الجهات الحكومية والمؤسسات العامة. ويري المشارك أن معايير الحوكمةتعتبر قواعد نظرية وأن هناك العديد من التجاوزات التي تمت وحالات من الخروقات المالية والإدارية التي تمت في الكثير على سبيل المثال في وزارة التعدين ووزارة البيئة والصحة والسكان وأن هناك للأسف محابة للكثير من أصحاب الأعمال وأن تلك القضايا يوجد تعتيم عنها بشكل واضح.

٥. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان يستخدم آليات الحوكمة وأن قرار تفعيل تلك الآليات أصبح يطبق بشكل حديث فكيف سوف يتم تفعيل تلك الآليات؟

من المؤكد أن آليات الحوكمة يجب أن يستخدمها العاملين في لجان الفحص وفقاً لطرق معينة، من بين أبرز تلك الآليات استخدام التكنولوجيا في الفحص، حيث يمكن إجراء الفحص والتدقيق من خلال استخدام برامج معينة التي تستخدمها المؤسسات الحكومية إلا أن لجان الفحص تعاني من الطرق التقليدية التي يعمل بها القطاع الخاص أو الأنشطة الإقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويستخدم جهاز الرقابة المالية والإدارية العديد من الآليات من بينها الآليات الداخلية لحوكمة الشركات العامة والتي تختلف عن الآليات الخارجية التي يتم من خلالها استخدام حوكمة الشركات خارجياً. حيث تركز دائماً آليات الحوكمة على جهاز مجلس الإدارة بشكل ملحوظ حيث ترتكز كافة القرارات الإدارية والمالية على مجلس إدارة الشركة بشكل كامل. وبالتالي فإن محاسبة مجلس الإدارة قد تطول لفترة من الوقت لحين استكمال إجراءات التدقيق المالية والإدارية. ولكي تتمكن لجنة الفحص من العمل فإنه يمكن القول أنه تم اكتشاف الكثير من حالات الاختلاسات المالية وخاصة منذ عام ٢٠١٥ وحتي الوقت الراهن.

٦. كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة؟

أجاب المشارك بأنه يمكن لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة في الشركات العامة حيث يمكن إجراء المراجعات للجان الفحص على الشئون المالية والإدارية والتي تخص مجلس الإدارة وكذلك مراجعة الشئون المالية والإدارية التي تخص لجان المكافآت

وغيرها من اللجان المطلوبة. كما أكد المشارك أن آليات الحوكمة لايجب أن يكون هناك تنوع في استخدامها وذلك من أجل تحقيق الشفافية المنشودة والرغبة في ضبط الشئون المالية والإدارية في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، كما أن جهاز الرقابة المالية والإدارية يجب أن يوجد أسلوب العمل في لجان الفحص لتحقيق مبدأ وحدة الممارسات الإدارية المعمول به داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية.

٧. كما تعلمون حساسية المهام الموكلة لدي جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن مهمة الحفاظ على الأموال العامة مقدمه على كافة المهام وبالتالي فإن جودة التدقيق لابد أن تكون على مستوي يحدده جهاز الرقابة المالية والإدارية، برأيكم كيف تكون جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن مهمة حماية أموال الشعب هي من صميم أعمال جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن لجان التدقيق هي التي تقوم بالتدقيق ومراجعة الأعمال المالية والإدارية بشكل كامل، وأن لجان الفحص هي من ترفع التقارير لقيادات جهاز الرقابة المالية والإدارية من أجل التعرف على انتظام سير العمل في المؤسسات العمانية بشكل كامل وأن المؤسسات العمانية ملزمة بالتعامل مع لجان الفحص والتدقيق من منطلق الإفصاح الكامل، وبعبارة أخرى إنه في حالة وجود اختلاس أو سرقة من أموال الشعب فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية من خلال لجان الفحص والتدقيق من يحدد ويكشف المغالطات المهنية ويقدرها، ويقدر أيضاً كيفية حدوث المغالطات المالية والإدارية. كما أن لجان الفحص تحدد مستوي الجودة المطلوبة في المخرجات المالية والإدارية وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة الأداء المالي وأهمية القطاع الذي تمارس فيه لجان الفحص والتدقيق أعمال المراجعة. وكذلك فإن لجان الفحص والتدقيق تحدد الوقت والزمن الملائم من أجل إجراء المراجعة وذلك في حضور العاملين المسؤولين عن القيد المحاسبي أو الشئون الإدارية، كما

يجب حضور العاملين حتي لو بعد وقت الدوام الرسمي من أجل اتمام عمليات المراجعة على أساس التعاون الكامل مع لجان الفحص والتدقيق وتوفير كافة المعلومات اللازمة للفحص.

٨. كيف يمكن تطوير جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطوير جودة التدقيق مرهون بتطوير العمل على الأسس والمعايير التي أقرتها الأجهزة الرقابية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية، وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالقيد والتسجيل في دفاتر منتظمة أو برامج ونظم محاسبية دقيقة لايرقي إليها الشك أو مخاطر ضياع البيانات بشكل كامل، كما يجب على المؤسسات التواصل مع جهاز الرقابة المالية والإدارية لإختيار الطرق الأنسب للقيد المحاسبي، حتي لاتتعرض المؤسسات للعديد من التعديلات والملحوظات على أداء القيد المحاسبي. وكذلك فإن تطوير جودة التدقيق تتم من خلال تنويع أوقات التدقيق في العديد من الأوقات المختلفة. ومن المؤسف أن طرق التدقيق مازالت تقليدية تخضع للوائح قديمة وأن العاملين في لجان التدقيق لايتم اختيارهم على أسس الكفاءة المهنية أو خبرتهم العالية في استخراج الأخطاء المهنية وإنما يتم تعيينهم من خلال الواسطة والمحسوبية.

٩. كما تعلمون أن هناك صلاحيات واسعة للجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية، على حسب معرفتكم كيف يمكن استخدام مقومات وصلاحيات الفحص في مراجعة الشركات؟

أجاب المشارك بأنه من المؤكد أن لجان الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية يتمتع بالعديد من المقومات والصلاحيات التي تمنح للجان الفحص والتدقيق، ومن المؤسف أن هناك العديد من التجاوزات في الصلاحيات برزت للعديد من العاملين في لجان الفحص، حيث يعاني جهاز الرقابة المالية والإدارية من وجود عاملين في لجان الفحص يحاول استغلال مناصبهم للحصول لذويهم على أعمال في شركات خاصة

وتعزيز موقفهم من خلال التجاوز عن الأخطاء المهنية بشكل ملموس، كما أن لجان الفحص تمتلك العديد من المقومات من بينها أن لجان الفحص تقوم بأمور المراجعة وفقاً للوائح خاصة ومعايير محدده لايمكن تجاوزها، إلا أن الواقع قد أثبت بدون شك أن هناك تجاوزات كبيرة في مقومات لجان الفحص وتهاون غير مسبوق مقابل الحصول على منفعة أو تسهيل مصلحة معينة أو الحصول على أموال بغير حق بطريقة غير شرعية من أجل التغافل عن الأخطاء أو إمكانية تعديل الأخطاء الفادحة وعدم تبليغ السلطات عن الأخطاء الجسيمة في أداء الشركات وخاصة في الشئون المالية والإدارية بجهاز الرقابة المالية والإدارية.

١٠. كيف يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من خلال القيام بتحديث طرق الفحص في حد ذاتها بمعني أن تغيير موعد لجان الفحص يؤدي إلى زيادة التأكد من الظروف والملابسات التي تقوم الشركات العامة والخاصة من أجل ضبط العمل، كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص يجب أن يشمل أن تتخذ اللجنة قراراً مباشراً من أجل عدم ترك فرصة للعاملين للتحايل وإعادة ضبط الأرقام التي بها انحرافات أو اختلاسات أو ترك مساحة للنقاش مع العاملين واللجنة أو الدخول في مفاوضات مع ضعاف النفوس من أجل تمرير تلك الأخطاء والممارسات بدون وجه حق. كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص مرهون بما تحققه لجان الفحص من انجازات مهنية من حيث اكتشاف الأخطاء المهنية، وللأسف أن الحوافز والمكافآت مرهونة بما ستحققه لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١١.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة في سلطنة عمان، وبالتالي لابد أن تكون الإجراءات أكثر شفافية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة بسلطنة عمان، وبالتالي فإن التركيز على مسألة الشفافية من أهم المبادئ التي تعتمد عليها لجان الفحص في تقديم الإجراءات بطريقة شفافة، ولااعتقد أن هناك إجراءات شفافة في أداء عمل لجان الفحص والتدقيق حيث أن الكثير من الأعمال المنحرفه والتي قد تكشف مع الوقت معظمها كانت تخضع لإجراءات غير شفافة وغير نزيهة على الإطلاق، كما أن مشكلة جهاز الرقابة المالية والإدارية في عدم وضوح الإجراءات للعديد من الجهات، وبالتالي فإن مجرد النقد أو الطعن في شفافية الإجراءات هو طعن على الإجراءات التي تتخذها لجان الفحص، حيث من الممكن أن تكون لجنة الفحص غير حيادية على الإطلاق.

١٢.كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطبيق شفافية الإجراءات يمكن من خلال ضبط معايير الحوكمة وايضاحها في الشركات المرغوب مراجعتها مالياً وإدارياً، أو بعبارة أخرى أن معايير الحوكمة بمكنها أن تحقق شفافية الإجراءات من خلال تبيان طبيعة النشاط المرغوب مراجعته والرجوع مباشرة إلى اللوائح والقوانين المطبقة على النشاط الإقتصادي في حد ذاته وطريقة المراجعة وإيضاح مهام وقدرات لجان الفحص بشكل مباشر،

إلا أن الواقع قد يثبت أن لجان الفحص قد تتخذ بعض الإجراءات الغامضة من أجل تحقيق منافع ومصالح شخصية تؤثر بشكل سلبي على أداء جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٣. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة التي تؤدي وظائف مهمة في الدولة، وبالتالي تحتاج إلى توفير المعلومات وشفافية المعلومات، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية قد لايمكنه تجميع المعلومات الدقيقة عن أي نشاط إلا من خلال العاملين في هذا النشاط، وللأسف قد يخطئ العاملين في لجان الفحص والتدقيق بشأن احتساب بعض الأخطاء التقنية والإدارية مما يدل على عدم فهم لطبيعة النشاط الإقتصادي الذي تمارسه المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة على السواء. وكذلك فإن شفافية المعلومات بالرغم من أنها تحقق الكثير للعاملين والمؤسسات على السواء إلا أن هناك أنشطة كثيرة لايمكن الأفصاح عن طبيعتها نظراً لحساسية طبيعة المؤسسات التي تمارس تلك الأنشطة، مما يدل على أن فكرة العمل على توفير المعلومات حول النشاط التي تمارسه الشركات وتحقيق شفافية المعلومات فكرة غير صائبة، بل إن التجاوزات المالية والإدارية تتم وفقاً لعدم الشفافية.

١٤. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين وشفافية المعلومات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من الحوكمة من خلال ربط شفافية المعلومات بإجراءات وآليات الحوكمة، فالحوكمة ترتبط بشكل كلي وجزئي من خلال توفير المعلومات على طبيعة النشاط الأقتصادي الذي تمارسه الشركات العامة والخاصة على السواء، كما أن الحوكمة في حد ذاتها وخاصة معايير وآليات

الحوكمة تحتاج إلى مزيداً من الإيضاح، حيث أن اقبال لجنة الفحص على التعامل فقط مع مجلس الإدارة في حد ذاته يدل على مركزية المعلومات في يد مجلس الإدارة، الأمر الذي ينعكس سلباً على شفافية المعلومات، وبالتالي لن تتحقق شفافية المعلومات بشكل كامل.

١٥. كما تعلمون أن أداء العاملين في الأجهزة الرقابية دائماً محل أنظار العديد من المتخصصين وغير المتخصصين، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن شفافية الأداء من الأمور التي يمكن أن يتوصل إليها لجنة الفحص في نهاية رحلة المراجعة والتدقيق على الشركات والمؤسسات إلا أن الأداء لايمكن أن يكون شفافاً إلا في الشركات ذات البعد الإستراتيجي التي من الصعب تحقيق فساد فيها بشكل كبير وذلك لتواجد لجان الفحص بشكل دوري، وبالتالي فإن الإعتقاد بأن شفافية الأداء يصعب تحقيقها درباً من دروب عدم الفهم لطبيعة مخرجات تقارير لجان الفحص. وأكد المشارك أن التقارير الخاصة بشفافية الأداء غالباً ما يكون لدي الشركات العامة أخطاء مهنية ويتم تسويتها بشكل قانوني في نهاية الأمر ويكتب في التقرير النهائي عن كيفية تعديل تلك الأخطاء.

١٦. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تقارير لجان الفحص أكدت أنه يمكن الإستفادة من شفافية الأداء من خلال التقارير المنشورة بالجريدة الرسمية عن التعديلات التي تمت في ميزانيات الشركات وعن مواضع تلك التعديلات وعن مكامن الأخطاء وأسباب حدوثها أو الالتباس في القيود المحاسبية وذكر طرق معالجتها، وهذا الأمر

يسري فقط مع الشركات التي تحقق أوضاع اقتصادية متميزه، ولكن هناك العديد من الشركات التي لم تحقق شفافية الأداء المنشودة بسبب غموض معايير الحوكمة وازدواجية التطبيق بين المؤسسات العامة ومحابة الشخصيات العامة في المجتمع العماني. وبالتالي فإن تحقيق شفافية الأداء مرهون تحقيق تقدم ملموس في توضبح معايير الحوكمة وأن الجميع متساويين أمام القانون وأنه لايوجد أحد فوق القانون واللوائح المطبقه.

١٧. كما تعلمون أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية ضروري للغاية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية يحدده طبيعة الإجراء الذي يجب اتخاذه حيال المخالفات المالية والإدارية وكذلك فإن شفافية اتخاذ القرارات أمام تحدي كبير، حيث أن العديد من القرارات تم التغطية عليها داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية وذلك نظراً لحساسية من يقوم بممارسة الاعمال الإدارية، ومن جانب أخر فإن شفافية القرارات يترتب عليها الوصول إلى قناعة بأن الشركة تؤدي المهام المنوط بها أو العكس صحيح، كما أن شفافية القرارات يترتب عليها التواصل مع الجهات القضائية أو الإطمئنان على سير انتظام العمل في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٨. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من آليات الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ومن خلال توضيح آليات الحوكمة التي يتم اتخاذها في الشركات يمكن الإطمئنان أن الشركة قد حققت أداء متميز وأنه لايوجد أي أخطاء مهنية أو أن الأخطاء المهنية التي

ظهرت تمت التسوية بصددها لعدم تأثيرها على المال العام ولا أن تلك الأخطاء قد تسببت في خطأ إداري يمكن الخضوع للمساءلة القانونية بشأنه. وكذلك فإن معايير الحوكمة مازالت في حاجه إلى مزيداً من الإيضاح حتي تتضح الرؤية ويدرك أصحاب القرار الإداري بأنه يمكن اتخاذ القرار الملائم، وبالتالي فإن شفافية اتخاذ القرارات مقترنه بوضوح آليات ومعايير الحوكمة.

١٩. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، كيف تكون أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، من بين تلك الأنماط قد يتمثل الفساد المالي والإداري في العمولات التي يحصل عليها الموظف العام من أجل تسهيل الحصول على منافع معينة، ولقد برزت العديد من قضايا الفساد التي توضح طبيعة أنماط الفساد المالي والإداري حيث أحيل للنيابة العامة العديد من الموظفين العمومين في مصلحة الجمارك الذين حصلوا أثناء التفتيش الميداني على أموال من الغير بغير وجه حق، وكما أن كافة الوزارات خضعت لمشاكل الفساد المالي والإداري ويوجد العديد من القضايا التي تظهر وجود الفساد المالي والإداري. وكما أن العديد من الوزارات أصبحت تطبق نظم جديدة لتحصيل الأموال من المواطنين والجمهور بشكل عام.

٢٠. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تواجه أنماط الفساد المالي والإداري إذا توافرت في لجنة الفحص الخبرة الكافية في التعامل مع اللوائح والقوانين والمرور على الشركات وفحصها بشكل غير

دوري وبشكل مفاجئ لتحسين مستوي الشفافية المطلوبة. وبالرغم من تقليدية الحلول المقترحه إلا أن الشفافية هي التي تساعد معايير الحوكمة ولآليات الحوكمة وتمهد لها كافة السبل لقيام الشركات بتطبيقها بشكل جوهري. كما أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تحد من الفساد المالي والإداري إذا ما كان هناك توعيه حقيقية وإدارك بالعقاب الذي ينتظر كل من تسول له نفسه الحصول على مبالغ مالية من المال العام تحايلاً أو مقابل تسهيل خدمات معينة.

٢١. كما تعلمون أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي للفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، ما العوامل المؤدية الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن هناك العديد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. من بين تلك العوامل منح مزيد من السلطات للجنة الفحص والتدقيق دون رقابة حقيقية، كما أن الموظف العام في كافة المؤسسات الذي يمنح تفويضاً للتحكم في الإنفاق العام للشركات يمنح له أيضاً دون وجود رقابة بالشكل الملائم، وكذلك فإن ضيق المعيشة وعدم وجود ما يسد احتياجات الأسر قد يدفع العديد من العاملين إلى الحصول على العديد من المنافع من المواطنين مقابل التسهيل في المصالح أو الإجراءات وهو ما يشوه بشكل إيجابي لصورة القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان.

٢٢. كيف للحوكمة والشفافية الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه لابد أن يكون للجنة الفحص القدرة على شرح معايير الحوكمة بشكل كامل وتطبيق آليات الحوكمة في الشركات التي تقوم بفحصها، ومن ثم تطبيق معايير الشفافية بالكامل ومن بينها

شفافية اتخاذ القرارات والتي ترتبط بردود أفعال حقيقية يمكن اتخاذها للحد من الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن الحوكمة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي من خلال شفافية المعلومات وشفافية الأداء وبالتالي يمكن الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. إن التوجهات الحكومية قد اثبتت بما لايدع مجالاً للشك في رغبة جهاز الرقابة المالية والإدارية بضبط الأمور المالية والإدارية في الشركات والمؤسسات وهو ما يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري.

٢٣. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري يؤثر على كافة الانشطة الإقتصادية، برأيكم كيف يكون واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري قد استشري في العديد من المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة بشكل عام. حيث ظهرت العديد من قضايا الفساد في وزارة التربية والتعليم بشكل خاص، وتعتبر وزارة التربية والتعليم من أبرز وأهم الجهات الحكومية بسلطنة عمان. وكذلك فإن قضايا الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان قد أحيلت إلى النيابة العامة والقضاء وتم إصدار العديد من الأحكام برد أموال الشعب إلى الخزانة العامة للدولة وإلزام الموظفين المتورطين في تنفيذ الجزاءات الملائمة أو توقيع عقوبة السحن على بعضهم، مما يؤكد أن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية. وكانت القضايا التي تورط فيها العديد من العاملين بوزارة التربية والتعليم متهمين بإختلاسات مالية كبيرة.

٢٤. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن الحوكمة والشفافية قادرة على مواجهة الفساد المالي والإداري وخاصة بجهاز الرقابة المالية والإدارية حيث تقوم لجان الفحص بإستخدام معايير الحوكمة وآلياتها من أجل محاصرة الفساد المالي ومواجهة الفساد المالي والإداري ومحاولة حل المشكلات المالية والإدارية إذا لم تكن تؤثر على المال العام، وبالتالي فإن لجان الفحص قد تقوم بالعديد من الأدوار التي من خلالها يمكن حماية المال العام، ومن بين تلك الأدوار هي مطالبة الشركات بضرورة الإقفال المالي والإداري كل ثلاثة أشهر، أو كل ست أشهر أو كل تسعة أشهر أو كل سنة، إلا أن النظام الأكثر تطبيقاً هو المراجعة والمطابقة كل شهر.

٢٥. كما تعلمون أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، برأيكم كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، ومن بين أبرز تلك المعوقات مسألة المساواة بين العاملين، وكذلك محابة أصحاب السلطة والنفوذ وبعض الموجودين في الحكومة من الذين تورطوا في الفساد المالي والإداري، وبروز الفساد في المؤسسات النفطية ذات البعد الإستراتيجي ومن بينها شركة نفط عمان التي أحدثت قضايا الفساد المالي والإداري فيها ضجة كبيرة في المجتمع العماني، وبالتالي فإن لجان الفحص يواجهون العديد من التحديات من أجل تفعيل أسس الحوكمة بشكل فعال وبطريقة قانونية، كما يقومون بالشفافية في إتخاذ القرارات إذا ما حدثت تجاوزات ادارية.

٢٦.كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري تبرز من خلال عدم وجود أدلة كافية للإدانة وعدم وجود شفافية في اللوائح وأن القوانين بها التباس كبير من شأنه أن يؤدي إلى خلل جوهري بأداء العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن تدني تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم في زيادة حدة الفساد المالي والإداري، كما أن ارتفاع مستوي المعيشة قد دفع العديد من الموظفين إلى الكسب بدون وجه حق من الأعمال التي يمارسونها من أجل توفير الأموال اللازمة ليعيش بمستوي إجتماعي معين، وكذلك فإن مكافحة الفساد المالي والإداري من شأنها أن تقترن بقواعد الحوكمة والشفافية.

إجابة المشارك الخامس:

١.ما وظيفتك في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب بأنه يعمل مدير عام الشئون القانونية التابع لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان فرع مسقط. وأن العمل يخول له التعرف على طبيعة عمل جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٢.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من الأجهزة الحكومية والسيادية بسلطنة عمان، ما المشكلة التي تواجه جهاز الرقابة المالية والإدارية؟

أجاب بأن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من أهم الأجهزة السيادية وأن هناك العديد من التوصيات السامية منذ عهد الراحل السلطان قابوس بن سعيد ومن بعده السلطان هيثم بأنه من الضروري تطبيق الحوكمةبالمؤسسات العمانية. وكذلك فإن المؤسسات العمانية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان .لايوجد مايعرف بمعايير الحوكمة ولكن يوجد لوائح وقوانين ومعايير يطلب

تطبيقها في المؤسسات. ولايمكن معرفة آليات الحوكمة بشكل عام، كما أن العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية ليست لديهم الخبرة الكافية في التعامل مع آليات الحوكمة، كما أن هناك تدني ملحوظ في مستوي جودة التدقيق وبروز العديد من الأخطاء، وكذلك فإن هناك لجان الفحص قد يسيئون استخدام صلاحياتهم وأن محدودية الصلاحيات الممنوحه لهم لاتمكنهم من تفعيل معايير الحوكمة وتطبيق آليات الحوكمة بشكل صحيح. ومن جانب آخر فإن تطبيق الشفافية في المؤسسات العمانية محل شك كبير من العديد من الجهات، كما يوجد هناك تعتيم عن المعلومات وكذلك فإنه لايوجد شفافية في إجراءات جهاز الرقابة المالية، كما لايوجد شفافية في الأداء وأن اتخاذ القرارات يخضع لحسابات أخري غير الشفافية مما يزيد من حدة الفساد الإداري والمالي ويساهم في تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية، كما أن أنماط الفساد تتزايد وواقع الفساد المالي والإداري يتسع رقعته وتقل فرصة مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٣.في رأيكم كيف يمكن استخدام معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك بأن معايير الحوكمة تختلف بحسب المؤسسات التي يتم فيها عمليات المراجعة المالية والإدارية. وكذلك فإن معايير الحوكمة تختلف وفقاً للقطاع الحكومي عنها في القطاعات الخاصة وغيرها في القطاعات الإستثمارية أو الجهات الحكومية. على سبيل المثال تستخدم معايير الحوكمة لوزارة التعدين التي تتضمن معايير المراجعة والتدقيق على الأنشطة االتعدينية والتي تختلف عنها في الأنشطة الأخري. وكذلك معايير الحوكمة في وزارة البيئة ووزارة الصحة والسكان التي تخضع لرقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ولكن يراعي أن تلك المعايير والقواعد يراعي فيها ضرورة تطبيق الشفافية حتي لايتم تعطيل الأعمال قبل وبعد عملية الفحص.

٤. كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في تطوير معايير الحوكمة؟

أجاب المشارك أن معايير الحوكمة بجهاز الرقابة المالية والإدارية كافية ولاتحتاج إلى تطوير حيث تلاءم الأداء الحكومي بشكل كبير. ولاتحتاج إلى إيضاح ويمكن الاكفاء بتعريف العاملين بها حيث تقوم تلك المعايير على ضرورة تدريب العاملين على تلك المعايير وكيفية تطبيقها بين الجهات الحكومية والمؤسسات العامة. ويري المشارك أن معايير الحوكمةتعتبر قواعد نظرية وأن هناك العديد من التجاوزات التي تمت وحالات من الخروقات المالية والإدارية التي تمت في الكثير على سبيل المثال في وزارة التعدين ووزارة البيئة والصحة والسكان وأن هناك للأسف محابة للكثير من أصحاب الأعمال وأن تلك القضايا يوجد تعتيم عنها بشكل واضح.

٥. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان يستخدم آليات الحوكمة وأن قرار تفعيل تلك الآليات أصبح يطبق بشكل حديث فكيف سوف يتم تفعيل تلك الآليات؟

من المؤكد أن آليات الحوكمة يجب أن يستخدمها العاملين في لجان الفحص وفقاً لطرق معينة، من بين أبرز تلك الآليات استخدام التكنولوجيا في الفحص، حيث يمكن إجراء الفحص والتدقيق من خلال استخدام برامج معينة التي تستخدمها المؤسسات الحكومية إلا أن لجان الفحص تعاني من الطرق التقليدية التي يعمل بها القطاع الخاص أو الأنشطة الإقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويستخدم جهاز الرقابة المالية والإدارية العديد من الآليات من بينها الآليات الداخلية لحوكمة الشركات العامة والتي تختلف عن الآليات الخارجية التي يتم من خلالها استخدام حوكمة الشركات خارجياً. حيث تركز دائماً آليات الحوكمة على جهاز مجلس الإدارة بشكل ملحوظ حيث ترتكز كافة القرارات الإدارية والمالية على مجلس إدارة الشركة

بشكل كامل. وبالتالي فإن محاسبة مجلس الإدارة قد تطول لفترة من الوقت لحين استكمال إجراءات التدقيق المالية والإدارية. ولكي تتمكن لجنة الفحص من العمل فإنه يمكن القول أنه تم اكتشاف الكثير من حالات الاختلاسات المالية وخاصة منذ عام ٢٠١٥ وحتي الوقت الراهن.

٦. كيف لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة؟

أجاب المشارك بأنه يمكن لجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان أن يساهم في التنوع المطلوب لإستخدام آليات الحوكمة في الشركات العامة حيث يمكن إجراء المراجعات للجان الفحص على الشئون المالية والإدارية والتي تخص مجلس الإدارة وكذلك مراجعة الشئون المالية والإدارية التي تخص لجان المكافآت وغيرها من اللجان المطلوبة. كما أكد المشارك أن آليات الحوكمة لايجب أن يكون هناك تنوع في استخدامها وذلك من أجل تحقيق الشفافية المنشودة والرغبة في ضبط الشئون المالية والإدارية في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، كما أن جهاز الرقابة المالية والإدارية يجب أن يوجد أسلوب العمل في لجان الفحص لتحقيق مبدأ وحدة الممارسات الإدارية المعمول به داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية.

٧. كما تعلمون حساسية المهام الموكلة لدي جهاز الرقابة المالية والإدارية وأن مهمة الحفاظ على الأموال العامة مقدمه على كافة المهام وبالتالي فإن جودة التدقيق لابد أن تكون على مستوي يحدده جهاز الرقابة المالية والإدارية، برأيكم كيف تكون جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن مهمة حماية أموال الشعب هي من صميم أعمال جهاز الرقابة المالية والإدارية

وأن لجان التدقيق هي التي تقوم بالتدقيق ومراجعة الأعمال المالية والإدارية بشكل كامل، وأن لجان الفحص هي من ترفع التقارير لقيادات جهاز الرقابة المالية والإدارية من أجل التعرف على انتظام سير العمل في المؤسسات العمانية بشكل كامل وأن المؤسسات العمانية ملزمة بالتعامل مع لجان الفحص والتدقيق من منطلق الإفصاح الكامل، وبعبارة أخرى إنه في حالة وجود اختلاس أو سرقة من أموال الشعب فإن جهاز الرقابة المالية والإدارية من خلال لجان الفحص والتدقيق من يحدد ويكشف المغالطات المهنية ويقدرها، ويقدر أيضاً كيفية حدوث المغالطات المالية والإدارية. كما أن لجان الفحص تحدد مستوي الجودة المطلوبة في المخرجات المالية والإدارية وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة الأداء المالي وأهمية القطاع الذي تمارس فيه لجان الفحص والتدقيق أعمال المراجعة. وكذلك فإن لجان الفحص والتدقيق تحدد الوقت والزمن الملائم من أجل إجراء المراجعة وذلك في حضور العاملين المسؤولين عن القيد المحاسبي أو الشئون الإدارية، كما يجب حضور العاملين حتي لو بعد وقت الدوام الرسمي من أجل اتمام عمليات المراجعة على أساس التعاون الكامل مع لجان الفحص والتدقيق وتوفير كافة المعلومات اللازمة للفحص.

٨. كيف يمكن تطوير جودة التدقيق بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطوير جودة التدقيق مرهون بتطوير العمل على الأسس والمعايير التي أقرتها الأجهزة الرقابية وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية، وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالقيد والتسجيل في دفاتر منتظمة أو برامج ونظم محاسبية دقيقة لايرقي إليها الشك أو مخاطر ضياع البيانات بشكل كامل، كما يجب على المؤسسات التواصل مع جهاز الرقابة المالية والإدارية لإختيار الطرق الأنسب للقيد المحاسبي، حتي لاتتعرض المؤسسات للعديد من التعديلات والملحوظات على أداء القيد المحاسبي. وكذلك فإن تطوير جودة التدقيق تتم من خلال تنويع أوقات التدقيق في العديد من الأوقات المختلفة. ومن المؤسف أن طرق

التدقيق مازالت تقليدية تخضع للوائح قديمة وأن العاملين في لجان التدقيق لايتم اختيارهم على أسس الكفاءة المهنية أو خبرتهم العالية في استخراج الأخطاء المهنية وإنما يتم تعيينهم من خلال الواسطة والمحسوبية.

٩. كما تعلمون أن هناك صلاحيات واسعة للجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية، على حسب معرفتكم كيف يمكن استخدام مقومات وصلاحيات الفحص في مراجعة الشركات؟

أجاب المشارك بأنه من المؤكد أن لجان الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية يتمتع بالعديد من المقومات والصلاحيات التي تمنح للجان الفحص والتدقيق، ومن المؤسف أن هناك العديد من التجاوزات في الصلاحيات برزت للعديد من العاملين في لجان الفحص، حيث يعاني جهاز الرقابة المالية والإدارية من وجود عاملين في لجان الفحص يحاول استغلال مناصبهم للحصول لذويهم على أعمال في شركات خاصة وتعزيز موقفهم من خلال التجاوز عن الأخطاء المهنية بشكل ملموس، كما أن لجان الفحص تمتلك العديد من المقومات من بينها أن لجان الفحص تقوم بأمور المراجعة وفقاً للوائح خاصة ومعايير محدده لايمكن تجاوزها، إلا أن الواقع قد أثبت بدون شك أن هناك تجاوزات كبيرة في مقومات لجان الفحص وتهاون غير مسبوق مقابل الحصول على منفعة أو تسهيل مصلحة معينة أو الحصول على أموال بغير حق بطريقة غير شرعية من أجل التغافل عن الأخطاء أو إمكانية تعديل الأخطاء الفادحة وعدم تبليغ السلطات عن الأخطاء الجسيمة في أداء الشركات وخاصة في الشئون المالية والإدارية بجهاز الرقابة المالية والإدارية.

١٠. كيف يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه يمكن توسيع صلاحيات لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من خلال القيام بتحديث طرق الفحص في حد ذاتها بمعني أن تغيير موعد لجان الفحص يؤدي إلى زيادة

التأكد من الظروف والملابسات التي تقوم الشركات العامة والخاصة من أجل ضبط العمل، كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص يجب أن يشمل أن تتخذ اللجنة قراراً مباشراً من أجل عدم ترك فرصة للعاملين للتحايل وإعادة ضبط الأرقام التي بها انحرافات أو اختلاسات أو ترك مساحة للنقاش مع العاملين واللجنة أو الدخول في مفاوضات مع ضعاف النفوس من أجل تمرير تلك الأخطاء والممارسات بدون وجه حق. كما أن توسيع صلاحيات لجنة الفحص مرهون بما تحققه لجان الفحص من انجازات مهنية من حيث اكتشاف الأخطاء المهنية، وللأسف أن الحوافز والمكافآت مرهونة بما ستحققه لجنة الفحص بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١١. كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة في سلطنة عمان، وبالتالي لابد أن تكون الإجراءات أكثر شفافية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة الحساسة بسلطنة عمان، وبالتالي فإن التركيز على مسألة الشفافية من أهم المبادئ التي تعتمد عليها لجان الفحص في تقديم الإجراءات بطريقة شفافة، ولااعتقد أن هناك إجراءات شفافة في أداء عمل لجان الفحص والتدقيق حيث أن الكثير من الأعمال المنحرفه والتي قد تكشف مع الوقت معظمها كانت تخضع لإجراءات غير شفافة وغير نزيهة على الإطلاق، كما أن مشكلة جهاز الرقابة المالية والإدارية في عدم وضوح الإجراءات للعديد من الجهات، وبالتالي فإن مجرد النقد أو الطعن في شفافية الإجراءات هو طعن على الإجراءات التي تتخذها لجان الفحص، حيث من الممكن أن تكون لجنة الفحص غير حيادية على الإطلاق.

١٢.كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تطبيق شفافية الإجراءات يمكن من خلال ضبط معايير الحوكمة وايضاحها في الشركات المرغوب مراجعتها مالياً وإدارياً، أو بعبارة أخرى أن معايير الحوكمة بمكنها أن تحقق شفافية الإجراءات من خلال تبيان طبيعة النشاط المرغوب مراجعته والرجوع مباشرة إلى اللوائح والقوانين المطبقة على النشاط الإقتصادي في حد ذاته وطريقة المراجعة وإيضاح مهام وقدرات لجان الفحص بشكل مباشر، إلا أن الواقع قد يثبت أن لجان الفحص قد تتخذ بعض الإجراءات الغامضة من أجل تحقيق منافع ومصالح شخصية تؤثر بشكل سلبي على أداء جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٣.كما تعلمون أن جهاز الرقابة المالية والإدارية من الأجهزة التي تؤدي وظائف مهمة في الدولة، وبالتالي تحتاج إلى توفير المعلومات وشفافية المعلومات، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الإجراءات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن جهاز الرقابة المالية والإدارية قد لايمكنه تجميع المعلومات الدقيقة عن أي نشاط إلا من خلال العاملين في هذا النشاط، وللأسف قد يخطئ العاملين في لجان الفحص والتدقيق بشأن احتساب بعض الأخطاء التقنية والإدارية مما يدل على عدم فهم لطبيعة النشاط الإقتصادي الذي تمارسه المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة على السواء. وكذلك فإن شفافية المعلومات بالرغم من أنها تحقق الكثير للعاملين والمؤسسات على السواء إلا أن هناك أنشطة كثيرة لايمكن الأفصاح عن طبيعتها نظراً لحساسية طبيعة المؤسسات التي تمارس تلك الأنشطة، مما يدل على أن فكرة العمل على توفير المعلومات حول النشاط التي تمارسه الشركات وتحقيق شفافية المعلومات فكرة غير صائبة، بل إن التجاوزات المالية

والإدارية تتم وفقاً لعدم الشفافية.

١٤. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين وشفافية المعلومات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من الحوكمة من خلال ربط شفافية المعلومات بإجراءات وآليات الحوكمة، فالحوكمة ترتبط بشكل كلي وجزئي من خلال توفير المعلومات على طبيعة النشاط الأقتصادي الذي تمارسه الشركات العامة والخاصة على السواء، كما أن الحوكمة في حد ذاتها وخاصة معايير وآليات الحوكمة تحتاج إلى مزيداً من الإيضاح، حيث أن اقبال لجنة الفحص على التعامل فقط مع مجلس الإدارة في حد ذاته يدل على مركزية المعلومات في يد مجلس الإدارة، الأمر الذي ينعكس سلباً على شفافية المعلومات، وبالتالي لن تتحقق شفافية المعلومات بشكل كامل.

١٥. كما تعلمون أن أداء العاملين في الأجهزة الرقابية دائماً محل أنظار العديد من المتخصصين وغير المتخصصين، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن شفافية الأداء من الأمور التي يمكن أن يتوصل إليها لجنة الفحص في نهاية رحلة المراجعة والتدقيق على الشركات والمؤسسات إلا أن الأداء لايمكن أن يكون شفافاً إلا في الشركات ذات البعد الإستراتيجي التي من الصعب تحقيق فساد فيها بشكل كبير وذلك لتواجد لجان الفحص بشكل دوري، وبالتالي فإن الإعتقاد بأن شفافية الأداء يصعب تحقيقها درباً من دروب عدم الفهم لطبيعة مخرجات تقارير لجان الفحص. وأكد المشارك أن التقارير الخاصة بشفافية الأداء غالباً ما يكون لدي الشركات العامة أخطاء مهنية ويتم تسويتها بشكل قانوني في نهاية الأمر ويكتب في التقرير النهائي عن كيفية تعديل تلك

الأخطاء.

١٦. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية الأداء بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن تقارير لجان الفحص أكدت أنه يمكن الإستفادة من شفافية الأداء من خلال التقارير المنشورة بالجريدة الرسمية عن التعديلات التي تمت في ميزانيات الشركات وعن مواضع تلك التعديلات وعن مكامن الأخطاء وأسباب حدوثها أو الالتباس في القيود المحاسبية وذكر طرق معالجتها، وهذا الأمر يسري فقط مع الشركات التي تحقق أوضاع اقتصادية متميزه، ولكن هناك العديد من الشركات التي لم تحقق شفافية الأداء المنشودة بسبب غموض معايير الحوكمة وازدواجية التطبيق بين المؤسسات العامة ومحابة الشخصيات العامة في المجتمع العماني. وبالتالي فإن تحقيق شفافية الأداء مرهون تحقيق تقدم ملموس في توضبح معايير الحوكمة وأن الجميع متساويين أمام القانون وأنه لايوجد أحد فوق القانون واللوائح المطبقه.

١٧. كما تعلمون أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية ضروري للغاية، برأيكم كيف يمكن تطبيق شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن اتخاذ القرارات في الأجهزة الرقابية يحدده طبيعة الإجراء الذي يجب اتخاذه حيال المخالفات المالية والإدارية وكذلك فإن شفافية اتخاذ القرارات أمام تحدي كبير، حيث أن العديد من القرارات تم التغطية عليها داخل جهاز الرقابة المالية والإدارية وذلك نظراً لحساسية من يقوم بممارسة الاعمال الإدارية، ومن جانب أخر فإن شفافية القرارات يترتب عليها الوصول إلى قناعة بأن الشركة تؤدي المهام المنوط بها أو العكس صحيح، كما أن شفافية القرارات يترتب عليها التواصل مع الجهات القضائية أو الإطمئنان

على سير انتظام العمل في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١٨. كيف يمكن الإستفادة من الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأنه يمكن الإستفادة من آليات الحوكمة في تحسين شفافية اتخاذ القرارات بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. ومن خلال توضيح آليات الحوكمة التي يتم اتخاذها في الشركات يمكن الإطمئنان أن الشركة قد حققت أداء متميز وأنه لايوجد أي أخطاء مهنية أو أن الأخطاء المهنية التي ظهرت تمت التسوية بصددها لعدم تأثيرها على المال العام ولا أن تلك الأخطاء قد تسببت في خطأ إداري يمكن الخضوع للمساءلة القانونية بشأنه. وكذلك فإن معايير الحوكمة مازالت في حاجه إلى مزيداً من الإيضاح حتي تتضح الرؤية ويدرك أصحاب القرار الإداري بأنه يمكن اتخاذ القرار الملائم، وبالتالي فإن شفافية اتخاذ القرارات مقترنه بوضوح آليات ومعايير الحوكمة.

١٩. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، كيف تكون أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، من بين تلك الأنماط قد يتمثل الفساد المالي والإداري في العمولات التي يحصل عليها الموظف العام من أجل تسهيل الحصول على منافع معينة، ولقد برزت العديد من قضايا الفساد التي توضح طبيعة أنماط الفساد المالي والإداري حيث أحيل للنيابة العامة العديد من الموظفين العمومين في مصلحة الجمارك الذين حصلوا أثناء التفتيش الميداني على أموال من الغير بغير وجه حق، وكما أن كافة الوزارات خضعت لمشاكل الفساد المالي والإداري ويوجد

العديد من القضايا التي تظهر وجود الفساد المالي والإداري. وكما أن العديد من الوزارات أصبحت تطبق نظم جديدة لتحصيل الأموال من المواطنين والجمهور بشكل عام.

٢٠. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة أنماط الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تواجه أنماط الفساد المالي والإداري إذا توافرت في لجنة الفحص الخبرة الكافية في التعامل مع اللوائح والقوانين والمرور على الشركات وفحصها بشكل غير دوري وبشكل مفاجئ لتحسين مستوي الشفافية المطلوبة. وبالرغم من تقليدية الحلول المقترحه إلا أن الشفافية هي التي تساعد معايير الحوكمة ولآليات الحوكمة وتمهد لها كافة السبل لقيام الشركات بتطبيقها بشكل جوهري. كما أن الحوكمة والشفافية يمكنها أن تحد من الفساد المالي والإداري إذا ما كان هناك توعيه حقيقية وإدارك بالعقاب الذي ينتظر كل من تسول له نفسه الحصول على مبالغ مالية من المال العام تحايلاً أو مقابل تسهيل خدمات معينة.

٢١. كما تعلمون أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي للفساد المالي والإداري له العديد من الأنماط، ما العوامل المؤدية الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية؟ بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن هناك العديد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. من بين تلك العوامل منح مزيد من السلطات للجنة الفحص والتدقيق دون رقابة حقيقية، كما أن الموظف العام في كافة المؤسسات الذي يمنح تفويضاً للتحكم في الإنفاق العام للشركات يمنح له أيضاً دون وجود رقابة بالشكل الملائم، وكذلك فإن ضيق المعيشة وعدم وجود ما يسد احتياجات

الأسر قد يدفع العديد من العاملين إلى الحصول على العديد من المنافع من المواطنين مقابل التسهيل في المصالح أو الإجراءات وهو ما يشوه بشكل إيجابي لصورة القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان.

٢٢. كيف للحوكمة والشفافية الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أنه لابد أن يكون للجنة الفحص القدرة على شرح معايير الحوكمة بشكل كامل وتطبيق آليات الحوكمة في الشركات التي تقوم بفحصها، ومن ثم تطبيق معايير الشفافية بالكامل ومن بينها شفافية اتخاذ القرارات والتي ترتبط بردود أفعال حقيقية يمكن اتخاذها للحد من الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن الحوكمة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي من خلال شفافية المعلومات وشفافية الأداء وبالتالي يمكن الحد من العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. إن التوجهات الحكومية قد اثبتت بما لايدع مجالاً للشك في رغبة جهاز الرقابة المالية والإدارية بضبط الأمور المالية والإدارية في الشركات والمؤسسات وهو ما يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري.

٢٣. كما تعلمون أن الفساد المالي والإداري يؤثر على كافة الانشطة الإقتصادية، برأيكم كيف يكون واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان ؟

أجاب المشارك أن الفساد المالي والإداري قد استشري في العديد من المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة بشكل عام. حيث ظهرت العديد من قضايا الفساد في وزارة التربية والتعليم بشكل خاص، وتعتبر وزارة التربية والتعليم من أبرز وأهم الجهات الحكومية بسلطنة عمان. وكذلك فإن قضايا الفساد المالي

والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان قد أحيلت إلى النيابة العامة والقضاء وتم إصدار العديد من الأحكام برد أموال الشعب إلى الخزانة العامة للدولة وإلزام الموظفين المتورطين في تنفيذ الجزاءات الملائمة أو توقيع عقوبة السحن على بعضهم، مما يؤكد أن الفساد المالي والإداري يؤثر بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية. وكانت القضايا التي تورط فيها العديد من العاملين بوزارة التربية والتعليم متهمين بإختلاسات مالية كبيرة.

٢٤. كيف للحوكمة والشفافية مواجهة واقع الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك بأن الحوكمة والشفافية قادرة على مواجهة الفساد المالي والإداري وخاصة بجهاز الرقابة المالية والإدارية حيث تقوم لجان الفحص بإستخدام معايير الحوكمة وآلياتها من أجل محاصرة الفساد المالي ومواجهة الفساد المالي والإداري ومحاولة حل المشكلات المالية والإدارية إذا لم تكن تؤثر على المال العام، وبالتالي فإن لجان الفحص قد تقوم بالعديد من الأدوار التي من خلالها يمكن حماية المال العام، ومن بين تلك الأدوار هي مطالبة الشركات بضرورة الإقفال المالي والإداري كل ثلاثة أشهر، أو كل ست أشهر أو كل تسعة أشهر أو كل سنة، إلا أن النظام الأكثر تطبيقاً هو المراجعة والمطابقة كل شهر.

٢٥. كما تعلمون أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، برأيكم كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه مكافحة الفساد المالي والإداري، ومن بين أبرز تلك المعوقات مسألة المساواة بين العاملين، وكذلك محابة أصحاب السلطة والنفوذ وبعض الموجودين

في الحكومة من الذين تورطوا في الفساد المالي والإداري، وبروز الفساد في المؤسسات النفطية ذات البعد الإستراتيجي ومن بينها شركة نفط عمان التي أحدثت قضايا الفساد المالي والإداري فيها ضجة كبيرة في المجتمع العماني، وبالتالي فإن لجان الفحص يواجهون العديد من التحديات من أجل تفعيل أسس الحوكمة بشكل فعال وبطريقة قانونية، كما يقومون بالشفافية في إتخاذ القرارات إذا ما حدثت تجاوزات ادارية.

٢٦. كيف تكون معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

أجاب المشارك أن معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري تبرز من خلال عدم وجود أدلة كافية للإدانة وعدم وجود شفافية في اللوائح وأن القوانين بها التباس كبير من شأنه أن يؤدي إلى خلل جوهري بأداء العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك فإن تدني تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم في زيادة حدة الفساد المالي والإداري، كما أن ارتفاع مستوي المعيشة قد دفع العديد من الموظفين إلى الكسب بدون وجه حق من الأعمال التي يمارسونها من أجل توفير الأموال اللازمة ليعيش بمستوي إجتماعي معين، وكذلك فإن مكافحة الفساد المالي والإداري من شأنها أن تقترن بقواعد الحوكمة والشفافية.

خلاصة الفصل:

تم تقديم في هذا الفصل الجانب التطبيقي وذلك بصورة مفصلة فبعد ما قام الباحث بتحديد المتغيرات وكيفية قياسها وما هي الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع أهداف وعنوانه, جاء في هذا الفصل عرض لمختلف التحليلات الإحصائية التي تم إجراؤها للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات والإجابة على الأسئلة الرئيسة والوصول الى نتائج مهمة تحقق الغرض من الدراسة، ففي مرحلة التحضير، "التحقق من البيانات" أجريت التحاليل الأولية والتي تبرز سلامة البيانات ومدى ملائمتها لإغراض التحليل,

وتم تصنيف البيانات تمهيداً لتحليلها. ومن ثم التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات والتأكد من صدقها وثباتها للتأكد من صحة كل قسم من الاستبانة، ومن تم إجراء تحليل النمذجة البنائية من خلال برنامج SMART PLS وهو من أقوى الأساليب الإحصائية التي يستخدم في البحوث العلمية والذي يقيس ماهية التاثير والعلاقة ما بين متغيرات الدراسة ككل ضمن سياق متمثل في مجالات ومستويات عينة العاملين بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. كما استعرض الفصل تنقيح البيانات وتهيئتها للتحليل حيث تم توضيح التوزيع الطبيعى لعينة الدراسة واختبارات الخطية وارتباط المتغيرات المستقلة ومدى معنويتها. ومن ناحية أخرى فقد استعرض الفصل تحليل المصداقية والثبات وتقييم نوعية نموذج الدراسة والنموذج القياسي للدراسة وإختبار الفرضيات المباشرة وإختبارات الفرضيات غير المباشرة والإختبارات الأخرى المرتبطة بالدراسة مثل تحليل معامل r، وتحليل إمكانية الإعتماد على النموذج. كما يحتوى هذا الفصل على تحليل القدرة على التنبؤ وتحليل معامل F. واستعرض الفصل الرابع التحليل العاملى والتشبعات العاملية المحذوفة وقيمة معامل إيجن وإختبارات كايزر ومايور وإختبار بارليت والعديد من الإختبارات الإضافية اللازمة ولاسيما الإختبار الموازى للتأكد من الفقرات المحذوفة. وكذلك فإن الفصل الرابع يحتوى على إختبار إمكانية الإعتماد على النموذج والذى يشير إلى درجة الإعتماد على نموذج الدراسة بأنها صغيرة إلى متوسطة. ومن ناحية أخرى فإن الدراسة اعتمدت على العديد من أنواع الصدق من بينها الصدق التقاربي والصدق التمييزى بما يحتويه من معاملات التحميل التقاطعيه كما اشتمل على تحليل الصدق المركب ومتوسط التباين المشترك ومعامل الثبات كروبناغ ألفا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA